دوريات دراسات المرأة

الأسرة - العائلة الفلسطينية
في زمن الاحتلال وظروف الحرب
ليمس أبو نحلة

الحركة النسوية الفلسطينية:
 إشكاليات وقضايا جدلية
آيلين كتاب ونداء أبو عودة

عمل النساء الفلسطينية الريفيات في فترات الاستعمار
البريطاني: ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي
لينا معاري

المرأة وميدان العمل السياسي
قدير النبدي

منتدى: الأزمة السياسية الراهنة
بحث حول ثمانية أحياء
روأ أبو دحو

سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم
خلال انفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود
حسن أحمد لدادة

معهد دراسات المرأة

BIRZEIT UNIVERSITY
دورية دراسات المرأة
المجلد 2 • 2004

دورية سنوية لدراسات المرأة والتمييز الاجتماعي

معهد دراسات المرأة
جامعة بيرزيت
المحرران:
جميل هلال (بالعربية)
بني جونسون (بالإنجليزية)

حقوق الطبع محفوظة لمعهد دراسات المرأة

منشورات معهد دراسات المرأة، عام 2004
صندوق بريد: 14، بيرزيت، فلسطين.
تلفون: 29829509 - 2
فاكس: 29829508

للأزيد من المعلومات:
http://home.birzeit.edu/wsi

ISBN 9950 - 322 - 00 - 6

السعر:
20 شيقلًا (محليًا)
8 دولارات (دولية)

تصميم: Palitra Graphic Design
طباعة: ستوديو ألفا
قائمة المحتويات

مقدمة

مقالات

10. الأسرة - العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب

لميس أبو نحلة

21. الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية

آليلة كتيب ونداء أبو عودة

37. عمل النساء الفلسطينية الريفيات

في فترة الاستعمار البريطاني:
ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي

لينا معاري

58. المرأة وميدان العمل السياسي

فندى اللبدي

63. سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم

خلال انفاضة الأقصى: وسيلة للتكيف والصمود

حسن أحمد لدادة

مناقشات

84. طاولة مستديرة:
الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني

تقارير

116. ثلاثة أحياء في زمن الحرب والصراع

روال أبو دحو

120. نهج توسيع الإبرادات العامة للصالح العام

 وإدارة أفضل للإيرادات والموارد العامة في فلسطين

جميل هلال، بني جونسون، رياض موسى

يمكن إيجاد محتويات هذا العدد باللغة الإنجليزية في بداية الجزء الإنجليزي.
مقدمة

هذا هو العدد الثاني من دورية دراسات المرأة (2003-2004) الذي يصدر عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، بهدف تقديم نماذج من أبحاث وكتب أساتذة وباحثين وخريجي المعهد، وسعي وراء إلقاء الضوء على بعض أعمال أكاديميين آخرين في فلسطين حول قضايا تمس علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. وتنشر المواد هنا حسب اللغة التي كتب فيها (عبري أو إنجليزي)، ولهذا يختلف الجزء العربي من الدورية عن الجزء الإنجليزي.

تناول العدد الأول من الدورية الذي صدر في العام 2002 مقالات وأعمالًا أُنتجت في العام 2001 العاصف، وكتب بعضها في ظروف منع التجول والحصار. وتأكد جميعها إصراً على مواصلة البحث والتدريس تحت أشد الظروف. كما يصعب عزل مواد العدد الثاني عن ظروف إنتاجها في مجتمع يصارع من أجل البقاء والتحرير. ومن دون شك استقبل مجتمع جامعة بيرزيت بشيء من الارتياح إزالة حاجر سردا بتاريخ كانون الأول 2002. هذا الحاجر كان سببا في الكثير من المعاناة والإزعاج والتآخر للطلبة والأساتذة، بالإضافة إلى الآخرين الساعين للوصول لمدارسهم وأعمالهم واحتياجاتهم الأخرى.

لكن هذا لا يناسب ما يشكله جدار العزل العنصري - الذي أدائه أعلى سلطة قضائية دولة - وهو ينلؤ كالأنف泰安ة في أراضي الضفة الغربية، من تهديد خطير على التعليم الفلسطيني، وهو يقطع طريق الطلبة عن مدارسهم، وهو يضرب بعرض الحائط لأي أمل بأن يكون القانون الدولي حامياً للمدنيين الفلسطينيين. وجاء مقتل، وأبعد بارد، الدكتور خالد صلاح الأساتذة في جامعة النجاح وابنه على أيدي
جنود إسرائيليين اقتحموا شقته في نابلس في السادس من تموز/يوليو 2003، ليذكروا بقسوة، بأن لا حماية للمدنيين الفلسطينيين ما دام يداً يداً وشفاً وضفاضة القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويدين المحررون ومعهد دراسات المرأة في جامعة يزرية هذه الحرية التكرار، ويتقدمون بأحراز تعاطي عائلة الشهيد الدكتور صلاح، وكذلك لعموم أستاذة وطبية وموظفي جامعة النجاح.

يتناول هذا العدد عددٍ من الموضوعات تعكس، بأشكال مختلفة، تفاعل الأكاديميين مع الأوضاع المحيطة بهم، ومناقشاتهم لعدد من قضايا رئيسية تواجه مجتمعهم. تتناول مقالة الأستاذة ليمس أبو نحلة (في الجزء العربي)، ومقالة الأستاذة ليزا تراكي (في الجزء الإنجليزي) فحصًا لكيفية تأثير الحرب والحصار والأزمة المتواصلة على المجتمعات المحلية والأمر ووعود النوع الاجتماعي، وما تولده هذه من استراتيجيات ومن مقوماته بين الفلسطينيين. وتقدم رولا أبو دحو، الباحثة في معهد دراسات المرأة، في الجزء العربي من الدورية تقريباً أولياً، وتعتبر تصرف بهدف تحقيق الهيمنة في دراسة هذا الجانب، وتسكشوف الأستاذة ريما حمامي في الجزء الإنجليزي، والباحثة لينا مياعري في الجزء العربي، جواناً من حرب أخرى، وهي نكبة العالم 1948، حضور وغياب النوع الاجتماعي في الحقبات والذكاء في هذه الفترة المحرمة. ويعتبر الجزء العربي من الدورية على تكتيكات لندوة منتشرة تزعمها المعهد في نيسان/إبريل 2004 حول الأزمة السياسية الراهنة التي تواجه المجتمع الفلسطيني، شارك فيها شخصيات نشيطة في مؤسسات المجتمع المدني.

وعلل عمق الأزمة الراهنة هو الذي وُلد اعتماداً إستثنائياً من عدد من المهتمين في دراسة دور المرأة من منظور التحرير والممارسة، بما في المنظور الخطاب السياسي الرسمي. وهنا نجد، في الجزء الإنجليزي، كلًا من الباحثين: مزارع وشَرْعَة، تشفيتة ينابيع إلى النساء وهن يتفانين حياتهم; شامخة تصبغ لدى النساء رفع مقايم إلى المحاكم الشرعية، ومزارع النساء رفاهيات ولاجئات بنفسي أوسع نهم. وهذا دليل أسلوب حول استراتيجيات جديدة ومحددة للحركة النسوية الفلسطينية. وتواجه الأستاذة ألفين كين والباحثة ندي أبو غوض في مقال مشترك في الجزء العربي، هذه الأسئلة مباشرة بالاعتماد على لقاءات مطولة مع نساء نشطيات في الحركة النسوية.

وتطرق الأستاذة فذل الله إلى النساء والسياسة في مقال في الجزء العربي، في حين تقوم الأستاذة إصلاح جاد، في الجزء الإنجليزي، بالتأمل في تأثيرات تتحول النشاطية النسائية نحو المنظمات غير الحكومية. كما ترحبت الدورية بالتأخير الذي وردًا من "الباحثات"، وهي شبكة من الباحثات اللبنانية، الأمر الذي يسمى أفاق الدورية لما يوفره من فرص لإطلاق على قضايا النوع الاجتماعي وغيرها المطروحة في بلد عربي آخر.
وتتلاقي إسهام اللبدي في الجزء الإنجليزي مع إسهام شحادة في البحث عن طرق جديدة لفهم قانون الأسرة في سياقه الاجتماعي، حيث تقدم اللبدي تحليلًا معمقًا للفتاوى الجديدة حول الزواج المبكر. كلما الأكاديميين تهتن بالعلاقة بين القانون والمجتمع وبالكفاءة التي تمكن القانون من محاكاة الاحتياجات الجديدة للنساء، والرجال، والأطفال في تنمية المجتمع الفلسطيني. كما يشمل الجزء العربي، من الدورية، على خلاصة من دراسة صدرت حول الموارد العامة والتخصصات الاجتماعية في فلسطين شارك في إعادة محورا الدورية، وكذلك خاتمة لأطروحة ماجستير حول القطاع غير الرسمي في فلسطين للباحث حسن لدادره.

المحرران
رام الله، أيلول 2004
مقالات
الأسرة - العائلة الفلسطينية
في زمن الاحتلال وظروف الحرب

لميس أبو نحلة

تقدم هذه المقالة تحليلًا مكثفًا لنتائج البحث الإحصائي الذي أجرته طاقم من الباحثين والباحثات من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، تناول آثار الاحتلال الإسرائيلي وظروف الحرب التي وقعتها إثر اتفاقية أوسلو عام 2000 على الأسرة الفلسطينية. وقد صممت هذه الدراسة لتشكل المرحلة الثانية لمشروع بحث حول الأسرة المعيشية الفلسطينية قام به المعهد، ونشر نتائجه الأولى عام 2002 في الجريدة الأولى من كتيب بعنوان: Inside Palestinian Households: An Initial Analysis

اعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات إحصائية جمعت عام 1998 من 2,454 أسرة موزعة على 19 مجتمعًا سكانيًا في قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية. اعتمدت الدراسة الأسرة كوحدة للتحليل، ولكن استمارة جمع البيانات تضمنت أجزاء خصت كل أفراد الأسرة من الإناث والذكور، وتناولت ديموغرافية وبنية الأسرة ورئاستها، والترتيب السكني، والملكية، وعلاقات القرابة، والسلوك الإنجابي، وخصصت أجزاء مفصلة لتحليل فرص التعليم والعمل.
واختلف على المساعدات الرسمية وغير الرسمية، وفرض الزواج وتكون الأسرة. كما اهتمت بتشكل ديموغرافيات وعلاقات القوى للموضع الاجتماعي والتعليمي الجسمي للأطفال والممارسات داخل الأسرة، ونظرة الآباء والأمهات لمستقبل أبنائهم ونباتاتهم في التعليم والعمل والزواج والإنجاب. شمل مشروع البحث هذا مرحلة ثانية كان من المتوقع أن تفحص بعض نتائج الدراسة من خلال جمع بيانات إيجابيقية من عينة من الأسر من السنتين عشر موقعاً التي جمعتها منها بيانات المرحلة الأولى من الدراسة. ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي رافقت تفجر الانتفاضة الثانية عام 2000 منع من تنفيذ مخطط مشروع البحث كما صمم، واضطر فريق البحث إلى إجراء بعض التعديلات على عينة الدراسة وتوجه البحث.

هدف البحث

تمثل الهدف الأساسي من المرحلة الأولى من الدراسة (مسح الأسرة الفلسطينية) والمرحلة الثانية (الدراسة الإيجابيقية للأسرة الفلسطينية) في تحقيق فهمنا للأسرة الفلسطينية بديموغرافيتها الداخلية، وتفاعلها مع العائلة الأكبر ومع مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي الذي يحيط بها. على أمل رفده صناع السياسة والقرار بما يفيد في وضع سياسات عامة. غير أن الظروف المحيطة، وتحديداً استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتزايد العنف والقيود الحالية التي تنتج عن سياسات إسرائيلية، أعادت الفلسطينيين قآلة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطائفة من أن يعيشوا حياتهم بتفاصلهم اليومية والاعتمادية، وبالتالي أثبتت هذه الظروف إلا أن تلقى بطلانها على مسار البحث. ومن هنا اضطر فريق البحث

1. اعتمدت التحليل المسح في هذه المقابلة على قصص لبعض أسر فلسطينية كنها فريق البحث المكون من: ليزا ميادي، ولمس أبو حمدة، ونادية أبو غصون، وريما أبو هلال، ورامي الرغعر من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، ونساء أشياء من مؤسسة ساس في رام الله. وقد استخدمت هذه القصص للسبع في كتابة خطة مصمم في كتاب من تحرير لوزي كركي، حاليا تحت الطباعة في دار النشر - جامعة مصاركة في الولايات المتحدة. كما اعتمد، وإن بشكل أقل، على ورقية بحث أجريت بين بيت جونسون ولمس أبو حمدة للاستماع للإسكوا في 20-1-2003، لجمع البيانات والملاحظات جهم هناك الذي قام بدراسة هذه القصص السبع وأثر الشكر والامتنان لما قدمه من إسهام ذاتي بعد حاصل جمع البيانات وبعد ملء بنلبليلا النشيد لما أنشأهم في إثراء الدراسة.
الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأسرة كوحدة اجتماعية، وعلي الأفراد فيها باختلاف الجنس والعمر.

2. الظروف المعيشية للأسرة والأفراد، كيف يتكيفون معها ويفهرشون (إن كان هناك مجال للتخطيط) للتحرك الاجتماعي والمستقبلي؟ وما استراتيجياتهم للمقاومة والتكيف مع الواقع الجديد، وتفاوض حول التغيرات التي طرأت على فرصهم/فرصهم في العمل والتعليم والزواج، وأدوار ومسؤوليات ومصادر وعلاقات النوع الاجتماعي؟

3. اختلاف أو ثبات الديناميات والعلاقات، وتسهيل العمل والمسؤوليات والفرص في الحياة بشكل عام، وفرض التعليم والعمل والزواج والحياة بشكل خاص لأفراد الأسرة (الصغار والشباب والبالغين من الإناث والذكور) في ظل ظروف الإحتلال الطويل الأمد، وظروف الإغلاق والحصار التي تفرضها سياساته وظروف الاجتياح التي شنها جيشه في 20 آذار 2000 على المدن والمخيمات والقرى الواقعة تحت الحكم الفلسطيني في الضفة الغربية.

4. مصادر الدعم الاجتماعي والاقتصادي والنسامي (الرسمية وغير الرسمية) المتواجدة للأسر والعائلات الفلسطينية في ظل الظروف الجديدة.

المتوجهة

اعتمدت منهجية البحث منتجي الدراسة الأنثروبولوجية-الإثنوغرافية لعائلات/لأسر من منطقة الوسط، واستهدف اختبار شموليتها عائلات/أسر متنوعة أو كبيرة الحجم تتهدف من عدة أجيال، على أن تكون من حيث التكوين التقليدي ومكان الإقامة (مدينة، قرية، محتم)، لكن جاء اختيار عينة الدراسة مقيداً بظروف الإغلاق والحصار الخاضعين ومنع التجول الذي قيد الحركة بين المواقع وداخلها. لذا اقتصر البحث على عينة محدودة عدد من الأسر/العائلات، وبالتالي لم يعد الهدف من الدراسة التوصل إلى فهم معمق لأوضاع ودينيميات الأسر بغرض التعميم والمقارنة بين التجمعات السكانية الجغرافية (الضفة الغربية، القدس، etc.)
الشرقية، وقطاع غزة، أو المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى)، بقدر ما بات الاهتمام بتركيز على الكيفية التي باتت الأسر تدير بها حياتها وشؤونها في ظروف الحصار، وبناء عليه تم اختيار سبع أسر/عائلات: واحدة من القدس الشرقية، ويحمل أفرادها الهيئة الإسرائيلية، وثانية من قرية صغيرة تعتزم على الزراعة وتربيه الدواجن والمواشي، وثالثة من بلدة تعتزم اقتصادها على العمل في الزراعة والحرف وقطاع الخدمات، ورابعة من قرية تعتزم على التحوليات من المخالب وعلى العمل في إسرائيل، وخامسة من مجتمع للأجانب، وأخيرا أسرتين حضرتيين.

اشتركت في الدراسة خمس باحثات وباحث، تخصص كل منهم بأسرة/عائلة، حيث قامت/قام بإجراء لقاءات عديدة مع كل أفراد الأسرة الذكور والإناث، بلغ عمر أصغرهم 13 عاما، وأكبرهم 77 عاما. وقد أجريت هذه اللقاءات ما بين حزيران 2002 وآذار 2013 باستخدام أسلطة بحث مفتوحة تدور في إطار حزده فريق البحث، وتم الاتفاق على الاتزان به، وقد تم استخدام فريق البحث فرضية البحث بالمشاركة والمشاركة، كما عمل على جعل اللقاءات مريحة ومتميزة من حيث الفحص مراعاة للمشاركين، فمن ثم اللقاء بهم/يهيم ليس للإجابة بمعلومات، ووصف الحقائق حول ظروف حياتهم وتقويمها، فحسب، بل تفسير وتكييف وتحليل سلوكياتهم وخبراتهم وقرااراتهم وآثار المتمثليتها عليها. وقد استخدم فريق البحث أثناء اللقاءات أسلوب تسجيل الأحاديث على أشرطة صوتية، ومن ثم تقريجها وإعدادها لكتابة قصة الأسرة/عائلة كما جاءت على لسان أفرادها، حيث تضمنت التاريخ الاجتماعي للأسرة والعائلة الأبدى، يعود البعض منها إلى فترة ما قبل نهاية عام 1948، وبعضها يبدأ بمرحلة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) وحتى هذا التاريخ. ويحدد بالذكر أن القصص للأسر السبع لا تركز على الجانب الماساوي والديمغرافي والمعيقي المباشر للإحتلال الإسرائيلي، وال الحرب التي شنها جنوده على المجتمع الفلسطيني، بل عمدت القصص إلى إظهار جوانب حياتية غير مربحة لتاثير الإحتلال وال الحرب وتأثيرات الأزمة المعقدة والطويلة الأمد التي حلت بالمجتمع الفلسطيني، وانعكست على أسلوب حياة العائلات والأفراد.

نتائج رئيسية

أكدت نتائج الدراسة على الكثير من القضايا التي خرجت بها الدراسات الكمية، ودراسات البحث السريع بالمشاركة التي كان هدفها تحديد تأثيرات ظروف الانتفاضة الفلسطينية وتأثير السياسات الإسرائيلية على العائلات والأسر الفلسطينية، واكشاف إستراتيجيات الأسرة في مواجهة الظروف الجديدة، والخروج بتوصيل لرسم سياسات
العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب

الإغاثة والمساعدات الإنسانية للأسر والعائلات المتضررة. ولكن الدراسة أضافت إلى ذلك فهماً أوسع للظروف المعينة للعائلات والأسر، وخرجت بنتائج تشير إلى انعكاسات اتجاهات وبدناميكيا هذه الظروف على العلاقات والتفاعلات داخل الأسرة والعائلة، وعلى تفاعلاتها وتفاوضها وحدة وأفرادا مع النظام العائلي الأبوى، ومع تنظيمات ومؤسسات المجتمع الذي تعيش فيه. من أبرز هذه النتائج:

استراتيجيات التكيف والمقاومة من أجل البقاء والحرية.

استخدمت الأسر والعائلات الفلسطينية الاستراتيجيات التقليدية التي سبق أن استخدمتها في أزمات سابقة، التي تضمنت تجميع المداخيل، خفض الإنفاق والاستهلاك، وتاجيل أو وقف الاستهلاك، وإنشاء جماعات مالية، وتحفيز المساهمات الأساسية، وتحفيز المساهمات الأخرى، وإعادة توزيع الموارد والعمل والمستلزمات، والمعارضات الأخرى، وإعادة تشغيل العمل، وانتشار الموارد على مساعدة و/أ عينة الدعم الرسمية، والعودة إلى السوق والعشاق ضمن الأسرة المتضررة. ومع زيادة تضييق الخناق على حرية التنقل والحركة وفقدان دخل الأسرة بسبب بطالة الموظف الرئيس أخذت الأسر والعائلات الفلسطينية في مطهذه الاستراتيجيات إلى أقصى حد ممكن، وحتى النفاد. فمثلما لم يعده بعضها قادرا على توفير المصروف اليومي للأطفال رغم ضغطة قيمتها، وأخذت تقلص استهلاكها الغذائي، و安全事故 انخفاض شبه كامل من الحياة الاجتماعية وتوقعت على نفسها، وبات بيع المدارس أو المرافق يقتصر على مقتنيات صغيرة كجزء جوال أو مرحبا كيسة مثل، أو بيع كمية لا تأتي من الامتيازات التي تشكل مصدر رزق الأسرة. لم تعد تمكن من توفير الماء للسبح أو المراعي لرفاهها. كما أصبح الحصول على القروض أو الشراء على الدين صعب المثال، إما لأن الدائنين لا يعد لديهم فائض، أو لأن المستديرين لم يعد لديهم ضمان لتسديد الدين.

 بالنسبة لأساليب التكيف الأسرة وإستراتيجيات أقربها للتفكيك مع فقدان العمل الرئيس، فقد أظهرت دراسة أوضاع الأسر/عائلات السبع نتائج مزاجية لتصنيف أو كيماي للأسر الفلسطينية يوافق استراتيجيتها للتفكيك مع فقدان العمل، دخل كنها من ثم تأتي وضعهم كثير، لكونهم يشعرون وظائف في القطاع العام أو القطاع، وفلا، وبالتالي يحصلون على راتب ثابت، ولا يواجهون مشاكل إعاقة حقيقية إلا عند تأخر دفع رواتبهم. وهناك الذين يلجغون إلى البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي، منهم
من يحقق نجاحاً ومنهم من يفشل، وفي الغالب كان مصير المشاريع الصغيرة الفشل بسبب الحصار والابتعاد وتعطيل حركة وتقفل الفلسطينيين، وبالتالي عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق، سواء لتسويق المنتج أو للحصول على المواد الحاسمة وطعام للمواطنين في حالة ترتيبها. وهناك من العاملين من يحاول أن يحقق بعض الاحتكاك عن عمل يومي ومن ينتظر حتى يعود عمله (كالعاملين في إسرائيل والمستوطنات) وبالنسبة في نهاية المطاف، والقليل منهم يخطط للهجرة.

الصراعات الداخلية للأسرة وأزمة المعيل الرئيس

بالمثل أن إستراتيجيات التكيف الأمنية التي تدل على علاقات أسرية وعائلية يسودها التعاون والدعم المتبادل، إلا أنه ساد داخلها علاقات ودبيات ذكرى أشارت إلى وجود صراعات على المصادر وعلى السلطة، التي لم يكن بالإمكان اكتشافها من خلال ماكتشفي. هناك نسبة ما يشير إلى اختلاف نسبي بين تكيف النساء والرجال مع أزمة فقدان المعيل للعمل، وبالتالي تقلص أو فقدان دخل الأسرة. وبرز هذا في غالبية الأسر المعيشة حيث تبين أن النساء هم من استوعب الصعوبة، وتحمل بشكل كبير، جزء الإعاقة، فهن من لجأ إلى العمل الإضافي، أو إلى الإنتاج المنزلي بشكل الاستهلاك البيني، أو البيع أو لفظ تقديم هدايا في المناسبات الاجتماعية، ومنهن من اضطر لتأجيل كل ما يتعلق بتوفير حاجاتهم الخاصة والأساسية منها (كالأغذية واللباس)، وتحمل بشكل أساسي عبء التقليل.

porate موارد الأسرة التي أخذت تتقلص يوماً بعد يوم.

وفي المقابل فإن المعيل الذكور الفاقد لعمله قد يجد في البحث عن عمل من أجل الحصول على مصدر لإعانة الأسرة، ولكن في حالة عدم توافر فرص عمل أو موارد خارجية للاعتماد عليها يواجه معيل العائلة عن العمل، حيث تهتز صورته الاجتماعية كرجل حام لأسرته، وموجها للحياة الكريمة، الأمر الذي يعكس على تقديره لذاته الذي يعكس بدوره على علاقاته بفروع الأسرة والعائلة. ولكن في الغالب واجه المعيلون مشكلة كبيرة في عدم توافر فرص العمل، أو في قبول فرص عمل لا تلبق تفضلاتهم التي اعتادوا سابقاً. فمن المعيلين من لجأ إلى كل أشكال المساعدات والإقراض بعد أن تصدرا مدرافهم، واقع عن الندائيات والتفانيات، واستحسن من الحياة العامة والنشاطات المجتمعية لكونها مكملة، ومنهم من استعمل في تعاون مع أفكار أسرته، وبعض النظرة عن الاستراتيجية التي استخدمها المعيل العاطل عن العمل (الانزواء، الهروب، العنف، التجربة) فقد صار نوعاً، غايلتهم ضد ما اعتبروه فقدانًا
ل Thứ توفهم وClassifier المحافظة على مكانةهم كعمالين وأرباب لأسرهم وأصحاب قوة وقرار.
وواجهوا ردة فعل مختلفة من النساء في الأسرة، فمن النساء راعين شعورهم، واحترمن
مكاناتهم، وحافظن عليها رغم أنها كانت شكلية، ومنهن من قاوموه ورفضن أمرًا واقعًا
جديدا وتوسعًا جديدًا للسلاطة والموارد، ومنهن من تحمّل العبر، وبقين خاضعت للسلاطة
الذكورية.

ديناميكيات وعلاقات النوع الاجتماعي وحدود النظام العائلي الأبوي

لم تقتصر استراتيجيات الأسر والعائلات الفلسطينية على التقن و إعادة توزيع الموارد
المادية، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد اضطر بعض الآباء والأمهات وكذلك
الأبناء، ومتناولوا البنات إلى تأجيل مشاريعهم/مشاريعهم للمستقبل أو التنقل عنها
كليًا. وقد بدأ جيلا أن الزواج المرتب يتضاعف أهم استراتيجيات التكيف والتحرك
وخصوصا ترتيب زواج الفتيات، أما بالنسبة للأولاد فالسياسات تتقل في إيجابهم من
المدرسة بغرض العمل وإغلاق الأسرة، وفي أحيانهم دور القيادة والحماية رغم صغر سنهم.
فعلى سبيل المثال رغم أن البعض من الوالدين كان ينوي أن تؤدي عدم تزويج البنات إلا بعد
الانتهاء من التعليم الثانوي وبعد بلوغهن سن الثامنة عشرة إلا أن الظروف أُجبرته/ها على
العمل، عديم العدل، مما أدى إلى سحب البنات الكبيرة من المدرسة لتوفير كلفة تعليمها
وتقبّلها من القرية إلى المدرس، والقبول بزيتوجهن بناتهن في سن الثالثة عشرة
والخامسة عشرة إلى أقرباء في الخارج، حيث إن ذلك ميّز الأرواح والأناقة رفضة الهجرة
والعمل والتعليم في الخارج، وفي حالة إحدى الأسر التي تكون من ثمانية أفراد بينهم ذكر
واحد في سن الثالثة عشر والتي كانت قد فشلت مهمة الرئيس في إعادة تفعيل الانتفاضة
الثانية، وبعد أن تعرضت للقصف المباشر، توجه على الأبين الوحيد أن يتقن مكانة والده
في البحث عن عمل في العطل المدرسية، ومواجهة جنود الاحتلال لحمايته والدفاع عن أبنائه،
والعمل على تحديد أهواءه لكونه المسئول عن سلوكي، وحماية الحيّة عندما أُخذت
الحدود الإسرائيليون درعا بشريا، وعندما كان عليه مواجهة المقاتلين الفلسطينيين لمنعهم
من النزول في باحة المنزل.

بعد عودة استراتيجيات الأسر والأفراد للتكيف مع شروط الأزمة التي يمر بها المجتمع
الفلسطيني عامة، تبرز قصص الأسر السبع، تعكس مفاضلة الأفراد ومقامتهم لحدود النظام
العائلي الأبوي أو تكيفهم/تكيفهم معه والاستفادة من ما يوفره من إمكانات ودعم. لم تظهر
هذه القصص أن النساء وصغار السن يحظون بما سلطة مطلقة في ظل هذا النظام وأنهم
ضحايا بيته، بل أظهرت أن النساء والرجال فاعلون فيه، يعزون من قيمته، ويعيدون إنتاجها، أو يتفاوضون على حدودها وإمكانية تغييرها. وهذا التوجه الثاني يبرز بوضوح في أسرة تعـَبّ عنها رضي الأسـّرة ومع嫡ها قضايا بعد أن قضى في الأسـّرة مدة تتـَص رتب غرب. تركز غياب رئيس الأسّرة الزوجة والإثابة الكبيرة في وضع اضطراباً فيه لذام الزائم الأمور وتدير معيـشة الأسّرة، وبالتالي الحركة في الحيز العام، وأخذ كل القرارات بنفسهما. أحد تأثـرات سياسة الاعتقال تمثل في فرض قسري "النظام الأسـّرة" على زوجين في أحد الأسـّرة المبحوثة حيث اضطررت لإجـب أبنائيهن وباناتهم السمع على مراحل في فترات ما بين الاعتقال والاعتقال الذي يليه، مما أوجـد ثلاثة أجيال من الأبناء والبنات في الأسـّرة. هذا بالإضافة إلى أن وجود وحـِبّ رضي الأسـّرة عنها، ولد ديناميكيات وعلاقات تتميز بتوزيـع للأدوار والموارد والسلطة مختلـفة عن ما هو مألوف يمثل لصالح الإناث (الأم والأبنة الكبرى)، ويشكل علاقة غير مرة ومنسجمة بين الأب وأبناهو وبابتها سوـى الصغيرات بينهم. فالجنـل الأول والثاني من أبنائه ودعا وكبروا في غيابه، وبالتالي كانت علاقتهم وثيقة بالوالديهم، وعلاقة البعيد الغائب بوالدهم. يضاف إلى هذا أن العلاقة الزوجية بين الزوجين بانت شبه معدومة.

ديناميكيات التفاعل بين ثلاثة أطراف: الاحتلال الإسرائيلي ونمو وتطور الحركة الوطنية السياسية والنظام العائلي الأدبي

أظهرت قصص الأسـّرة الفلسطينية السبع الآثـار المرئية وغير المرئية للاحتلال الإسرائيـلي، ونمو وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في مقامنها التي ترتبط على حدود النظام العائلي الأدبي وتفاوضها مع المجتمع المحلي بمؤسسات ومنظـمات الرسـميّة وغير الرسمية. من الآثـار الواضحة لهذه العلاقة الديناميكية لجوء الأسـّرة والعائلات إلى الزواج المبكر للبنات، وخوفاً من أن يشكل الاحتلال الإسرائيـلي خطراً على مستقبلهن، وتحديداً فرضه في الزواج والتفريق القسري بين الزوج وزوجته وابن الأب والأم بسبب الافتراضات السياسية للرجال، أو إضطرابهم للعيش في الخفاء (تحت الأرض) خوفاً من الاعتقال ومن أجل الاستمرار في النضال. أدت هذه الديناميكيات في بعض الأحيان إلى نتائج عميقة وغير واضحة للعائلات، كتمكن السبـيع العائلي/الأسـّري، وتدمر علاقات الزوج وعلاقات الآباء بالأبناء كما تم التوضيح فيما تقدم.

على ما شكلت الأسـّرة/العائلة الذـين ينقل قيمته ومبادئه الدينية والثقافية والسياسية - الوطنية والأدبية إلى الأجيال السابعة. واعتبار هذه الوظيفة للعائلة، تبين أن الحركة الوطنية والحركة السياسية - الاجتماعية عاشت حالات من المدّ والجزر في
علاقات وأدوار ومستويات النوع الاجتماعي عبر الأجيال، وفي قدرة الجيل الشاب وتحديداً البنات والنساء في التفاوض على حدود السلطة في نظام العائلة الأبوية وفي مقاومتها أو الخوض فيها. فقد أظهرت حالة أسرتين أن قدرة النساء على التفاوض على حدود السلطة الأبوية تمتزج بالمقاومة والصراع في أعوام السبعينيات والثمانينيات - مرحلة مدببة الأيديولوجية السارية العلمانية التي سيطرت على حركات التحرر الوطني والأحزاب السياسية - بينما أدى العدد الضخم الشعبي السياسي في أعوام التسعينيات إلى تراجع في قدرة النساء على التفاوض والصراع. في المرحلة الأولى كانت أفكار نجاح محاولات التفاوض والتفاوض واسعة، ولكن تبين أيضًا أن القضبان التي نحتت النساء في التفاوض عليها كانت تلك المرتبطة بالقضية الوطنية - وتحديداً مقاومة الاحتلال، كالتحرك بهدف التنظيم والعمل الجماهيري السياسي، بينما فشلت محاولات التفاوض على القضايا التي تعتبر ذات صلة وثيقة بثقافة النوع الاجتماعي، كتسجيل وكالة الأرض، والبناء باسم الزوجة في فترة وجود زوجها في المعتقل.

الأسر والعائلات الأكثر تعرضاً لخطر العدليّة

تشير قصة الأسرة من مخيم اللاجئين إلى نموذج الأسر والعائلات التي تحد ضحية التفاعل بين الظروف الاجتماعية الثقافية للمجتمع الفلسطيني والظروف الاقتصادية والسياسية - الأمية التي تفرضها سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي والحرب التي بشنها جهود. قد يعود بحث قضايا العنف الداخلي وتجريم المرأة وحماية شرف العائلة بشكل كبير ومقتني إلى تعليمات انتشارها دون إشارات قاطعة، وقد يسعى تأسيس الدوافع التي تعود إليها مخرجات عامل "الثقافة والعادات والتقاليد" (جوسن ون، 2002). تفسيرات لوجودها في المجتمع وتحديداً في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين. غير أن قصة الأسرة أظهرت ووجهها أخر لتقدير عالم "الثقافة والعادات والتقاليد". إن العائلات التي تتعثر لحظر بقائها والمحافظة على وجودها وتمسكها هي العائلات المدعمة، كذلك التي تسكن مخيمات اللاجئين القريبة، وهي عادة تكون كبيرة الحجم، وتكون رجليها وшибاتها القادرات على العمل عاطفيها، وغالبًا لا تعمل نساها، وتعيش على المساهمات الشجاعة من مصادر عديدة، ومحدودة بمساعدة قريبة واجتماعية ضيقة، تفيد حركتهم وحراكهم. وفي ذات الوقت تعمد هذه العائلات على وجودها متحدة ومنسجمة في مجتمعها المحلي الذي يتشكل من عائلات تفصل بصلة القرابة أو باستمرارها في مكان ومكانها ومدنها الأصلية (عادة هذه المجتمعات هي أحياء ضمن المجتمع الأول في المخيم) للحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي
والسياسي أحيانا، ولكن يغيب عنها أشكال الدعم الرسمية المتواصلة لانتشالهم من دائرة الفقر المدقع، كما تغيب سيادة القانون و نظام قضائي نافذ وفعال. إن وضع البحث في هذا السياق وهذه البنية والتشكيك بسهيم في توضيح درجة الشرف والخطر والاعتزاز التي يتحلى بها رجل فقير، معدم، فاؤد للتعليم والعمل والدخل. جرّده الاحتلال وظروف الفقر من رجولته، فاؤد للاعتراف الاجتماعي به، ومقيد بشني الطرق، لكونه يعيش محدودا بالظروف التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، عندما يفرج لإصابة أجساه برصاص جنود الاحتلال، وعندما يرسم تقليل قيادة عملية قتل شقيقته على أساس حماية شرف العائلة.

خلاصة

عبرت امرأة من أسرة مدنية من بين الأرض السبع عن رأيها في العائلة قائلة: "العينة قلب كبير يوعس الجميع" ولكن إلى متي يمكن للعائلة الفلسطينية أن تشكل هذا القلب؟ اعتبرت العائلة الفلسطينية على مر السنوات العديدة الماضية الوعاء الرئيسي "الاقتصاد الصدمات" التي نتجت عبر تاريخ من حروب وترحيل وتهجير واقتلاع وتمييز. غير أنه بات واضحًا بوخا بعد يوم بأن هذه الصورة المثالية التي رسمتها للعائلة الفلسطينية أخذت تتلاشى، خصوصًا أنها لم تعد قادرة على توفير الحماية والمدع والأمان والمعيشة لأفرادها في زمنهم بأمس الحاجة لهذه، ويحققون منها أن تكون "ملجأهم الأخير". ويات دورها هذا وصورة المثالية مهددة بالخطر. يمكن القول إن العائلة الفلسطينية أدت عبر النصف الثاني من القرن الماضي دورها، وقامت بIRTH her في ظل غياب الدولة الوطنية الفلسطينية، حيث وفرت الحماية لأفرادها، وفتحت لهم بتوظيفها في ظل الFight للحركة الاجتماعية، ولعلت أيضًا على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني وإحياء الهوية الفلسطينية. وفي الوضع الراهن تواجه العائلات الفلسطينية مصائب وأخطارًا جمة تضاعفها أمام تحديات كبيرة لا بل مستحيلة، وتظهرها مساهمة على تقديم الحماية لأفرادها، وخاصة في المناطق المكشوفة والأخطر عرضة للمخاطر، وبخاصة أنها تعيش تحت وطأة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة والرأيمة إلى تشكيل المجتمع الفلسطيني وشنيت أفراده. وبالرغم من أن العائلات الفلسطينية لا تأخذ دور المتحف والعاجز عن مواجهة تحدي خطر بقائمة وفقدان مصدر عشبيها، إلا أنها قطعا بحاجة إلى التوجه والدعم المؤسساتي في زمن أخ فيه هذا الدعم والتوجه يتلاشى. وفي ظل الأزمة الراهنة تتغير السلطة الوطنية الفلسطينية لإمكانية توفير الحماية للسكان المدنيين، وهي سلطة محترمة ومخصصة. كما أن كل الموازنة الدولية التي تلتزم بتقديم الحماية للسكان الواقفين تحت الاحتلال دولة خارجية تتحتم على صخرة التحالف.
الإسرائيلي الأمريكي. يواصل المجتمع الدولي جهوده لتقديم مساعدات إنسانية ومساعدات طارئة لتحسين لمعاناة الناس من الدمار الواقع على الأرواح والمتلكات والمؤسسات والبنية التحتية. لكن المطلوب هو أولاً وقبل كل شيء، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعطاء الفرصة للفلسطينيين شعباً وقيادة لتحرير مصيرهم، وتشديد دولتهم المستقلة، بما يتيح لهم وللها رسم سياسات تنموية بعيداً عن الاحتلال والاستيطان والقتل اليومي.
الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية

أُبن كتاب - الأستاذة المساعدة، ونداء أبو عواد الباحثة ومساعدة التدريس
في معهد دراسات المرأة - جامعة بيروت

تقدمت هذه الورقة في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكند) في بيروت بتاريخ 4-7 كانون الأول/ديسمبر
2003، واستهدفت المؤتمر مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بالنسبة
للمتدهض بالمرأة العربية عشرة أعوام منذ مؤتمر بيجين. تناقش الورقة
مشكلات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، وصولا إلى مشكلاتها
بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اختارنا الورقة إلى تلقي
حجمها الأصلي بحكم القيود المفروضة على حجم الدورية.

تقديم

يعصب دراسة تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية بمِعزل عن حركة التحرر الوطني
الفلسطينية، إذ لا يمكن الحديث عن تحرر اجتماعي للمرأة الفلسطينية بمِعزل عن نضالاتها
الوطني والدولي. وفي نموه، تتشابه بداية الحركة النسوية الفلسطينية في سماتها العامة
مع الحركة النسوية العربية، كونها انتقلت جزءا من الحركة الوطنية في سياق نضالها
ضد المستعمير الأجنبي. وتأكد إحدى البحوث أن برامج وطروحات الحركات النسوية
في مجتمعات العالم الثالث التي تقام شعورها الاستعمار الغربي، هي أساسا جزء عضوي
من عملية التحور الوطني التي تفرضها شعوبها. وعلى ذلك فإن حركات تحرر المرأة في هذه المجتمعات تبتقي من رحم وجدور الواقع المركز الذي تعيةشه شعوب العالم الثالث المستبغر، وليست فكرة غريبة مستورة من تجربة نساء المجتمعات الغربية.

(Jayawardena, 1986)


أما الريف الفلسطيني فقد طورت شعاعاً أخرى للمشاركة السياسية النضالية خلال ثورة 1936 - 1939، ولم يقتصر نشاطها على التظاهرات والاحتجاج بل شملت مساعدة الثوار بنقل السلاح والمؤن، إلا أن مشاركتهن كانت عفوية، وشملت حالات فردية حملت فيها المرأة السلاح. ولكن دور المرأة كان في الأغلب محضاً وداعماً للرجال في القتال (الخيلي، 1977)، وتشير إحدى البحوث مستندة لما ورد في بعض الصحف ومقابلات التاريخ الشفوي إلى "أن الريفيات حضرت مقاومة عفية بجانب رجالهن في ذلك الوقت. فتعبر الآن عن نساء ليسن الزي العسكري، وتدربن على المقاومة المسلحة، واشتركن بالفعل فيها... الخ) (جعاد، 1999).

أما في غزة فكانت الظروف العامة أسعد مما هي عليه في الضفة الغربية، نظراً لصعوبة
 منهم المحرك الاقتصادي للفلسطينيين، وهو من أهمية تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وحسب تصوره وتنظيمه، تعمق وتعزيز المرأة الفلسطينية للخدمة على المرأة الوطنية (الخليجي، 1997، ص 105). ولتبج أهمية تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فقد شكل مشكلة عامة لكل النساء في الشتات وفي محاورات فلسطين، وثانياً، لأنه يربط النساء الفلسطينيات بحركة مقاومة، حيث مثلت عضوات الاتحاد تنظيمات وفصائل الثورة التي انتخبوها إليها. وقد مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل المجتمعات الفلسطينية كعنصر من الاتحادات الشعبية، إلا أن المرأة الفلسطينية بقيت معينة عن الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا العرض، يمكن إجمال المظاهر الأساسية للحركة النسائية في هذه الفترة:

1. كان تشكيل الجمعيات والتوادي النسائية وضريبة تقدم خدمات إلى الأسبوعية المحتفزة، وهذا بعد أن بلغت إجابات في بعدها الوطني، لكنه لم يعد ذلك.

2. كانت منظمة التحرير الفلسطينية الحافز الأساسي لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

3. لم تقدم الأحزاب السياسية للمرأة الشيء الكثير. وبرغم ذلك لعبت الكوارد النسائية دوراً طاغياً في مرحلة ما بعد عام 1967، فالمرأة في الأحزاب السياسية كان إيجابياً، لأنه أعكس نفسه على مستوى وعي المرأة بأهمية انحراطها في الأحزاب السياسية.

ساعات مما يجعل من الصعب على النساء محاربة هذا الوضع نظراً لمسؤولياتهن الإنجابية، وفي مجال الرعاية (جاجد، 2000). على كل الأحوال لم تعكس مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل أي تغيير في مكانة المرأة أو رؤية المجتمع لها.

كما استمرت سيطرة نمط عمل الجمعيات الخيرية على العمل النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة في السنوات العشر الأولى للاحتلال الإسرائيلي، وتركت اهتمام الجمعيات على معالجة مشاكل الأمن المتضمنة وتخفيض وطة الظروف الاقتصادية القاسية التي أفرزتها حرب ١٩٦٧. لكن هذه الخدمات اقتصرت على نطاق المدن مهملة أغلبية النساء في الريف والمخيمات.

وقيت البرامج النسائية أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة الفاعلية في إحداث تغيير نووي في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. فقد افتقدت هذه البرامج لمنظور نووي لقضية المرأة، وأهمت بالناية العلاقة بين التحرر الوطني والاجتماعي، ويمكن أن نعزز السبب الأساسي لهذا لطبيعة الاحتلال الاستعماري الكولونيالي الذي يستهدف الاستيلاء على الأرض وتشريد الشعب. هذا النوع من الاحتلال أفقد الحركة النسوية محركاً للتطور. كما لم تسمح الخلافة الديموغرافية للثقافات النسائية آنذاك من تطوير الأجهزة النسائية في النساء في النضال الوطني بأشكال مختلفة، و تعرض العديد منهن لإجراءات تعسفية من الاحتلال، من اعتقال، وإبعاد، وإقامة جرمانية..... الخ.

لم تكن النساء النشاطات الحركة النسائية السياسية حتى السبعينيات تدور في إطار الهياكل الجماهيرية العامة أو المبادرات الفردية المحدودة ذات الطابع الغفوري، متمثلة في أشكال مختلفة مثل الاعتصام، ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات، والمشاركة في إضرابات ومظاهرات. وقيت عدد النساء المشاركات في الحركة السياسية محدود، ومحدود في الغالب في زوجات وأمهات المتضررين مباشرة من الاحتلال مثل المعتقلين والشهداء والمبعثرين، أو النشطات في الجمعيات الخيرية النسائية، وفصائل القوى الوطنية.

ولكن زاد انخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وإن لم ترق هذه المشاركة إلى درجة وصولهن لمراكز صنع القرار داخل هذه الأحزاب، أو حتى تبني تلك الأحزاب لبرامج اجتماعية واضح تجاوز قضايا تحرر المرأة. في هذه الأثناء استمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالعمل بشكل كبير داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستنداً في نشاطه على الجمعيات الخيرية التي أعتبر عملها في مجال المساعدات المالية والخدمات الاجتماعية والتدريب على بعض المهارات المقدمة للفقراء من النساء وأسر الشهداء والمعتقلين.
ديمقراطة العمل النسوي

وضع الاحتلال الإسرائيلي مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله، فانطرحت قضية المرأة وقضاياها من أجل المساواة والتحرر كرايده للتحرر السياسي ومهما من مهمته. فالتناقض الأساسي بقي بين المحتل والشعب بكل فئاته وشروطه الاجتماعية، مما حيد التنافسات الاجتماعية من طبقية ونوع اجتماعية. ولكن من الصعب أيضا أن تتغاضى عن واقع إدراك الحركة النسوية خصوصية قضائها وخصوصا عندما وجدت نفسها محاطة بكثرة من المعوقات البيئية والثقافية (كتاب، 1996).


وجاء تشكيلها كتعبير عن أحد أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسوية وبين جيل جديد لم يجد فرصته في الأشكال التنظيمية القديمة لنشاط المرأة السياسي.

(جاذ، 2000).

الانفتاح الجماهيرية 1987-1990

شكلت الانفتاح نهوضاً وطنياً جامعاً رافعاً انشداد المرأة الفلسطينية إلى النضال الوطني. فقد نظمت النساء الفلسطينيات المظاهرات والاعتصامات، وسقطت الشهداء، وتم اعتقال العشرات من قوات الاحتلال الصهيوني. بالإضافة إلى المهام الوطنية التي التزمت بها، قامت المرأة في سفود الفجوات التي شكلها غياب الزوج أو الأب بسبب الشهادة أو الاعتقال، في إعلاء الأسرة أو خدمة التنظيم من خلال تشكيل أدوات تنظيمية شعبية مثل لجان الأحياء واللجان الشعبية. ولكن في أواخر عام 1989 وما بعد، بدأ منسوف الانفتاح بالهبوط بسبب زيادة بطش الاحتلال، وضرب اللجان الشعبية، مما أدى إلى فقدان الانفتاح لجماهيريتها، وعاد الفعل النسوي ليكون نخبياً عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطاعنها المستقبلية (كتاب، 1992).

قراءة نسوية لمرحلة أسلو:

مثلت مرحلة أسلو تراجعًا للانفتاح الجماهيرية، فبدأت أزمة الأحزاب السياسية عامة والحركة النسائية خاصة بالتكشف، وأصبحت علاقة الأطر الجماهيرية، بما فيها النسوية، مع الأحزاب السياسية علاقة بروقراطية. وظهرت في هذه الفترة توجهات وممارسات سلفية فكرية ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة (كتاب، 1991). ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة لم تر حكروا هذه المرحلة، وبالتالي لم تتفاعل معها بجدية ومسؤولية، فساهمت على حرق النساء الأساسية بتيارات مفادها أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وبالتالي يستلزم توحيد الجهود لمواجهة العدو الرئيسي.

بروز مؤسسات نسوية تخصصية

وسعت هذا التراجع والتناقض، سارت العملية التفاوضية والدبلوماسية بدون حماية شعبية، فأصبحت هي الأداة الأساسية في حل القضية الوطنية. كما بزرت مؤسسات تنمية ونسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية تثبت قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. وعملت هذه المؤسسات على ردم الفجوة بين البحاثات والأكاديميات الفلسطينيات والحركة النسوية. وجرى تأسيس مراكز تخصصية.
لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي من الصورة المقدمة.
الانتفاضة الثانية: دور غير مريئي للمرأة وغياب لحركة نسوية فاعلة

عندما ن Bản من إشكاليات الحركة النسوية الفلسطينية تبنيها لمفهوم النوع الاجتماعي، المكلف من بعد السياسي الوطني، في الوقت الذي كان من الضروري أن تتوحد الجهود النسوية حول برنامج وطني يبنى مضمونه مفهوم النوع الاجتماعي، ولا ينسلخ عن القضية الوطنية. كما انتمعت الحركة النسوية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتبارها أساسية للمساواة النوع الاجتماعية، وأدى ظهورها بمظهر المدعومة من النظام كمحصلة لموقفها الإحصائي وليس لاختيارها الواضح.

وطُبعت النسخة الثانية، في أواخر أيلول 2000، بعد فشل المفاوضات السياسية الفلسطينية- الإسرائيلية، وعَبَّرَ استمرار السياسات والإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين رغم انتفاضات أوسلو. وفي محاولاتها لقمع الانتفاضة، قامت إسرائيل بتعديل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي تواجهها الشعب الفلسطيني أصلاً. فقد أثرت عمليات القصف العنيفة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية، والاحتياج الواسع للماء والوقود والاحتياجات الفلسطينية، وفرض عقوبات التجوال، وسياسات الاحتفاظ وإلغاء الطرق الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق المدارس، وتحرير مساكن واسعة من الأراضي الزراعية، وسهول البناء السكنية، وعديدة من المنشآت الصناعية، بشكل واسع.

وهكذا وُجدت المرأة الفلسطينية نفسها في مواجهة أوضاع في غاية الصعبة اقتصادياً، واجتماعياً وسياسياً. فسقطت آلافات الشهداء وعشرات آلاف من الجرحى، وانعدمت ما يزيد عن 750 أسير خلال الأعوام الثلاثة الأولى للانتفاضة، وضع المرأة أمام مهامات وأدوار جديدة، فبالإضافة للعناية النفسية لفقدان الزوج أو الابن ضرر العديد منهن للقيام بدور محترم، وكان عليه أن تقوم بمثل أعمال الرعاية، ومعائبة أوضاع الأسرى وضرورةهم. وتحملت مسؤولية كبيرة في التكيف وتغيير مباني الأسرة مع حالة الفقر الشديد التي تعياني منها حوالي ثلاثة أسرة فلسطينية، وكان الوضع أشد قسوة على النساء اللواتي فقدن منازلهم بعد أن دمرت الانتفاضة الإسرائيلية، حيث أثبت ما يزيد عن 11 ألف فلسطيني من دون موظف.
يسهم هذا التوصيف للأعفاء التي وقعت على عاتق المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة في توضيح بعض من أشكال المساسة غير المرتبطة بالمراة في العملية السياسية التي فرضتها شراكة القمع الإسرائيلي للانتفاضة. ورغم مشاركة المرأة في عدد من فعاليات الانتفاضة في شهرها الأول، والتحديد في المظاهرات الجماهيرية، إلا أن مشاركتها في الأنشطة النضالية المباشرة ضد الاحتلال لم تكن بمثابة متطلبات الحدث، ويمكن أن تكون دوافعًا للدور النضالي غير المباشر السابق إلى طبيعة المواجهة مع قوات الاحتلال التي كانت تتطلب الوصول إلى حواجز الاحتلال على مداخل المدن الفلسطينية، ولسياسات الحصار وإغلاق الطرق بين المدن.

ومع التحول في طبيعة الانتفاضة للمقاومة المسلحة توقفت مشاركة المرأة في الفعاليات النضالية، مع استثناءات محدودة لمشاركة بعض الفتيات في تنفيذ عمليات استهدادية، وسقط خلال الانتفاضة 182 امرأة، بعضهن استشهد أثناء منبلجات على الحواجز، وبلغ عدد الأسرات حوالي 75 أسرة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)، بعضهن قاصرات، أو سيدات متزوجات، وبعضهن حوامل وضعن أطفالهن في السجون الإسرائيلية. كما اعتقلت نسبة منهن على خلفية محاولة طعن جنود إسرائيليين، فيما اعتقل البعض منهم كأداة للضغط على أقاربهن من الذكور المطاردين.

وعلى مستوى الحركة النسوية الفلسطينية لوحظ تراجع حاد في مشاركاتها مقارنة بدورها في الانتفاضة الأولى، وتفسر كتاب (2003) هذا التراجع بالتحولات التي طرأها على بنية وبرامج الأطر والمؤسسات المشكلة للحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة أوسو وما بعد أوسو. فقد تحولت هذه الأطر من منظمات جماهيرية، تعمل على الاستجابة لمتطلبات النساء في الاستقلال بمعاهام الاستقلال، عبر الجمع مابين نضالات التحرر الوطني والاجتماعي بالاعتماد على بنية لها الالغامية، إلى أطر ومؤسسات معزولة عن الجماهير النسائية ومطالبهما الآثمة المتمثلة بالتحرر الوطني.

مكونات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة

تتكون الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة من أشكال مختلفة من التنظيمات، ترتبطها علاقات تنسيقية متجانسة وقوية نسبيًا. وتتوزع هذه التنظيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقًا للفئات:

1. الأطر والجمعيات النسوية:

ظهرت كمجتمعات تابعة للمنظمات السياسية الفلسطينية المختلفة في منظمة التحرير،
وتشكل نواة الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، ويمكن أن يضاف إليها بعض الجماعات النسوية الإسلامية التابعة لحركة حماس والجهاد الإسلامي.

2. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:

شكل في الستينيات كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولله فروع في معظم التجمعات الفلسطينية. اضطرت قيادة فرع الأرض المحتلة عام 1967 للعمل بشكل سري نظراً لحظره من السلطات الاستعمارية.

3. الجمعيات الخيرية النسائية:

شكلت بدايات العمل النسوي، وقد تجاوز عدد هذه الجمعيات 82 جمعية تناسية خبرية في العام 1993. ومن المرجح أن عددها قد آزاد بعد دخول السلطة، وهي تنضوي تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتمرير معظمها في المدن.

4. المراكز والمؤسسات النسوية المهنية والمتخصصة، وهي:

- مركز المرأة للإرشاد القانوني الاجتماعي، ومراكز الدراسات النسوية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز مشارقيات، وجامعة المرأة العامة للتنمية، ومركز شؤون المرأة.
- أنواع العمل النسوي:

تجمعات نسوية صغيرة برزت خلال الانتفاضة مثل نواة، ونساء تحت الحصار.

تتكون عضويتها من نساء مناقشات.

قضايا حوارية داخل الحركة النسوية الفلسطينية

يدور جدل واسع داخل الحركة النسوية الفلسطينية حاليا حول عدد من القضايا المهمة.

المتعلقة بواقع الحركة النسوية، تتناول هذه القضايا ما يلي:

- معرفة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية: لا يمكن للحركة النسوية أن تصبح أداة للتغيير الاجتماعي ما لم يتم تعزيز مفهوم الديمقراطية وعياً وممارسة داخل الأطر النسوية نفسها. أما الشروط التي قطعته الأطر والمراكز في هذا الاتحاد؟ يمكن قياس مستوى تبني المنهج الديمقراطي داخل هذه الأطر والمؤسسات عبر خمس قضايا أساسية، هي: صرامة العضوية لهذه الأطر؛ والانتخابات الداخلية، وعقد المؤتمرات؛ وآليات صنع القرار؛ ومستوى مشاركة جموع النساء في وضع البرامج والخطط الخاصة بهذه الأطر والمؤسسات، ونوع العلاقة مع الممولين.

- بشكل عام يتباين مستوى حضور هذه القضايا بين الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية.
والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ومع أن تغييرًا إيجابيًا طرأ على عضوية الأطر النسوية مع
بدء الانتفاضة الثانية، إلا أنه لم يكن يمثل التحدي الذي حصل في الانتفاضة الأولى.
وتلتقي المراكز والمؤسسات النسوية للع(pub) وانهتداء الجماهيرى، وربما بشبه عن ذلك
نسبة طاقة شؤون المرأة باعتباره اتفاقًا يعتمد في تنفيذ برامجه على عضوية الأطر المكونة
له، أما عضوية الاتحاد العام والجمعيات البحريّة فهي أساسيّة. وتقوم العضوية في الأطر
النسوية والجمعيات على الالتماس التطوري، وليس على التبعين أو التوظيف كما هو الحال
بغير مساعدة المراكز والمؤسسات النسوية، وعومنا لا تستهدف المراكز والمؤسسات النسوية تنظيم
المرأة، الأمر الذي يحدث من مشاركتها. كما أن النظام والبرامج الداخلية للعديد من الأطر
بقت على حالًا منذ فترة الثلاثينيات، ولم يطرأ عليها أيّة تغييرات تتوقف والحولات في
الساحة الفلسطينيّة.
وفي مجال الانتخابات وعقد المؤتمرات، لم تعقد معظم الأطر النسوية مؤتمراتها، ولم
يتم انتخاب الهيئة القيادية من مصطفى المستعينات نتيجةً حالات التراجع التي أصابتها. وفي
الحالات التي جرى فيها انتخابات أعيد انتخاب معظم الهيئات القيادية القديمة، ويعني ذلك
أن الأطر لا تزال تدار من الهيئات القديمة.
وجدنا نموذجًا أعلى ودمجية العلاقات أوسع داخل الأطر النسوية مما هو موجود في
الجمعيات البحريّة والнемاد والمؤسسات النسوية، حيث تتولى رئيسة الهيئة الإداريّة للجمعية البحريّة أو
مدرسة المركز والمؤسسة مسؤولية اتخاذ القرارات.
يظهر آخر لغابات الديمقراطية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية تتعلق بمسألة
كيفية رسم البرامج، إذ غالباً ما يتم وضع برامج الأطر النسوية بناء على توجهات الإطار،
وتلتقي الخطط بالغالب لمشاركة النساء من الفئات المستهدفة. وفي المؤسسات والمركبات
النسوية توضع الخطط من مواقف المؤسسة، وقد ترتبط هذه البرامج بتوجهات الجهات
المانحة، وتعتمد أحيانًا على بحوث سريعة لتحديد احتياجات النساء المستهدفات.
أما الشكل الأخير للمرجعية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية فيتمثل بطبعية
العلاقة مع مصطفى مستعينات هذه الأطر والمؤسسات، فقد تميزت الفترة الأولى من
حياة الأطر النسوية في الاعتماد على الدعم الحربي للإطارات، واعترفت الميزانيات من المسائل
السورية، فحولت عضلات الأطر من الإطارات على مواقف الأطر، ومن الاستقلالية النسائية
عن الإدارة الحزبية الداعمة لها. ومع تراجع العربية السياسية برز الاعتماد على التمويل
الخارجي بشكل نسبي من الأطر النسوية والاتحاد العام، وبشكل كلي من المؤسسات
والمركبات النسوية، وأصبحت ملتزمة في رفع تقاريرها إلى الجهات الداعمة. ويتراها هنا تساؤل
حول نوعية العلاقة التي تربط الجهات المانحة بالمؤسسات المتلائمة للمساعدات، ومدى
تداخل هذه الجهات في تحديد برامج وأنشطة الأطر والمؤسسات المدعومة.
قضايا وحقوق المرأة وانعكاسها في البرامج والأنشطة والمشاريع: ما مدى ارتباط المشاريع والبرامج والأطر والمراكز النسوية بحقوق وقضايا المرأة الاستراتيجية المتعلقة لتحقيق المساواة بين النساء الرجال، وتمكن النساء للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي؟

في الواقع، جرى بعض التحول على برنامج ومشاريع وأنشطة الأرض ما بين الانتفاضة الأولى والثانية، عكس برمج الأرض الأولي التأكيد على المطالب الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني مع تركيز طليف على الجانب الاجتماعي العام والنسوي. وبعد أوسو تراجع وضع الأرض النسوية، وقد تنبهت الأرض لهذا الوضع خاصة بعد ظهور المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة والمهنية، فحاولت على أرض عملها القدامي، وأضافت إليه بعض التغييرات. فقد استمرت بتقديم خدمات وتوفير التدريب والتأهيل للمرأة، وحافظت على أدور المرأة التفاعلية. إضافة إلى تشجيع النساء على إقامة مشاريع إنتاجية تقوم معظمها على التصميم الغذائي والتطوير، لكنها بدأت بإعطاء نقل أولا للمسائلة الاجتماعية، وانضمت أنشطتها على قضايا مثل دورات النوع الاجتماعي والمشاركة في أنشطة رفع اسماة القوانوان. واهتمت الأرض بتنوع النساء، وتعريفيهن بحقوقهن الذاتية والسياسية، وشاركت في تنظيم مجموعة من الأنشطة لرفع السن القانوني للزواج، وتعديل قانون الأحوال الشخصية. ولكن لا يمكن أن يكون هذا الأثر بحالة البرامج مرتبطة بفعالية المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة بذلك. وتحدم هذه هدف الأرض الأساسي أولا لتقوية وتمكين المرأة وتوظيفها ب感应 البلدين، وباهمية مشاركتها في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

كما حدث تطور في برامج ومشاريع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولكن ذلك لم ينقل بعد للجمعيات الخيرية المتخصصة تحت مظلتها، فيما زالت أعمالها تسمى بالطبيع الحبري، مع استثناء الجمعيات الإسلامية التي تبنى برنامج سياسية إسلامي. وفي الوقت الذي يُذكر فيه وجود الأرض النسوية من المدن إلى الأرياف والمحميات يتحذر تواجد المراكز والمؤسسات النسوية في المدن.

تنمية أم تمويل: يرتبط مستوى نجاح الأطر النسوية والمؤسسات في إشراك المرأة في عملية التنمية على وعيها للدورها في عملية النامية، وكيف يمكن ذلك في برامجها وأنشطتها المختلفة. ومن جهة أخرى، فإن تواجد التمويل اللامزار وغير المشروط لتنفيذ هذه المشاريع من جهة أخرى، فإن صعود القضية الأولى المتعلقة بوعي دورها في التنمية، وكيف يمكن ذلك في برامجها، يلاحظ أن الجهود المبذولة في هذا المجال ما زالت متواضعة عن حيث النوعية. فقد تراجعت البرامج كما تراجعت بعض الأنشطة النسوية كربام الأطفال والدورات التدريبية بسبب تراجع التمويل، وتوجه معظم الدعم للمراكز والمؤسسات النسوية ولصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما أنشطة المراكز والمؤسسات النسوية فتقتصر على التدريب على قضايا النوع الاجتماعي، ودورات الضغط والتأثير، والتشتيت.
على صعيد آخر تتفاوت الأطر النسوية للتمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع، خاصة أن تمويل النساء في программ يتأتي عبر منظمات غير حكومية أجنبية. وتحصل المراكز والمؤسسات النسوية على الحصة الكبرى من التمويل من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، بينما تنخفض حصة الأطر النسوية، وتكاد حصة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيره من الجمعيات الحجرية لاتذكر. ويرى البعض أن السبب في ذلك يعود إلى تطابق برامج المراكز مع نشاط المشاركين الذين يدعمهم المنظمات الأجنبية، وأن المراكز والمؤسسات النسوية تنظر من الأطراف من المؤسسات المهنية المزدوجة يتمكنون من فنون تطبيقية وتنظيمية وإدارية تساعد على تنفيذ المهام، وعلى بناء شبكة علاقات واسعة مع الجهات الداعمة، وعلى توفير شروط ومطلبات الجهات المانحة. فيما يرى البعض الآخر أن ذلك يتعلق بسياسات الجهات المانحة، وعدم رغبتها في تقديم الدعم للجهات المحسوبة. ويرى آخرين أن السبب يعود لاستخدام المراكز والمؤسسات التي تبني البرامج المقدمة من المنح في بعض النظريات وتذوقها مع سياسة وأهداف المؤسسة، فالمهم هو التمويل، وليس مدى إسهام المشروع في إعداد التنمية في المجتمع.

التحول نحو المأساة: منذ أواخر الانتفاضة الأولى برزت المؤسسات النسوية التخصصية المستقلة عن الحركة الوطنية ردة فعل على الأحزاب السياسية وموقعة من قضايا المرأة، ولأنفس من سيطرة الأحزاب السياسية، وبعد فشل الأطر النسوية في تحقيق استقلالية نسبية عن هذه الأحزاب، وعلى تبني برنامج نسوي اجتماعي وفرضه على التنظيمات السياسية، إضافة إلى تزايده وعي وخبرة النساء الحزبيات تجاه قضية المرأة والعمل السياسي خلال مشاركتهن في الانتفاضة الأولى. من جهة أخرى رأت بعض الكادرات النسوية بأن هناك ضرورة للمثليات الاستحبابات التي تفرض النحو التحول الذي طرأ على الوضع السياسي الاجتماعي الاقتتصادي بعد توقعات اقتصادية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في عام 1994. وبالرغم من اختلاف المراكز والمؤسسات النسوية من حيث: النشأة، والأهداف، وطرق العمل، وفي درجة ارتباطها بالأطر النسوية وأحزابها السياسية، إلا أن نجاح تلك المؤسسات أسهم في إغاثة العمل النسوي في فهم واقع المرأة الفلسطينية من خلال الأبحاث والدراسات. وأسهمت في إضاف أصول النساء المراقبية الامتحان القرارات، ونسجت علاقات واسعة مع المؤسسات المحترفة مثل: منظمات حقوق الإنسان، والمجلس التشريعي، والأخلاق السياسية.

وما بين الانتفاضة الأولى والثانية حري تأسيس جمعيات جديدة ذات توجه إسلامي سياسي، في حين أبرزت الانتفاضة الأولى المراكز والمؤسسات النسوية، أبرزت الانتفاضة الثانية بأشكال جديدة للعمل قادتها مجموعة من الكواز المثقفة الشابة لا تزال في طور النشوء. كل ذلك عكس ذاته على الأطر النسوية فظهرت تساؤلات مهمة حول ما الدور
الأنسب لتنظيم النساء؟ وهل الأطر النسوية قادرة على طرح القضايا الخاصة بالمرأة، إضافة للبرنامج الوطني مع محافظتها على استقلالية نسبية عن الأحزاب السياسية؟ وهل يشكل الاتحاد العام في ظروف الحالية المظلمة التي تستوعب كل النساء، وما شكل العلاقة التي يجبر أن تجمع الأطر النسوية والمراكز والاتحاد العام، علماً بأن الأطر النسوية، وبالرغم من الاختلاف السياسي بينها، إلا أنها حافظت على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.

النسوي والوطني على أجندة الحركة النسوية

يمكن تمييز العلاقة بين النسوية والوطني على مستوى البرنامج التي تتناول الأطر والمؤسسات النسوية من جهة، وعلى مستوى العلاقة مع التنظيمات السياسية ومستوى الاستقلالية عنها. على المستوى الأول نجد أن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نشأ كأحد أدوات منظمة التحرير، وأنصب اهتماماً على النضال الوطني، ولاحظنا نشاط الأطر النسوية الجماهيرية في أحيان فضائل مقاومة الفلسطينية، وتركز اهتماماً في تنفيذ البرنامج الوطني السياسي للكثير من الضائنين، وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى بدأت تعرف الخلاف بين عدد من القيادات النسوية في الأطر الجماهيرية وتنظيماتها السياسية على أرضية رفض الكادر النسوي لسيطرة الأحزاب السياسية على الأطر النسوية وتحكمها في اختيار القيادة وتحديد البرنامج، وليمشي دور الكادر النسوي داخل الأحزاب السياسية ويعابر عن مراكز صنع القرار. وبرزت أصوات تطالب بالإفلاس عن الأحزاب، وطالب بعضهم بتشكيل حزب نسوي بعد عن سيطرة الرجال وأحزابهم. فيما طالت أحزاب تأسس مراكز ومؤسسات نسوية مستقلة عن الأحزاب السياسية. وبرزت تسميات جذابة حول مدى تأهيل الأحزاب للتعامل مع قضايا المرأة. وطرحت مسألة الاستقلالية قضية أخرى حول مدى قدرة الأطر والمؤسسات النسوية من دون الأحزاب السياسية على مواجهة الظروف الجديدة التي فرضتها العولمة وانحسار دور الدولة، وتراجع إنفاقها على القطاع العام والخدمات العامة، وتأثر هذه على واقع وحقوق المرأة.

العلاقة مع السلطة شراكة، أم تعارض، أم تكامل؟

للدولة دور أساسي ومهم في الموضوعات المتعلقة بحقوق النساء، سواء على مستوى التشريعات أم على مستوى السياسات والخدمات. ويطرح السؤال هنا حول إمكانية أن
تنصفي علاقة الأطر والمؤسسات النسوية في سياق الشراكة مع السلطة، أم في سياق التعارض والصراع معها. تشير الأدبيات إلى أن العلاقة خليط من التعاون والصراع، فعندما تشكلت عمدة السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بجميع الأطر والمؤسسات النسوية التي بُرِزت كقطب مناهضات للاحتلال في محاولة منها لإعطاء الشرعية لوجودها، كما بادرت السلطة لتشكل دوائر المرأة في الوزارات في الفترة ما بين 1995 - 1998، وقد تم تعيين عدد محدود من النساء بوظيفة مدير عام، أو مدير لهذه الدوائر، وذلك وفقًا لامعارات سياسية لا تمت أحيانًا بصلة بمتطلبات العمل الوفاقية المهنية، لكنها تنسجم مع خطاب التمويل. وقد ارتبط بعض دوائر المرأة بصلات واسعة مع الأطر والمؤسسات النسوية وتحديداً في تنفيذ بعض البرامج، وسعت لبناء نوع من الشراكة مع هذه الأطر. ويمكن اعتبار تشكيك دوائر المرأة في وزارات السلطة نوعاً من الفضيحة التي يتم التعاون في إطارها مع السلطة الفلسطينية. وقد يز التعارض مع السلطة في مجال مشاريع القوانين المطروحة كما هو الحال في قانون الأحوال الشخصية، وقانون الضمان الاجتماعي، وموقعها من البرلمان الصوري، وما تبعه من حملة تشويه من قبل الليبرالية الإسلامية ضد المؤسسات والنساء المشاركات فيه، حيث لم تحرك السلطة ساكناً لحماية النساء، ويبقى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يراوح بين التبعية للسلطة أو الانحياز للموقف الجماهيري النسوي، لا يزال تمثل النساء اللاجئات معيقاً عن اللجان المعنية بمناقشة قضايا اللاجئين، ويفترن تغييب حق المرأة اللاجئة، حيث تضفي وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين صفة اللجوء على المرأة من خلال قريب ذكر، وتقوم بسحب بطاقة اللاجئين من النساء اللواتي تزوجن من رجال غير لاجئين، عندما أُن هنالك كثيرًا من الأسر التي باتت ترسبها نساء في مخيمات اللجوء في لبنان.

المراجع:

الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية


5: تقرر حول الأسيرات الفلسطينيات منشور على الإنترنت.


18: منشورات مؤتمرات - بالعربية، ص 170 - 172.
عمل النساء الفلسطينيات الريفيات
في فترة الاستعمار البريطاني:
ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي
"قرية البروة نموذجا"

لينا معاري، باحثة ومساعدة تدريس في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت

المادة التالية جزء من بحث مطول، تتناول نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في مجال العمل في قرية البروة، والتحولات التي طرأت عليه بعد النكبة. أعدته الباحثة لينا معاري استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت. وقد تم، بحكم القيود المفروضة على حجم المجلة، حذف الجزء النظري والتاريخي والحواشي والمراجع من هذا الجزء من البحث، وأنقينا على الجزء الذي يشمل رواية أهل القرية (بلغتهم المحكية) للتاريخهم خلال فترة الاستعمار البريطاني.

مقدمة

تشكل هذه الدراسة محاولة لكتابة التاريخ الاجتماعي للنساء الفلسطينيات الريفيات من قرية البروة، بالتركيز على نشاطات العمل وآلياتها الاقتصادية والثقافية. ومن الواضح أن دراسة التاريخ الاجتماعي للنساء ونشاطات عملهن لا تنفصل عن تاريخ المجتمع ككل، ولذا وجب موضعتها في السياق الاقتصادي والسياسي للمجتمع الفلسطيني الفلاحي.
تتم المقابلات بين منتصف عام 2004 ومنتصف عام 2005 في قرى المكر، والجديدة، وكفر ياسيف، حيث قابلت عشرين فردًا (عشرة رجال وعشر نساء)، جرت على حدة في غرفة في البيت المقابل أو في ساحة الدار، وأحيانًا جرت مقابلة الاثنين معاً، الأمر الذي أغرى الحوار من خلال تبع الذكريات المشتركة، وإثارة الحدل بين المقابلين، وجرى تسجيل جميع المقابلات ومن ثم تفريغها حرفيًا. هذا ورغم أن البعض قد عكس صورة رومانية عن الحياة في الريف، إلا أن آخرين تحدثوا أيضًا عن صعوبة حياة الفلاحين في تلك الفترة. هذا وكانت مقارنة الوضع آنذاك بالوضع الحالي موضوعًا حاضراً في غالبية المقابلات.

تواجه مهنية البحث المتعددة، بعض الإشكاليات، أهمها أن المقابلات من خلال المسجلاة والتقارير التي تسجل لا تعطي صورة حقيقية عن الحياة الحالية المعيشية تبديتها وشموليتها. كما يحمل تحويل روایات النساء والرجال الذين قابلتهم إلى بحث أكاديمي مكروب في طياته إشكالية صياغة حياة النساء بصورة بعيدة عن نمط حياتهن الفعلي، ومن هنا يعتد البحث بشكل رئيسي على نقلي روایات الرجال والنساء كما جاءت على نسائهن، كمحاولة لنقل أصواتهن بدقة، وإبقاء الجوانب التحليلية متنوعة للنقاش.

تقع قرية الريف على بعد 9 كم شرقي مدينة عكا. وترتفع 20 متراً عن سطح البحر، وقد قامت أجزاء القرية الشرقية والشمالية والجنوبية على تلة صخرية، أما النصص الغربي فسهلية. يحد البروة من الجنوب وادي الحلووز الذي تصب مياهه في نهر النماماس. وتقع القرية على هضبة واسعة وعلية تشرف على سهل عكا. بلغت مساحة القرية 69 دونماً، أما مساحة الأراضي التابعة لها فكانت 483 دونماً، منها 31 دونماً من الأراضي غير الزراعية، والباقي وهو 50 دونماً، أراض زراعية تزرع فيها القمح وشجر الزيتون. ولم تعد مساحة ما امتلكته الصهيانة من أراضي القرية في عام 1945 أكثر من 54 دونماً، في حين كان الباقى للفلسطينيين العرب. وبلغ عدد سكان البروة في أواخر القرن التاسع عشر 755 نسمة، وأصبح في عام 1945 نحو 1,450 نسمة. غالبية سكان القرية كانت من المسلمين (حوالي 1,330 نسمة عام 1945) وأقلية من المسيحيين (حوالي 130 نسمة عام 1945).

اعتمد أهل الريف في معيشتهم على زراعت الجبوب والحضراوات وتربية المواشي والطرش
عند مختلف أنواعها، وكانوا يبيعون معظم منتجاتهم في سوق مدينة عكا. احتلت القوات الصهيونية القرية يوم 14/4/1948، وطردوا سكانها ودمرواها. وتشردت أسر البروة وانتشرت في مناطق مختلفة.

نماذج لأسر سكنت قرية البروة

تنبيت من المقابلات مع الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة وجودة تباثي في نشاطات العمل حسب الوضع الاجتماعي والطبيقي للأسرة. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات اجتماعية في قرية البروة: اعتماداً على مساحة الأراضي التي تمتلكها الأسرة.

هناك أفراد ذات ملكية كبيرة، وأفراد ذات ملكية متوسطة، وأفراد لا تملك أراضي. تحوية هذه الشروط على نماذج كبيرة للأسر التي عاشت في القرية. بالتالي فإن النشاطات الإنتاجية لأفراد الأسرة تختلف وفقاً لمساحة الأراضي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتكربية الأسرة المعيشية، وحجم القوى العاملة فيها، وكذلك حسب أجيال الأسرة.

تظهر الروايات التنوع في مساحة الأراضي المملوكة، وفي تركيبة الأسرة المعيشية في القرية، من ناحية حجمها وأجيال أفرادها. هذا التنوع يعكس على أدوار ونشاطات أفراد الأسرة. بالإضافة لذلك يبرز تأثير التحول في دورة حياة الأسرة والتبادلات التي تدخل على تركيبتها. من حيث أجيال أفرادها وعدهم، والذي يتغير يفعل الرواج، إما بناجاه نقصان الأيدي العاملة عند زواج البنات، أو عمل الأبناء خارج القرية، أو بناجاه زيادة القوى العاملة من خلال زواج الأبناء.

يقول أبو سعود من مواليد عام 1915، وكان يبلغ الثلاثة والثلاثين عاماً عند النكبة:

"البروة كانت بلدة زراعية، وفيها موظي بقرر وأغش وفاض وجمال. كانت الناس تشغيل بالزراعة ورعاية المواشي، ولبعض أصحاب وظائف، وكان من محترف.. الناس كانت ثلاث درجات، جزء منهم ملكية كبيرة، جزء منهم ملكية متوسطة أو صغيرة، وجزء ما بمثابة أراضي. اللي ملكت صغيرة أو متوسطة كان يزرعوا أرضهم، بالإضافة كان يضحيم أرض أو يزرع أرض على حصة. اللي ما عدهما أرض كان يشترط عن اللي إلههم أراضي. نسوا ورجال كانوا يشترطوا بالزراعة. إذا كانت ملكيتنا متوسطة، كان عنا بيجي 120 دونم، ونوكو أرض على ضمان وعلى حصة، من أراضي الملاكين الكبار اللي ما كانوا يحفروا أرضهم، مثل الشيخ إبراهيم العكش من عكا، ودائر بيتون، اللي كانوا يملكوا أراضي في البروة. كان إليهم وكلاء في البروة يوزعون الأرض.. الأراضي معاها أو نضمي الأرض بمجمل معين. بذكر كما نضم الملون بربع ليرة، والحصة معها نزوح الأرض ونوكو جزء من المحصول. قبل ثورة الأ- 36 كما كل العيلة تشغيل بالأرض، أهلي ودفوكاتي الليثين وإخوتي الليثين وأنا، وبعد ما خواتي..."
اتجهزوا وإخوتي الأثناين نوطفنا في البوليس في حيفا وطوباس، غذشت مع أمي وأبوتي. أهلي صاروا حنانيما، وصرنا أنا المستول عن الأرض. إنها لأنو متوجه كبيرًا، كما نوحد اللي نحتاجه من المنتج والباقي بيجي يجاز من عكا يشترئه. كل منتج كان الله تجار، البيطخ مثلا الله تجار، يجاز بوقت الموسم يشترئه منبذا البيطخ بالسهل، يشترئوا النظرا عن صاحب الأرض ويجاز عائليه يشترئه. أما الفضيلة من البائع كما كانظله أيضا على الدواب عالية. في عكا، ونبيبه هناك لناجر. أنا بنفسي كنت أحمل البيطخ على الجمال ونازل على عكا.

أم غزية التي كانت تبلغ ست سنوات عند النكبة، تستحضر تفاصيل الحياة في البروة من

أحاتيث الكبار، تقول:

"انا يعرف تفاصيل البروة من خاريف أمي وأبوي وعمتي وعمي وعمي. كنت عندنا مع أمي وأبوي وأخوي، كان عننا كثير أراضي، حوالي 170 دونم... غرب الأرض اللي بقولولي العريف (المريض هو جبل يقع شمال قرية البروة)، حياة عمي ومرت عمي حكو انو كان حوالي 45 دونم، لدرجة انو لما طلع ممثل المتندب السامي بدلا يسجل الأراضي بأسماء أصحابها، قلنا لاهل البلد، اللي يبيصي بالله لو حداد يطلع عاملج يعدهم ويعكر، يعني يعبر دالية أو رمانة أو خربوة، لأنه كانوا الإنجليز الأرض اللي يبلغها مروعة يسجلوها، وفعلا طلعت الناس، على حكي الكبار، واللي قدر يساعد ساعد. أرضنا كانت كبارا كنا زارعين قمح وش عزر وذرة وزحن وتين، وكان عننا جمال ونهر وطرش.

أبو عقيف، من مواليد عام 1929، كان يبلغ التاسعة عشرة من العمر عند النكبة، وكان يتشمي لأسرة يقول إنها تستمك مساحة كبيرة من الأرض:

"كان عنا فدانين اثنين، اللي كان عنده فدانين أوين معاهتنا أوو أرضياته يحرز، ويكون فلاح كبير، جوز البقر كانو يسهمون فدان، لأنو جوز البقر يحولوا مساحة فدان، يعني بلك تقولي كبار جوز البقر كانو يسهمون فدان، لأنو جوز البقر يحولوا مساحة فدان، يعني بلك تقولي كبار. كان عننا بييج 80 دونم سهلة، كنا زرعنا فتح وعشر وذرة، وأخرى زرعنا سمسم، الحاوي والمصل، هادا بالإضافة لأرض أخرى، وغريبة، كنا نتلكها مروعة زيتون. لأنه إخوتي كنا صغار ووامي ما تلقح شغل البيت، كنا مشغله عنا حرات وقطرزود، اللي كان يطلع البقر ويرضح فيه، يعني كانو أبي وحراش وقطرزود يشغله بالأرض، وس في المواسم.

في وقت القلاطة كان بييج على البروة رجل ونساء من كل القرى، وحيث من جنوب لبنان، كان كل رجل يجيب منجل ويقفيف، وأحنا كنا نشعل من هادول في المواسم، في موسم الزبون كان الكل ينزل وكانوا يستيروا جوالات. لأنه أرضنا كبيرة كنا نخوذ مونتنا من المنتج، والباقي يجري تجار من عكا والناصرة ويجملوا بالسيارات."
يضمن الأرض محاصصة لمزارعين من الفرقة:

"أبو ما زرع في الأرض، لأنه مافش عنده عتبة كبيرة، والفلاحية بدها الحارات والدراوس، وبدها كبير شغل، ولحن عيننا صفرة واخوتنا صفرة وما كان ناعم عنا. كي يساعنا فأبوي كان يضمن الأرض. وكان يشغف راعي للمواشي. بعدن أبو كنان كان دائما في ثورة الـ 36 وكان عضو اللجنة القومية في البلدية بروح كبير على الشام واليبروت. وأما ما اشتكى بالزراعة: كانت ربيت تتعن وتفرح وتنظر للضروف التي دلناها عنا. تسبح الأحقحة ثريا بسماء. 

الاجتماع الشماليية من البيت كانت المحاضرة، بها بقية جيل المدار الشهرية، وكانت كلها مفروشة بالحصير، ونودي عليها الأول والشرب. هذا ويفضي أبو سعود معلومات عن وظيفة المضافة أو الدبكات: "إذا كان علينا ديوان وكان يضف مفتوح للضروف، ويصير فيه تأكل للأحبين وليبي بدير في البلدان الثانية. يبلغ مثال واحد من نفح، وقول شو فحار بتحف، صارت طوعية أو عملية مثال. ينظر فيه عن ما وقعته مواصالتهم زي اليوم، وحواديت البلدان."

كانت تتنتقل من خلال الدواوين.

أبو إسماعيل، من مواهب عام 1962، حيث عاش ستة وعشرين عاما في البرو فينجلية،

كان ينتمي لأسرة فلاحيين كما يقول:

"إضمنا من البواب، كنا ساكني في الحارة الشمالي، غالبية برمو البروة كان في عهدنا بر صغيرة للمواشي، ودري في المكي، فكان الناس تجبي من العينين، من عين المغر وعين الغربي، بعض البواب كان عنهاء حمارية تملأ عليها المي، ونساء تحمل عروسا الجرار وتبعي من عيون المي. ضعفتانا كانت فلاحيين، كنا مالكين أراضي زيت عربية أهل البروة، كنا لنا أرض سهلية وأرض وسطية، كنا عنا حوالي 500 دوني في مواضع مختلفة. كان في آلات زراعية في البروة، ما كان في ولا تراكتور، لا كبر البروة، أنا فرب فلسطين كتبنا يبرمان الإنجليزي ويعبرنا، كان في عبد الهود تراكوتية صفرة وبيضا، ولا أنا في سيمار، في القرن الأخرى أبو أحمد مسجد جبار س 페이지 وكانت الوديدة في البلد.

أنا ما رويت على أبي وأي، توقفنا وأنا في جبل حوالي خمس سنوات، وقعت مع إخوتي، أنا أربع إخوان وأنا، أنا كنت الصغير بأي. كل إخوتنا كانت تحترم بالاخت. في وقت الحصدية. وأخواي الكبير كان المشرف الأول على الأرض، وليد شؤونهما بعد وفاة أبي، أنا اشتكى كتبا موظف في البوليسي الإنجليزي. لما كبرنا وإخوتي تزوجنا، كبرت العليا والأسطرو ما عادت تكفي، فشلتنا نضال أرض من دار بسيط من مالكين الأراضي في البروة. كان في عنا مواشي. كنا آخوي ونسوان إخوتي تحلبا لنا لاستقلالهما وداخل يزدهر عالقرايب والجيران والأصحاب. إجمال الفلاح العربي كانت حياة صعبة كثيرة، في كان مستور الحال، كان في تعاون في الفلاحين. في المواصيل كان الفلاح يصبح."
صغير مرشح يغلى لأنه هنالك ما عاشقته ولد. فقدت مرت أخوي أربع سنين لحيلت، بعد ما خلفت مرت أخوي، أمي حزنت وحزنت أن. واعدن مبتل النمي أصفر من، فنان وأخني كما صغر دلوعات وما استغلنا بالسهل. أمي كان إمام البلد وأخوي الله أربع ولد وثلاث بنات، وكانتا ساكينة معنا. دور أعمالنا كانت قريبة من دارنا، كان لنا أرض محبحة وكان يغلب فيها أخوي ورحليان وأخوي. أمي كانت مرة كبيرة وما تركت علاجها. أنا كنت صغيرة وأرسلت البيت احيل ولد أخوي. كان عنا برب جنب البيت، وديق أروح مع الديات أجيب مي، كان عنا حمارة وكتب أملها عليها. كان عنا كبار مواسي وكاننا أمي ومرت أخوي تغطياها وتحليها. وديق أمي تعمل لنبي وحبي وسمنة. ومرت أخوي لأنها بقت صبية وقيرة، كانت تنزل عالم حيل كل يوم.

أم أحمد، التي تقدر عمرها بالاثنين والعشرين عاما حسب ما أخبرته خالتمها، عند البكاء، عاشت في قرية البروة مع أسرتها الأصلية، ومن ثم انتقلت إلى أسرة زوجها، الذي كان ابن عمها. تصف أم أحمد حياتها في أسرتها الأصلية:

"أنا كنت عاشت مع أم وأبوتي، وكتا أربع بنات. ما البش إخوة صبيان، أهلي أجاهم أربع صبيان ومانا. كانوا ولاد بيموتوا وأبنات يضلون. كان عنا أرض، بل أخوتي لأن ما كناش عنده ولاد كان يفيضها بعد يبزرها عضمان، بل عندن دار برهان الزروع والقعل. أخوتي كان ختاما وما كان يروع ويفلح كبير، وباع شقفة أرض من اللين، كانت مزارعة زيون، وصار يصرف عليها منها. لما كبرنا نا وإخوتي صرا نتغلب بالأرض ونصرف على حلالا، اشرونا قطعة أرض، حوالي 15 دونم، واشغنا فيها، أنا وأخواتي وأخوتي وأمي، سكنناها بأيدينا وترعيناها. دار، سكنناها، دار عينا دواد، دار عمى كانا يحرثونا أرضنا ببقارهم. المتنوع الليل كان يطلع من الأرض كنا نستهلكه. إحدا لا بذا ولا شرينا. دار عمى اللين كنا يبعوا. دار عمى كانت أرضهم كبيرة، كان عنيمه 13 شقيق أرض. مرت عمى ما الهالا إخوة، مات أخوها وأماها وما ضلها جدا من ذكرتهم. والآباعيات الليل لا يلوها من نا عنيمة، وكان لنا أرض كمان وحراها يلفجها. أما عنيمة أم أحمد بعد زواجاه من نا عنيمة، فقول. بعد ما زوجته عمى نا معهم بعضه أكثر من سنين، وعهدن بينا أودة لحال. زوجي كان الله الاتين، كان الله أخواتنا وهي صغرا، وكان الله أخة مزوجة ومانا، ابنها عاش مع أخوه لحيد ما زوج، وبعد ما مات أخوه. جابوا مرت عمى ورنه هي، عمى، أخ زوجي كان مطعى قبل ما زوج. إخوة زوجي كانا مزاوا، وصرنا كنانا مرت عمى زوجي وإخوته، والكانا يغلفه الأضر. كنا نفصلنا ونا موسوين كبير، كانت الاتن والزغاريد والقيامة قريبة، لما كنا نعدد نحص الصم ومثل الشرع أو نقطع الطيوف أو نفع الصرفة. كانت تقوم النتالي والزغاريد. كنا نعدد المصم بعدننا، ما كان في مكان رقتنا، كنا نبع من نا التي يدفعان من الأرض، كان نيجور تجار يحملوا بالألوان والелоان، وتاقي نيعية للحوار في عكا.

الحاج أحمد، من مواليد عام 1936، 1، وكان يبلغ الثانية عشرة عند البكاء، أخبرني عن حياته في البروة:
تظهر النماذج السابقة التنوع في تركيبة الأسر، وحجمها، وأجيال أفرادها، ومقدار حيائها للأرض.

وبعد الأبناء والبنين مصدراً مهمًا للدخل، فتحقيق كون الزراعة زراعة بسيطة، تستخدم المحرات الديوانية والدوب، لعدم توفر الآلات الزراعية، تؤكد الحاجة لقوة عمل بشري، خصوصاً في المواسم. وقد شكلت النساء جزءاً من قوة العمل هذه. بالتالي يصبح عدد الأبناء والبنين، وأجيال أفراد الأسرة، وقدرتهم على العمل، من العوامل المهمة المحددة للنشاط الإنتاجي للأسرة.

الأسر الكبيرة التي تملك قوة عمل، تقوم بفصلة أرضها من خلال قوة العمل العائلية، وأحياناً تقوم الأسر بتوسيع مساحة الأرض المفتوحة من خلال أخذ أرض على نظام الحصة أو الضمان. الأسر التي لا تملك قوة عمل، تقوم إما بتشغيل حرات وقطار ورعي وتنعم بتضمن أرضها إلى أسر أخرى.

تعيش الأسر المنزولة من الضمان والمواساة، فهي مكتفية ذاتياً، وفي حال وجود فائض من حاجتها، يتم بيعها للتجار الذين يأتون إلى القرية في المواسم، وما تبقى يتم نقله إلى سوق عكا ليبيعه هناك.

النظام الاجتماعي القائم هو نظام خط النسب الأبوتي (patrilineal)، حيث تنتقل المرأة بعد زواجها للعيش عند أسرة زوجها، وتصبح جزءاً من قوة عمل أسرة الزوج، من هنا أهمية "الكمنة" التي تشير إليها الحجة ثريا. بالنسبة للنساء نجد أن جيل المرأة وقوتها يحدثون دورها الإنتاجي، فالمرأة الكبيرة السن تقوم بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، أما المرأة القوية فهنالك حاجة لقوة عملها الإنتاجية في الفلاحية.

خلال دورة حياة الأسرة، نتراوح تحولات على نشاطاتهم أفرادها. عندما يكبر الوالدان، يصبح الأخ الأكبر مسئولاً عن إدارة الأرض، وفي حال غياب الأب أو النزوح للعمل خارج القرية، يتم الاعتماد على قوة العمل المتبقي. ومع ازدياد حجم الأسرة تصبح الأرض غير كافية، مما يضطر الأسرة إلى محاولة تنويع حيائها من خلال نظام الضمان أو الحصة، أو من خلال عمل أخذ أفراد الأسرة خارج القرية، خصوصاً في الفترة التي بدأت تتناقش فيها مساحات الأراضي المتاحة نسبة لعدد السكان. ويزور زواج المرأة على نشاطاتها، لتشجب ذلك في النحو الذي طرأ على أم أحمد، بعد زواجها من ابن عمها، حيث تملك أسرته مساحات...
كثير من الأرض مقارنة بأسرته الأصلية، الأمر الذي انعكس على أدوارها.

في فترة الاستعمار البريطاني أخذت طبقة أخذت طبقة الفلاحين التي لا تملك أراضي تزداد
في البروة. عن كيفية تأثيرهم حديثي أبو عفيف:

الناس الذين لما أخذوا أراضي كانوا يشتغلوا عند الليهم أراضي، حزائسين، حصادين،
وكان كنان النسوان تشغيل جوازات مرت. وفي ناس من اللي ما عندهم أراضي كانوا
يظروا مسق ويطيروا زبون، يعني يعتاشوا من ورا الفلاحين.

ويروي أبو سعود عن قيام أسرته بتشغيل مجموعة من الذين لا يملكون الأراضي:

"فأنا كنت مشغلف عن الأراضي 7 رجال دائمين، حزائسين وراعين وقطرو وطرش يهتم
بالخيل، وعلى المواسم كنا تشغيل كنان نسوان. اللي كانوا يشتغلوا مزارعين في أرض الغرب
في منهم كان يوخد مصاري، مثلا وتشغيل السنة بسبع ليات، وفي يوخد خصة مثلا ويع
المنتج. إذا الفلاح قوي وصحته وتشغيل عند ناس أرضهم كبيرة كان يطمغ بالريع أحسنها
من مصاري.

وتضيف أم أحمد:

"اللي ما أنهم أراضي كانوا يشتغلوا شو ما كان، عننا إذا بعد ما تزوجت والأرض كبيرة،
رجال اشتغلوا ونسوان اشتغلوا بعد. يعني إذا بدنا نروح نغرز، أو بدنا نحرث، كنا نوخد
معنا ناس وتعطيلهم أجرهم.

يؤكد أبو إسماعيل قصيدة حياة الفقراء في البروة، لكنه يشير إلى التعالُف والمساعدة التي
كنا بحصون عليها:

"كان في حب كبير وتعالُف مع العائلة الفقيرة، لأنه الحياة كانت قاسية معها. أنا الثاني كأنا
نزع الخضرة وما شبها ولا يعرف الكيلو، أخرى كانت تعملهم على الحمارة، وأحيانا على
رائها باللقمة وتعطيهم غاليت، ما نونهاش إنجا بيننا مثل ما يوجب جيرانا اللي ما عندهم،
كنا نقصهم.

نستنتج مما ذكر أنه كان في البروة ترتيب يستطيع من خلاله من لا يملكون أراضي
كسب الرزق، وذلك إما من خلال العمل الدائم، وعادة كان الرجال يعملون في العمل
dائمًا إذا كحجازين، أو قطران، أو رعايا، عند الأسر التي تملك أراضي، أو من خلال
العمل الموسمية عند الحصاد، أو في موسم قطف الزيتون. وقد كانت النساء اللاتي لا
يمكنن أراضي تشارك في هذا النوع من العمل. من جهة أخرى كانت الكثير من الأسر التي
لا تملك أراضي، تعاني على ما تجمعها من بقايا منتجو الأراضي، أو من خلال مساعدات
يقدمها لها المسورون على شكل منتج.

كان في البروة أمر تراسنها نساء بسبب وفاة الزوج. عن هذه الأسر تقدم أم سعود، من
مواليد عام 1934، وكانت تبلغ الرابعة عشرة من العمر عند النكبة؛ نموذجاً:

"أنا ما وعت عن أبي، مات وهو عمري يجوز 4 سنين. عشت مع أبي واخوتي. كا أربع حوارات وأاخ، بالإضافة لأخ تاني من أبي قبل ما نزوح أمي. أمي كانت ممتعة غير حاضرة، كانت من قرية سماحة، تزوجت وهي صبياً وربنا. أمي أحدها عن أبي أرض حوالي 10-12 دونم، وكان عاكنية طرخاً. ما كانت سهلة العبادة على اللي بيته جبزة، أمي لفتت الأرض، ولأنها الأرض صغرى وытаخت، كانت أمي كمان تشتفت عند الفلاحين، تحملت أو تجل زبون بالمواس. أمي واخوتي كنا نساعد أمي بالشغال في الأرض، الين من ولي الديد صغيرة كانت تشتفت. أنا فيذكر كنت أشتغلت مع أمي ببضعة سنين. أمي اضطرت تمع جزء كبير من الطرش اللي عنا، وكان عا 5-6 بقرات حلامات، كانت تشلب منهن وتبيع ولادها العجل. منتاج الأرض كان قليل وانجا يكفيها. أهل أمي كانو أحياء بس أهلهم، يبته عالياً، تزوج عدهم على سماحته وتجيب قمح وسماده وعذب، أهل أمي كنا فالله.
كانوا فلاحين." 

وتروي أم نايف من مواليد 1938، التي عاشت في قرية البروة، مع والدتها وأختيها وأخوتيها، عشر سنوات قبل نكبة 1948، قصة جدتها أم أمي التي تزوجت وهي صغيرة:

"ستي أم أمي أصلها من قرية سماحة، كانت متوجهة وعائدة إلى بجوزها في أيوب سان، ولهما ولدين وبنين صغار. لما مات زوجها، أجته ووالدها على البروة ما راحت عند أهلها على سماحاته لأنو كان في إمكانيات شغل في سماحة. في البروة كانت تعيش على تلقيط القمح من ورا الحصانين، يعني تلقط القمح اللي يظل ورا الحصانين، وفي موسم الزبون.
كانت تشتفت في مرم زبون عن الله إلهي كروت زبون وتوخذ بالمقابل قمح وذرة.
نم العبد التي تقدر عمرها ثماني عشر عاماً عند النكبة، كانت تعيش مع والدتها وأختيها وأخوتيها في البروة.

"كانت عايشة مع أمي وأخوتي وأختي، أبي مات وأنا عمري 7 أشهر. أهلي خلفوا كبر قلبي، بس كانوا يعتموا. كنا نعيش على قطرة أرض من ورقة أبنا، الأرض ما كانت كبيرة ولا صغيرة. كان يشتغل فيها أمي وأخوتي وأختي، ولما كبرت صرعت أشتغل معهم. كا نرزق قمح وذرة وسمسم وعذب وعذب ووقول حصص، ونوخد منه موتنا، ما كان عنا فضيلة، وكان
عننا بقارة حلبية وشوية معزة نعيش منهم. على زمان أبوي وسيدي كانت الأرض كبيرة، وناكونا مشغولين في حرات وفطرز وراعي، كانت الأرض أكثر وأكثر كانت العملة أكثر، وكان عندمهم كمان طرح، بذكر كانوا يقابلوا إننا طرح دار سيدي بقت لما تطلع الشلغة فهي عين الشمس، بس لما تزوج أبوية واخومنا وتفرقوها، تقسمت الأرض وصار كل واحد ماله.
لحالا...."

أخيرتي النحكمة ثري عن النساء الفقيرات والأرامل:

"النسوان اللي ما الهمش حزين وما الهمش أراضي، كانوا يتشاغوا بالأجار، إحسنا كنا نستايجر.
النسوان اللبانات يروحوا بودونا اللبن على عكاً.

تظهر نماذج الأسر التي ترأسها نساء، التي أتي ذكرها آنفاً أن تلك النساء كن يعملن في قطعة الأرض الخاصة بهن إن وجدت مع أولادهن ونتهنهن، وكذلك يقبلن بالعمل عند الآخرين في المواسمة، أو في عملية نقل اللبن إلى سوق عكا. هذا وقد كان يلتقي الذين المساعدة من أسرهن الأصلية. وتظهر رواية أم نايف عن جدتها، التي انتقلت إلى قرية البروة بعد وفاة زوجها، وعدم رجوعها إلى قرية سحماته، مكان عيش أسرتها الأصلية لعدم توافر العمل هناك، المسؤولية التي كانت تتحملها النساء لإعاقة أسرهم، والحاجة إلى إيجاد فرص عمل.

عملية "البلترة"

مع نقصان مساحات الأرض، وإتساق حجم الأسر في فترة الاستعمار البريطاني، كان الكثير من أهالي البروة قد توقفوا عن العمل بالزراعة كعمل وحيد، أو العمل عند المزارعين مالكي الأراضي، وبدأوا الانتقال إلى المدن للعمل في أعمال متاحة، خاصة في مشاريع شق وتعبئة الطرق، أو في معسكرات الجيش البريطاني. وهذا بدأ عملية تحول المزارعين إلى عمال، أي عملية البلترة.

عن عملية التحول إلى العمل المبكر، أخباري أبو يسار:

"كان هناك ثلاثة مجالات رئيسية للعمل: أولاً عمل شباعة الرجل من أجل استعمال الجيش البريطاني. شباعة الرجل كان يتم بطريقة بدنية، ما فشل الرائد وكان بحاجة إلى أبدي عاملة كبيرة. مجال العمل الثاني كان في مخيمات ومعسكرات الجيش. كانت هناك الشرطة. كان يسوع يسوع بوليس civil يعني مدني، وفي بوليس إضافي، الإضافي الذي هو بعده مش مركز بالشرطة ويشغل كحاسوس، وفي ناس عملت في الخدمات داخل الجيش، تنظيف ونقل أشياء، فكان معيكم كعمال الجيش تسوق عاملين بالإضافة إلى عمل في السلك الرئيسي للشرطة برتوب عالية. مجال ثالث للعمل كان في المجنين منذ عام 1939 وفي الريفيري. أما المجال الإضافي للعمل فهو الوظائف الحكومية والمصالح العامة. بين هاير كان الطابع عليها كثير، وكان الدخول إلى هاير الوظائف وبالتالي. ولكن كان صار في نوع من المجال المفتوح أنه الناس تحاول أن تجد عمل من هاير العملية. كان إيجاد وظيفة لأحد أبناء الأسرة مصدراً للبهجة والفرح. أذكر حضور احتفال أمري بمناسبة إيجاد أحد أبناء الأسرة كعامل في فلسطين الشحات (صنع لعيدان التقبان) في عكا.

عن انتقالات بين الأعمال المختلفة، أخباري أبو يسار:
كان في كبر من عنا من البروة يشتغلوا عند الإنجليز، إتش بوليس إضافي يعني موقت، إتش اشتغل بالحراسة أو التنظيف أو الطخ. حياة عمى توقف انتقال للناصرة واشتغل في البوليس، وإن كانت على حافة واشتغلت بالناقات، بعد الحرب العالمية الثانية، الإنجليز فتحوا للعائلات اللي كانوا يشتغلوا موظفين في الجيش البريطاني كمثليات أسمها النافية، زي family shop ما صارت أوزع لكونها الجيش. كنت أساعد أبي بالأرض بالبروة في المواسم، بين الشغل ب/fileAttend وأريج.

أما أبو إسماعيل فيتذكر:

"في البروة أنا كنت أشتغل في البوليس الإنجليزي، وكان عندي رتبة. قبلي اللي يشغله عن العشرين في البروة يتوجه على الأشغال في الشوارع وغيره. أنا أشتغلت في البوليس الإنجليزي في عام 1947، في قسم السجون، وأخرى كان يشغله بكتية حول القرية. توقفت شوارع وغيره.

وجابريتني أم أحمد عن أقارب زوجها:

"أنا أحمد جوزي اشتغل بالبوليس واشتغل كمان بالريفيري. تمصع تكرير البترون في حيفا".

كما خليصتي أم العبيد عن أختها:

"بتالي المدة واحتنا بالبروة، قبل ما نطلع بأربع أو خمس سنين، اخوتيصار يشتغل بالريفيري، لما كبرت العيلة بعد ما أخو تزوج، وطلبت انتقالة تكفي رااح يشغله بالريفيري، كانت كبير ناس في حيننا من البروة بلشت نتشغل بالريفيري وبي منطقة بيت البلد.

هناك واقعة شهرة بروها أهل البروة الذين عملوا في الريفيري، عن معركة وقعت بين العمال العرب واليهود الذين كانوا يعملون في مصافي البترون في حيفا، عند بدء الصمامات في أوائل عام 1948، التي سقط خلالها عدد كبير من العمال من الطرفين، وتفاخر أهل البروة لكون العمال العرب قد تغلبوا على العمال اليهود، وعلى الإنجليز الذين ناصرواهم. الأمر الذي يشير إلى توتر العلاقات بين العمال العرب واليهود في تلك الفترة، والى إدراج العمال العرب خطورة المشروع الصهيوني وتهديده لمصالحهم.

لقد ازدادت عملية البتراء، يفعل عوامل عدة منها عدم وجود مساحات كافية من الأراضي التي بدأ بالركز في أيدي الملاك الكبير واليهود من جهة، ومن جهة أخرى فإن إزداد عدد السكان، أدأ إلى نقص في الأراضي، مما أدى بال أمر إلى بيع ابن أو أكثر، للعمل خارج القرية، وفي حال الاحتياج لهم في الزراعية، فإنهم يستمرون في العمل في الفناءة في فترة الموسم فقط. هذا يصف البعض كأني عفيف، العمل خارج إطار الفناءة بأنه أكثر راحة وربح.
يدور أن عملية البليرة لم تقتصر على الرجال وإن كان حجمهما أوعسع لدى الرجال. عمل النساء كان ضرورياً في أي عمل متاح، وليس فقط في الزراعة، حيث أخبرتني المرأة ثرياً عن نساء كن يعملن في رصف الشارع القريب من البروة:

"لما الإنجليز فتحوا شارع صفد اللي بم من جنب البروة، كان في وكيل يبيح على البروة ويوقد رجال ونسوان ينشغلون في الشارع. بعد أن يستأجر فوق العشرين ثلاثين بن، ينشغلون في زق الحجار، والشاب كان يكسري الحجار عشان يعملوا صرار ويرفعوا الشارع. المسؤول عن العملاً والعمالات كان يقول له الشارع، هو اللي يجيب المشاريع من الوكيل ويوسعوا، كان الرجال والنسوان يسجلوا كل يوم ينشغلون ويقبضوا حسب أيام الشغل."

التقسيم الجنسي لنشاطات العمل

لقد كان هناك تقسم شبه واضح لنشاطات عمل كل من النساء والرجال. كانت هناك نشاطات عمل خاصة بالرجال، ونشاطات عمل خاصة بالنساء، ونشاطات عمل مشتركة لكليهما. فلأول إنسان لم يقسم بنشاطات حياة الأرض وخطر اليد، التي كانت متناثرة على أنها أعمال الرجال. من جهة أخرى لم تقم الرجال عادة بالأعمال المنزلية كالطبخ والتنظيف أو جلب الحطب أو ألماء من البير الغربي أو بير المغير.

عن تقسيم العمل أخبرني أبو عقيف:

النسوان كانوا مسؤولين عن إدارة الدار، التحضير والطبخ، وكانوا في أعمال يقوموا فيها النساء عادة مثل جلب المياه والحطب، الاعتناء بالطرش، حلب البقر والمغارة وترطيب اللبن، وكانوا النساء يحملون اللبن على راسهم وينقلونه لبئر الناج، في كلل النساء كانوا ينقلو ويعشوا، وفي أعمال عملها النساء والرجال مع بعض، مثل الحصيدة ولم الزبون في المواسم. وتؤكد أم نايف على هذا التقسيم بقولها: "الرجال والزروع كان شغل الرجال. النساء شغلها الحليشة والطبخ وجلب الماء، والناسن والرجال ينقلوا بئر بالموسم ويجولوا."

بالنسبة لجلب المياه تذكر أم نايف كيف كانت تذهب على حمار دار عمها لجلب الماء:

"النسوان كانوا يحملوا الجرار والجلان على روسهم، إلا إذا كان عندهم حمار. إحدى ما نوخذ حمار دار عمي ونروح نعيه م."
أما أحمد فقوله:

"كنت أنا أروح أملي في نخلة، وسلفي تملي نخلة، الرجال ما كانوش يمولوا، خطرات نوخد لحبار نحت عليه اسمهم مشنيل. من كل جهة تبة وترّوت الواحدة منها، وخطرات نروج الكل تملي على روسنا، كنا نروح ثلاثة أربعة مع بعض، والطريق تكون مهنة، ما تنقطع شيلة. كله رابح يملى، اللي رايح واللي جاي. كان في زلما يشوف على البحر الغربي اسمه رجا عبد الغني، كان مسقو، وأنا زلمتي اشتف عاليه أخرى بيجي سنتين."

عن تقسيم العمل يقول أبو يسار:

"الشبل الزراعي بعد ذاته يعني كما هو واقع وكذا تطور الوضع في النزاع، كان كل أبناء العائلة يعملون في الزراعة، كله في مهمة خاصة به. مثلًا عملية حرث الأرض قليل جدًا، أن تجد إمرأة تأخذ الرياح والبقر وتنزل تحرث، لأنها شغلة صعبة جدًا، بدك تمسك العود وترفعه وتنزلوه وحده من ناحية طاقة صعبة. عملية جمع المحصول بما فيها الأكل والاستعمال، هناك مشاركة للنساء. عملية الحراث والبدر يقوم بها زرع الرجال، أما فهم الأفراد والأماني، ومستأجرين يقومون به هذه العملية. لكن عملية تعشيب الأرض، وهي العملية التي تحدث عندما ينخر الزروع ويحطله أشياء غريبة، مثلًا القمح كان يطلع فيه إثما، اللي اسمه زيان يقولوا بندنا نروج نتردن يعني واضح إنها العملية النساء كانت ت Авторها، النساء كانت تشارك في عملية الحصاد، الحصاد يتال من شغلين، أن تضرب في المنتج، وقص ثم أن تأتي وتتلمع، الرجال والنساء كانوا هم اللي يقصوا، ولكن جميع الفجر وإعداده للنقل كانت هاي من أدوار النساء. كل العائلة كانت تنزل حتى في بعض الأحيان الأولاد كمان كانوا ينزلوا ويحضروا في هذه العملية، حتى يصل المنتج إلى اليد. وعلى اليد من يدرس الغال على الخيل وعلى لوح الدراسة الوروج، معظمهم كانوا من الشاب اللي كانوا يقومون بمهنية العملية، بعدن كان يحصل النافري يعني اللي يجري المنترج، يعني فصل الذين والزنود عن الجب، كان عمل رجالي، أما اللي يطلع أنت بحاجة إليه لأنه علبه للمواشي، وكان في محلات اللي إسمها النساء يعني من نقل هذه الأمور من اليد حتى البيت أو إن بيد تنقله عاش تفاصيل الرابط، وإلى آخره كأنهم كانت تساعد في هذه العملية. وهذا العمل مش بس كان عمل مشروط، إذا كان نقص الناس ينافي، وكان في نغام من النافين إن قديش إن أجاك قمح، صليبية القمح اللي عيدك أكبر إلى آخره، كذلك مثلًا لما بيد تقطع البطيخ، البطيخ بيد تحرثها ما على الجبال أو على الحفر، وكان الرجل والنساء يقومون بهعملية. الدوسم في البروة كان مهم جدًا، مثلًا موسم السسم كان مشهور جدًا، انت بتجوي أخير يفعله ضم وتربيه على اليد، ويكون ساحات كبيرة وعندما يحف بيد تيجي تضربه. مثلًا الرجالهم اللي كانوا يعملون هاي العملية، لكن أخذ عيان السسم الفاضي عاشن استعمالها للحب فهاي كان النساء هي اللي تيجي نقله عاشن تفصل بين الزروع وتقوم بهعملية العنب، ويعيدن حملها على رأسها، اللي ما فح عندهم دروب ينقله النساء كانت تقوم بالعملية. إذا عمل ومصر في النساء كانت مشاركة جدية في هاي العملية."
وعن نشاطات عمل النساء يقول أبو سعود:

"النسوان كانت تعمل شب بلزم، عشابة، نرد، انشاقة، حليشة، تتين. يعني يبيع النبن على البازار، وينقلون على روسهن. وكانت النساء تجلب كمام، وترك اللين وتنزل فيها، لإزالة عشات نبيع في الحسبة بيعا، يعني تكون ماسكة لبان في السوق بعودية البن. النساء كانوا يستغلون بشكل دائم، والوجود في البيت يكون مسؤول عن الصغار. الاختيارية اللي في البيت تدير بها الصغار، أو أن نبيتها جيران أو أهل أو عيلة، بديرة باللهن عالصغار، أو الصغار يديرها باللهن علي بعض. اللي قوية بروح عاشق. بالنسبة لنا كان عنا عمة اسمها عموس أمينة، هادي خيرية صارت وما تزوجت ظللت بنت، كانوا كايفها يشجعوا ولا يدعوه ويجبرهم وعندما ما ينزلوا على الشغل." ويعتبر أبو سعود: "اللي كانوا فقراء كان يجيء أبوها لهاليت ويقول ان صار عندنا شغلة ياها ابنا بنت بهنين نشوف عطق، كان أبوها يدورها على شغل يعني. ما كان عيب، هيك كان الواقع، تتلتح هي لما تلقى شغلة. كان الله يدبه عاملة خشية واحدة تساعده، أو إذا بدأ يبتغيه أو يقتله اشي من محل لمحل يشجع بناته. إننا كنا نستأجر لبان بوردوا البن على عكا. يومية البنائه كانت قريشين ونص اللين كان يروح مرتان كان يستأجر لبانات، بعكة كانت بعدها شي عشرة كيو عن الروحة والمشوار مش نهل. أمي مثلا ما كان عنيها وقت اختارت البيت، كانت تعمل اكل للشغيلة والرعيان للضيوف. إننا ما كان في يوم نتخيل من الضيوف لانو كان عنا ديوان.

تذكر أم سعود نشاطات العمل التي كانت تقوم بها النساء:

"إننا ما خصاش بالحلاقة والبذر، بس لما يصير الموسم نروح نحلش العدس، الك فرصتة للدرباب، هادا نرق عقول، نتحصق قمح بالمنجل، قبل ما نزلت الحصادات. نرق البن على أوروبا للدرباب ونخزنه."

كانت الأعمال المصنفة رجاليه بحث، هي: الحلاقة والبذر، والأعمال المصنفة نسائية بحث هذي: الأعمال المنزلية وجلب الماء والحطب. وفي عملية الحصاد، التي يشارك فيها النساء والرجال، كان تقسيم العمل أيضا في جميع مراحل الحصاد، كان الرجال والنساء يحصون معا بالمنجل، و النساء تقوم بعملية التغيير ونقل المحصول.

لكن تقسيم نشاطات العمل لم يكن صارم، كما يتبين من المقابلات، إذ أحيانا كان الرجال يقومون بجلب الماء أو جمع الحطب، وكما نقلوا أم زهر من مواليد عام 1935 وعاشت في البروة حوالي ثلاثة عشر عاما قبل الnika.

"النسوان عادة من المسئولات عن جلب الحطب، كانوا يقطعون الحطب بالمكشور، ومرات إزلاهم_tests تروح كمان تلم الحطب، كنت مرات تروح الواحدة هي وجوها، بس قبل كنت الزلاهم تروح تحطب."
أما أبو إسماعيل فيقول:

"المي كانت حسب الظروف النساء والأولاد تعبي مي، وأحيانا رجال، آما الزلما ما كان يعتدل لشفالة المي، آنا عنده شفالة ثانية يعملها". كما وأخريتي آم أحمد: "آنا عندر، كنت آنا أحبب، ووجزي يحبب، ومرت عمى تحم، حسب الظروف".

تقسيم نشاطات العمل إذ لم يكن صارما، ونجد مرونة ومشاركة حتى في الأعمال المصنفة رجالية بحث أو نسائية بحث. وهناك نماذج لنساء من قرية البروة كانوا تقوم بحراثة الأرض وبذء البذور. حدثني آم أحمد عن حماتها، والتي كانت زوجة عمها أيضا:

"آنا مرت عمي، اسمها فاطمة الزهراء إبراهيم الحجو، لما مات جوزها و كانوا ولادها صغار، هي اللي كانت تحرث الأرض على القلب، وتعمل البقر للحراثة. وتمسك المدراي وتنكر نذر مثل الزلما. وكان عندها فرس تركها مثل الزلما. بيض الليل تروج عالمها وتروح عليها واجأ فاعين، وكانت كميت تلز على عكا وتعمل بالتجار. وآنا كميات صرت منها وأقطع منها. كنت أحد معي خروش أو بطيح أورين أو صبر وأنزل على الحمامية أبيع لتأجر في عكا".

هذا وتشير آم أحمد إلى أن جميع أهالي القرية كانوا يقدرون زوجة عمها.

القيمة المرتبطة بالمرأة وعملها

رغم عمل المرأة ومشاركتها الفاعلة للاقتصاد الأسرة، كانت هناك قيمة أعلى للذكور في ذل مجتمع البروة ذي النسمة الذكورية. تذكر أم زهير رواية رويت لها عن يوم وردواها:

"نا ولدت يوم عرس محمد الطه، قالو لي إنه يوم ما ولدت كان نازل على عكا تشري أخراج للعرس، قال لأهلي مالكهم متجمعين، قالوا الله مرت خالك غيم بتفاقم بدها تجيب، قالهم أن جابت ولد حلاوةكم علي وان جابت بنت والله ما ينقفوها، وراح علي عكا ورجع لاقاني مشرفة قالهم روحو راحتح عليكم".

من ناحية أخرى نجد آخرين لا يفرقون بين الذكر والأثني، حيث حدثني أبو يسار عن والده:

"لما اندلعت أختي فاطمة، أني جبت ملمس وطرفي يوزعها على النساء والأولاد. وصارت النساء تقوله، ليس ينفرق ملمس، ما عرفت أنو أجزت بنت، فاجهمهن يعرف انا بنت ونا ما يميز بين الولد والبنت".
بالإمكان أن نستقيم العلاقة الصحية لعمة النساء وتقدير إسهامهن في الإنتاج الزراعي الذي عبر عنه كل من الرجال والنساء، بالذات إسهام النساء اللاتي ينتمهن إلى أسر ذات ملكية متوسطة، والنساء اللاتي ينتمهن إلى عائلات لا تملك أراض. فعمل النساء الزراعية كان ذا أهمية بالغة لحياة الأسرة وبقائها، بالذات نتيجة للحاجة الاجتماعية لعملهن. وقد أشارت بعض النساء إلى أن هذا العمل لم يكن خيارًا بل كان واجبًا مفروضًا أحيانًا.

لقد حدثنا أبو سعود حول أهمية عمل المرأة:

"النساء والرجال كانوا يشغفوا مع بعضهم. كانت المرة توقف قدم الزملة وتشغل بإخلاص ومسؤولية. ما كانت النساء تشمرون من الشغل، مش مثل اليوم.

أما أبو إسماعيل فقديًا:

"شمل النساء كان الله أهمية كبيرة. كانت شريكة بالحياة ميًا بالمية. شغل المرة ما كان عيب أبدا، بالعكس. وتأكد أم العبد: "بقوا المرة والزملة يشغفوا بالأرض إيد واحدة، وكان عمل المرة مهما جدا والكل يقدرها.

أما الحاج أحمد فيقول:

"شمل المرة كان أكثر من ضروري ومهم، كانت تحمل عبء كبير، ومساهمتها كانت أساسية للأسرة.

تشير أم نايف إلى أن عمل المرأة في الحقل كان واجبًا على المرأة القيام به:

"المرة كانت مجدوبة تنزل عالشغل بحاطرها أو غصا عليها بدها تنزل عالشغل، إذا ما اشغفنا ما في حدا يشغفناها، الزق كان لليلة كلها، والمرة جزء من العيلة، الأرض كانت شرفة لأبوي وعمها وكنا يشغفنا فيها أمي وأبوي وعمي ورتة عم، وأخوتي وكمان الأكبر مني كنا يشغفناهم. وتقول أم مسرد: "لما المرة، فذنا يا أولادها كانت محتجزة تنزل عالشغل. لما عناك ولد بلك تبري، هداشي تاني، أمالا ماش عندك ولد بلك تروجي على الفلاحية. المرة اللي عندها مين يغده مع ولاد أو ما زادها كرو شوي مازومة تنزل عالشغل. بدنا نروح لأتينها يتعس، وعد الفلاحين كل يوم في فلاحية.

أما أم غازي فتري أن حتى المرأة التي عندها أطفال كانت تستمر في العمل في الحقل:

"والله نبته المرأة توهد الولد في السرير، تحملها في السرير، هيك بعملها خيما من خيش وتحطه في الفي وتشغل. شغل المرة كان مهم، ولا يمكن الاستغناء عنه. يؤكد أبو يسار استمرار المرأة في العمل حتى في حالة وجود طفل صغير، من خلال الحادثة التالية: "لقد كانت نديا في أنف أمي، وبسبب أنها أخذتها معها إلى الحقل، لم يضير الجراد اللي هجم على السهل عام 1915، وعندما وضعها جابا هجم عليها الجراد وتبسل لها في ندبة دائمة في الأنف."
تمثل الأقوال المقاسة أعلاه من الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة القيامة العالمية والتقدير الكبير لدور المرأة وإسهامها في اقتصاد الأسرة، الأمر الذي يتناقض مع القيم المتداولة للإنسان مقابل الذكور، كما جاءت في رواية أم زهير. هذا ونماضي التقدير البالغ لعمل المرأة الذي وصف كوابج إسلامي آتيان على لسان أم نايف وأم سعود، مع مظهر آخر كعدد وجود قيود على حركة النساء، بالذات النساء العاملات.

حرية حركة المرأة

بالنسبة للفصل بين النساء والرجال، وحرية حركة المرأة، فهناك أنه بسبب الحاجة للماء لعمل النساء في الزراعة، لم تكن هناك إمكانية للفصل بين النساء والرجال، أو السيطرة الصارمة على حركة المرأة، خصوصاً في الأسر التي تعتمد على عمل المرأة في الزراعة.

عن حرية حركة النساء يقول أبو بسرا:

"من الواضح أن أغلب عمل الفلاحات كان محدوداً داخل البلد وداخل الأرض. لكن النساء أيما ما كش عيندهم أراضي وكأنما يشرعنما، كانوا مستعدات يشغلوها في أي شي آخر، مثل يروحوا على عكا نوريد الليمين أو نقل حضراوات، كانوا أهل البروة يوردو العنب إلى الحسبة اللي في عكا، ما كان في كميات هائلة، يعني صحارتين أو ثلاثة يحطمها على الحمار وينزلوا، في كثير من الأحيان كانت النساء ترافق الدابة وتزل المنتجوة. أو إذا السواد يكونوا محرشين بامة أو لوياً زيادة من عندهم بدهم يبيعونها بالحبesa. أما أكثر اشي اللي كانوا ينزلوا لأجل النساء على عكا كان نوريد الليمين، لأنه الليمين بقدوروش يحتموا على الحمار، بذلك حدا اللي يحمله على رأسه.

"ويمكن أن أقول أم زهير:

"المرأة كانت تروح وين ما بدها، على الي العمق والحطب، ما كان عيب ولا مشكلة.

كما حدثتي أم العبد:

"بقيت تنزل البنت مع ابنا جيرانها عالرض كانا نازلة مع اخوها.

عن ليس الحجاب الكامل تقول أم نايف:
نسوين البلد ما كانوا يفطرون ووجههن، بس النساء اللي يبيروا من عكا كانوا يفطروا ووجهن.

وانتصف أم أحمد لباس النساء في البيروة:

"حيايتنا ما فرعوش، كنا نلبس على رأسنا يا حطة يا منديل. بالشغال نلبس فستانين، واحد تشغلي هيك وتشغلي، ولما تروجي وتطلع ترتخي وتروحي على دارك، بس ما كنا نغطي وجهنا زي نسوين عكا." وضيف أم إسماعيل: "النسوين كانوا يفطرون توب ويبطرون حطان على راسهن، هاي الحطان اللي اهلا شراشيبي. ما كانت النساء تغطي وجههن زي النساء في المدن." هذا وحاول أبو إسماعيل تفسير ذلك بقوله: "المرأة في المدينة كانت معتمدة أكثر ومتاهرة من التعليمات الدينية. لما كانت تركيا مستورة، كانت تركيا دولة إسلامية، وكان من شعاراتها حجاب النساء. في القرى النساء كانوا يفطرون ويبطرون في الحياة والشغال ومن الصعب أبو يفطرون ووجههن، نساء الفلاحين تاريها كان اسمهم الدمهما وهيك كان نباهن.

نلاحظ من المذكور أعلاه أن حركة المرأة كانت متاحة، طالما كانت في إطار أدوارها. ونشاطاتها الإنتاجية، بما أن النساء شاركن في العمل الإنتاجي، فإن حركتهم كانت متاحة داخل البلد، وخارجه، حيث كانت النساء يقمن بنقل منتجات زراعية ومتنوعات الألبان إلى عكا. وكان غياب غطاء الرجاء المنتشر بين النساء المدن نابعا من أدوار النساء في المجتمع.

الانعكاسات المادية لعمل المرأة

رغم الأهمية البالغة لعمل المرأة، والقيمة والتقدير اللذين يعبر عنهما كل من الرجال والنساء لعمل المرأة، إلا أن هذا لم يعكس ماديا في ملكيتها للمصادر والموارد. لم تكن الأراضي عادة تسجل بأسماء النساء، ولم تكن النساء تحصل على الإثر، وكما يقول أبو سعود:

"كانت تنزايزل عن الأرض لأخواتها. هي كانت تسافر فيه يعني، إخنا لما تقسمت الأراضي وتسمعت وقت تسوية الأرض بال، يوم ما أغو مساهين عابريه، قدما الأرض بين الإخوة وما أطلت أخواتنا، ما طالوش، أو سامحوا، بوعليه. ويقول أبو إسماعيل: "والله يا بني كانت الواحدة عابيتا مع أهلها والأرض الها، إذا بدأ توزع ما فش حدا بعينها، فاخن كان طالعلا حصة وهي أوصت انه حصتها ومرائها لولادة أخوها.

تؤكد الأقوال السالفة، ما جاء في الأدبيات حول قيم النساء بالتنزل عن حصتهن في
المثير من أجل الحفاظ على علاقةٍ مع أسرتها الأصلية، وضمان دعمها ومساندتها لها في حالة وجود خلاف مع زوجها. مع ذلك يُشعر أقوال أم العبد التالية، على أن الثقافة السائدة في أمانة لم تتح للنادم المطلقة بحقها في المثير:

"على زمانا كانت النادم إذا بدأ تحاسب أهلها و_taken ورئة عيب ويصير عليها معيار، يقولوا الناس شوفوا فلانا حاسبة آخوة واخذت حصة من أهلها.

لقد كانت بعض الحالات التي تزعت فيها النادم أراضي والدها، خصوصاً في الأسر التي لم يكن فيها أبناء ذكور. وكما تقول أم إسماعيل:

"بتت اللي ما لهاش اخوة، تخذ ورية أهلها، يعني يكون أهلها ورية وتورته من ورا أهلها وبيكون باسمها.

وتوعد أم العبد:

"اللي ما لهاش اخوة كانت تتوعد، أما اللي اهلها اخوة فكان عيب منها تروح تحاسب أخوتها.

بالإضافة لذلك، كما لا يملك المثير نقد كمثر كان تسجل قطعة أرض باسم العروس.

عن هذه الحالات يروي أبو سعود:

"هداك الوقت ما كان في مصاري مع الناس، ولما ما كان يطير مع العروس مصارا مهر للعروس كان يكبدها شقفة أرض أو كوم زبون باسمها، كان يسموه سداد رقية، وتصير الأرض ملكها، حرة هي فيها وبتسجلها لأولادها. ويرجع أبو إسماعيل على ذلك يقوله:

"كان مثلاً إذا العريس ما شف مع مصارا يكتب للعروس عريقين زبون باسمها في موقع كذا أو ثلاث دونم بموقع كذا، كساد رقية.

وأخبرني أبو يسحاق عن موضوع ملكية النساء:

"لم يكن هناك تقبل قانون أن تروث المرأة. المرأة تصبح ملكة للأرض في حالتين أو ثلاث فقط. عندما تكون النادم الوافدة ورشة أرض، وإذا سجل لها سداد رقية، سداد رقية هو يعني بدل الورث، كما بدأ يزوج واحده ورشة أرض، ويقول أنه أنهرها يكتب لها سداد رقية خير أرض ويكتب يعني إليها ورقة. والاختلافة عندما يكون الأبناء مختلفين، فهي تأخير الأرض وهي التي تزوجها بينها وبين الأولاد، مثلما وقعة عند أولاد وفوقه، وانطلاقاً الأولاد على الورث، فكانت يتعجل إذا كانت إمراً قرية وقادرة تقول أنا اللي وراءه أبوكم وأنا اللي بدي أوزع الأرض بينكم، فيما ينتمي المزيد هو التي تكون مسؤولة عن الأرض.

إذن، كانت المرأة تملك أرضًا في حالات خاصة، عندما لا يوجد لها إخوة ذكور، أو من خلال المهجرة، الأمر الذي يشير إلى أن ملكية النساء لم تكن ممنوعة ببساطة، لكنها لم تكن محدودة فقط بالملكية ثقافية ومادية. لا بد من الإشارة هنا إلى أن السيطرة على المصادر لا تكون فقط بالملكية.
عمل النساء الفلسطينيات والريفيات في فترة الاستعمار البريطاني

المسجلة بل إدارة الملكية، بالإضافة إلى عامل مهم آخر هو حرية استخدام الأرض حتى لو لم تكن مسجلة باسم المرأة، الأمر الذي كانت تتمتع به النساء كما أشار أبو إسماعيل، وكم تقول أم سعود:

"بعد ما تزوجت صرر حاسبه أن أرض زوجي هي أرضي وأرضي وأرضي وأرضي ولادي للمستقبل.

كانت المرأة الفلاحة تتمتع بحق استخدام الأرض، وتشعر أنها ملكها، حتى وإن لم تكن مسجلة باسمها. يظهر من حديث أبو سعود أن النساء لم تسيطر بشكل كامل على المصادرة المادية النقدية، حيث يصف:

"النسوان التي عنهوا موائي، كانوا مستوحونا من الحلب وتحضير الألبان، وتحضير الألبان، على عكا، لأنه للبنين ما في الكلابية يجعلها على الدواب، وكان كل جمعية أو جمعية بنزل الألب أو السنبل من البيت يحاسب السلاك، كل واحدة يكون منها دفتر يومي يسجل فيه قدش أحد منها، شو الوزن وشو السعر، بس ما كانت هي تقلب، يعني إذا ابدها نجمتها عشر قروش يطيها إذا طالب وسجل، ويقول لجزؤها في اليوم الفولاذي مرتلك اعثد كنا.

من ناحية أخرى أخبرتي أم أحمد:

"الي كان ينزل على عكا بيع أمي لناجر، كان يخذ المصاري، ان أروح أنا آخذ المصاري، من السوق أشرته والتي يدخل معى آروحة. والتي يدخل من المصاري كانت مرت gì يقفين، وإذا واحدة معنزة ما يتشير إلى، كنها.

كان للنساء إذن، حرية التصرف في الموارد المالية التي تصل إليهن، لكن بحدود الحاجة، ولم تكن سيطرة ثانية.

خلاصة

هناك إشكالية في كيفية تناول الأبحاث والدراسات السابقة، موضوع المرأة والعمل في دول العالم الثالث، بالذات، الدراسات الواقعة تحت تأثير الأمكاة الاستشراقية، حول كون الدين والثقافة الإسلامية هي العوامل الوحيدة التي تحدد مكانة ونشاطات النساء. هذه الدراسات تركز على فصل المرأة في المجال الماضي - الحاضر، كون الثقافة والعادات السائدة لا تعني بعمل المرأة خارج المنزل. فهذه الدراسات تمت على نساء المدن من الطبقة الوسطى، اللائي تميزن حياتهن بالفصل بين المجال العام والخاص حتى القرن العشرين، أما نساء الطبقة الفقيرة والنساء الريفيات فقد شاركن في سوق العمل بسبب
الحاجة الاقتصادية التي اقتضت إسهامهن في اقتصاد الأسرة، لكن هناك تقص ففي الدراسات عن هذه القنات.

تستهم هذه الدراسة في الأدبيات التي تحاول سد الفجوات في الدراسات حول الحياة الاجتماعية للنساء الريفيات وإسهامهن في اقتصاد الأسرة وتوفر أن النساء في قرية البروة، في فترة الاستعمار البريطاني كانت تشكل إضافة للرجل عمادة مهما للأسرة. كانت النساء الفلاحات تقوم بادوار إنتاجية مهمة في الاقتصاد الزراعي في البروة. وذلك في سياق تقسيم عمل حسب الجنس، فنساء كان يقيمون بناطات أخرى، لكن المقابلات مع الرجال ونساء من قرية البروة تظهر وجود مرونة في تقسيم العمل، وقيام النساء أحيانا بادوار تعتبر ادوار الرجال، كحالة الأرض.

لقد تأثر النشاط الإنتاجي للمرأة بطبيعتها الاجتماعية التي اعكست في حجم حيزة الأرض، بالإضافة لعوامل أخرى كتركيبة الأسرة المعيشية وحجمها، وأحوال أفرادها. إن النساء الطبقة العليا التي تمثل حيزة واسعة للأرض، لم يتمكنن بشاشات إنتاجية، بل افتقر دورهن على المجال المنزلي، أم نساء الأسر ذات المشككة المتوسطة والصغيرة، ونساء الأسر التي لا تملك الأرضي فقد قمن بادوار إنتاجية مهمة في الزراعة وتربيه المواشي وامتناع منها، وتسبوه، بالإضافة إلى العمل بالحر في مشاريع شق الطرق.

لم يكن عمل المرأة عضي، بل كان هناك تقدير عال لنشاطات المرأة الإنتاجية وإسهامها في اقتصاد الأسرة من الرجال والنساء. لقد انعكس إسهام المرأة على جوانب مهمة من حياة النساء كحية الحرية التي تمتعت بها النساء الفلاحات في سياق قيمهن بشاشاتهم، منها: الذهاب إلى البتر لجلب الماء، أو جلب الحطب، أو ذهب النساء إلى عكا يحملن روؤسهن الحليب ليبيعه إلى تاجر عكيا. من جهة أخرى لم يعكس الإسهام المهم للنساء في الاقتصاد على ملكيتهم للأراضي، حيث لم تملك النساء الأراضي، أو ترت حقيها، إلا في حالات خاصة كعدد وجود أخ ذكر في الأسرة، أو في حالة كنابة قطعة أرض باسمها كمحرم، أو في حالة وفاة الزوج، وكون الأطفال صغارا. مع أن النساء لم تملك الأراضي، لكنها كانت تتمتع بحق استخدام الأرض والاستفادة من المنتج.

لقد قامت النساء الأرامل بتحمل مسؤولية كبيرة، وقرر بالعمل لتوفر احتياجات آسرهن.

تافقت هذه الصورة لحياة ونشاطات النساء الريفيات، مع ما جاء في الخطاب الاستعماري والاستشرافي من جهة، والخطاب الوطني للفئات المتوسطة والعليا من جهة أخرى.
المرأة وميدان العمل السياسي

د. فدوى النبدي، جامعة القدس.

تناقش هذه المقالة موضوع المرأة والعمل السياسي، وهي من الموضوعات الساحقة التي تثير اهتماماً مجتمعا ودبلوماسيا واسعاً. وللضرورات التقنية المتعلقة بحجم النسوية تم احتراق المادة إلى ثلثي حجمها الأصلى. وتتفرد النسوية في نشر المادة.

تفترض الهيئة البطريركية أن السلوك الاجتماعي يشترط من واقع العملية البيولوجية، وبناء عليه يحدد دور النساء بالإنجاب، وتربية الأطفال، وينحصر في الميدان الخاص الذي هو عالم المنزل. ولكن هذا المفهوم يتلاشي فجأة عندما تدوم ثورة وطنية، أو يحتج البلاد اعتداء عسكري، فينتقل دور النساء من الميدان الخاص إلى الميدان العام. وكذلك الأمر عند حدوث الثورات الصناعية والتكنولوجية، حيث تصبح الحاجة ماسة للأيدي العاملة، فينتقل دور النساء من عالم الأسرة والمنزل إلى سوق العمل. وهذا ما تم توقيته عن حركات الاستقلال في آسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خلال التضامن ضد الإمبريالية الغربية وضد البنية الاجتماعية البطريركية (الأبوية) التي سبقتها الرأسمالية. دفعت الرأسمالية بالنساء إلى الحقل الاجتماعي والانتماء الاقتصادي، ودفع بهن العامل القومي للمشاركة في العمل السياسي في مجتمعاتهم.

في الحقيقة يوظف النظام البطريركي النساء ليس للدفاع عن أمن الوطن بل لحماية الرجال، خاصة في الأزمات السياسية والثورات الوطنية، وتتجه النساء في الأحزاب السياسية كمشاركتين، وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة. وتناقص الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها. وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية تجد النساء
أنفسهم مواطanes من الدرجة الثانية، حيث يتوقع منهن العودة إلى المجال الخاص، عالم الأسرة، وتربيته الطفل، والأعمال المنزلية. ولعلنا نتذكر منها ما حدث ليلة الإعلان عن استقلال الجزائر وأثناء احتفال الجماهير من رجال ونساء بالنصر، فجأة خرجت أصوات في الشوارع تصرخ "على النساء أن يعدن إلى مازالهن".

تطرح هذه الورقة فكرة أن السياسة ليست محصورة في مجال دون الآخر، وليس حكراً على فئة دون غيرها، فالسياسة تتم من خلال ممارسة النشاطات والفعاليات اليومية التي يقوم بها كل من الرجال والنساء في المجالات العام والخاص، النساء اللائي يمارسن السياسة ضمن ميادين الحياة المنزلية والأمور الشخصية هن أيضاً قادرات على ممارساتها في الحياة العامة. ولكن ما هو معترف به أن السياسة تمتد فقط في المجال العام، وهي حكر عليها، وتم تجاهل الدور السياسي المهمي الذي تقوم به النساء. وتضطر القوى الذكرية المهيمنة على ميادين العمل السياسي للاعتراض بالدور السياسي للنساء عندما تجد نفسها بورطة وحاجة إلى دعم، عينها يجري دمج النساء في النشاطات السياسية بشكل عملي.

فبرامج العمل السياسية للأحزاب تتخذ من النساء هدفاً ورعاياً للمجتهدين.

يُنظر إلى الانخراط السياسي وسيلة للتحرر الاجتماعي، وتشير هذه الورقة عدداً من الأسئلة حول المشاركة السياسية في العمل السياسي: هل هناك فصل بين المجال العام والمجال الخاص في أداء العمل السياسي؟ وهل هناك علاقة بين الكفاءة الوطنية والعمل السياسي؟ يمكن فحص هذه الأسئلة من خلال تحليل التجربة النسائية الفلسطينية المعاصرة. وقبل الحضور في ذلك أود مناقشة مفهوم propagates والمقارنة بين مفهومي المشاركة السياسية والمشاركة في النضال الوطني من وجهة نظر نسوية.

مفهوم السياسة والمشاركة السياسية

ليس هناك اتفاق على تعريف مفهوم السياسة، حيث يوجد اختلاف بين مجتمع وآخر، وحتى بين المفكرين السياسيين أنفسهم، هناك اختلاف في تعريف طبيعة السياسة وتطبيقاتها. يقول أحد هؤلاء "السياسة تبتكر ولا تتمكن"، بالفعل كما أرى أن البشر تخلق وتبتكر السياسة في كل لحظة. ومن هنا ننظر لسياسة من وجهات نظر مختلفة، ومفاهم تعكس قيم الناس التي تحملها. فنظرية التقليدية ترى السياسة شتاتاً وتباحثها عاباً بالمشاركة في توزيع الموارد بين الناس. ولكن هذه النظرية التقليدية، كونها تحدد المجال العام كحقل مميز للسياسة. وتعتقد وجهة النظر هذه أن السياسة عملية بقية فيها أعضاء المجتمع مسائل مشتركة متعلقة بالميادين العام، يتناقص هذا الميدان العام السياسي مع المجال الخاص.
(المثل) الذي لا يوجد فيه سياسة. أي أن النشاط السياسي يحدث فقط في المجال العام، لذا فأصحاب هذه النظرية لديهم القليل لقولونه عن العلاقات الأسرية التي تبدو ضميتهم مطابقةً فيها، أي إنهاء العلاقات العائلية إلى المجال الخاص غير المسموح.

بالنسبة للنظرية السوسية هناك رفض قاطع للتقسيم بين العام والخاص، ويرى أن السياسة موجودة في كل مكان سواء كان حاخام أم عالم. يوضح الشعور الكلاسيكي النسوي "الشخصي سياسيا" "العوامل الأساسية للسياسة النسوية، المتمثلة في النطاقات بين النزعة الشاشية وعلاقات القوى، أي الربط بين السياسي والاجتماعي. ويستخدم هذا المصطلح ضد الفصل الصارم بين المجالين العام والخاص. هذا ما تميل له وجهة النظر الحديثة، أي أنهم سياسة مفصلة قوية، ويرى بأن لا حدود لفصل السياسة عن الحياة الاجتماعية ككل. على سبيل المثال ترى الكاتبة النسوية كيت ميليت أن السياسة تنجم في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، وتلتزم مجموعة أشخاص لتحكيم آخر. لهذا يرى أصحاب هذا المفهوم أن السياسة يجب أن تؤخذ بممثلاً الواسع لعلاقات القوى الاجتماعية القائمة في المجالين العام والخاص. كما يثير التركيز على السياسة كنشاط في المجال العام الولات: "ما تأثير صنع السياسات على النساء؟ وكيف تؤثر وتتأثر النساء في توزيع الموارد؟" وفي ورقية هذه ستأخذ مفهوم السياسة والمشاركة السياسية بالاستناد إلى وجهة النظر التي تميل إلى فهم علاقات القوى الموجودة سواء المتداخلة أو المتغيرة.

المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيب ودور في الحياة السياسية. ينبغي آخر مشاركة الشعب في إدارة شؤونه الخاصة والعامة. عندئذ تكون السلطة مبتدئة عن الشعب، وترى إلى أفراد على أنهم مواطنون لا رعايا، ومشاركون لا مبايعون. ولكن ما يحصل في جميع دول العالم أن الحياة السياسية مقتصرة على طبقة أو فئة من الشعب دون غيرها، وغالبًا ما ينتمي ذكور الطبقات الدنيا أو الوسطى بالحياة السياسية أكثر من غيرها من الطبقات، حيث نجد الصراع داخل أفراد الطبقات الدنيا والوسطى على إدارة دفة الحكم، بينما طبقة الفقراء من العمال والفلاحين كثيرة العدد ولكن ضعيفة الفوز وتأثيرها لذلك فهذه الطبقات الفقيرة بشكل عام مهمشة وبعيدة عن الحياة السياسية.

لم يتم فقط إبعاد الفقراء والفلاحين بل أيضا النساء اللواتي يشكلن نصف سكان العالم، فهن مهمشات ومتبعدات عن الحياة السياسية. تعقيب الكاتبة (إليشتين) ذلك موضحة أنه
بعد كبح التحري والاستقلال وحماية الحقوق القومية، وتشهد فيها كل الطاقات والقدرات

المشاركة بالكفاح الوطني ومضامينه السياسية

يمكن التعبير عن أي مقاومة وطنية بأنها سلسلة من النشاطات السياسية الوطنية السياسية

الجماهيرية، بعض النظر عن الاختلافات الطبقية والاجتماعية والدينية. ويظهر نوع من الإجماع السياسي بين أفراد الشعب في مراحل التضامن الوطني الأولى بحكم الضرورة، حيث يتضمن الناس إلى المقاومة طوعاً، وتكوين مهتهماً سرية، وسرور الزمن بزيادة حجم المضمنين تحت رأى الكفاح الوطني وتعتبر المهام، وتتلدى أشكال تنظيمية متعددة، وفي معظم الأحوال تتسم نشاطات تلك التنظيمات بالسيرة، ومنها تنمو بشاشات عقلية.

تشكل غالبية الناس من رجال ونساء المجندين في تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية سواء السرية أوaternoية الأمور والقرارات التي تصدر عن قياداتها، ومن النادر أن يكون لهؤلاء الناس رجلاً أو نساء دور مباشر في صنع القرارات وفي إدارة زمام الأمور، لذا تكون منظمة جزئية. وتشكيل النساء شريحة واسعة من تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية، وتبلغ نسبتهم في بعض الأحيان أكثر من نسبة الرجال، وخاصة أن الكثير من تلك التنظيمات الشعبية هي نسائية أو تقدم برامج وخدمات خاصة للنساء. ويشير هذا إلى أن المشاركة السياسية للنساء في التضامن الوطني غالبًا ما تكون واجبة، ويمكن القول إن هذا التطور الوطني ينتمي إلى النساء من ممارسة العمل السياسي غير الرسمي أو غير المباشر، وفي ظروف الكفاح الوطني تناج الفرصة للفتيات من النساء للاستمتاع بالإمكانيات السياسية الرسمية من خلال مواقع قيادية في الأحزاب السياسية.

التعبير الفلسطيني

يتمثل الوطني الفلسطيني نموذجًا مميزًا لمفهوم النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي. ويتمثل الشكل الرسمي للنشاط الوطني الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها وأذرعها السياسية والعسكرية، والفصائل والمنظمات والاتحادات المنضوية تحت مظلتها. وكل من شارك وعمل ضمن نشاطات تلك المؤسسات سواء بالتعين أو بالانتخاب أو طوعية قد يمارس العمل السياسي إلى جانب ممارسة الكفاح الوطني. وفي المرحلة ما بعد أسرول، تمثل السلطة الوطنية والمؤسسات المبنية عنها التمثيلية والتنفيذية الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي.

أما الشكل الثاني فهو المشاركة غير الرسمية في التضامن الوطني السياسي، وتمثل بالضحايا في التنظيمات الشعبية، وفي المشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال، أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو لها وتنظيمها الأحزاب وأطرها الجماهيرية، والمشاركة الجماهيرية وغير الرسمية في التضامن الوطني السياسي لا تعني التقليل من الدور الفعال الذي لعبته الجماهير الفلسطينية في نفسها من أجل الحفاظ
على الهوية وحماية الحقوق الوطنية، بل للإشارة بأنه لم يكن للجماهير دور مباشر في صنع القرارات الوطنية والسياسية. ولا يزال الشعب الفلسطيني غير ملك لزمام أموره الوطنية، حيث ينظر لأفراد الشعب كرعايا لا كمواطنين، ومع ذلك فإن الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني كان تدريبياً وتمسياً على العمل السياسي.

والمعتبر للمدور السياسي للمرأة الفلسطينية، منذ نشأة الحركة الوطنية في فلسطين، يرى أن معظم الكتابات التاريخية ركزت على الدور السياسي الرسمي الذي لعبته النساء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية، من خلال الاتحادات والجمعيات النسائية التي كانت مرتبطة بالحركة الوطنية في ذلك الوقت، ويستمر التوتر على دور نساء النخبة في العمل السياسي الرسمي. رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات التي تناولت الدور السياسي للمرأة من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة التي استندت إلى التاريخ الشعبي، وألقت الضوء على مشاركة النساء في النشاطات السياسية غير الرسمية. بدأت تلك المحاولات تسد هذا النقص كما تشير إصلاح جاد "سواء بإجراءات كتابة التاريخ من منظور اجتماعي (طبقي)، أو في إعادة النظر لأدوار التي كانت تقوم بها النساء، وتهيأ دورهم".

ولعل الدور الذي لعبته نساء الضفة الغربية وقطاع غزة في التضامن الوطني على مدار العقود الثلاثة الماضية، أبرز المشاركة الواسعة غير الرسمية للنساء الفلسطينيات في الكفاح الوطني. فعلى جانب النساء اللواتي تاجدن في صوف التنظيمات والأحزاب السياسية، واللواتي التحقن طوعية في التنظيمات الشعبية، فهناء جيش من النساء المكافحات من أميات وروشات وبنات وأوامر المناضلين اللواتي شاركن بمحض إرادتهن في التضامن الوطني غير المباشر بدون أن يكن عضوات في الأحزاب السياسية أو حتى في التنظيمات الشعبية.

العِبَة السياسية للمرأة الفلسطينية

تحدد المرأة الفلسطينية، وبخاصة "آباء المد الوطني الثوري"، تحديد دور الرجال في المجال العام، واعتبار السياسة هي نشاط للرجال فقط، واتقارس دور ونشاط النساء على المجال الخاص، عالم العائلة والحياة المنزلية. بمعنى آخر، عززت المشاركة في الكفاح الوطني الرؤية الشمولية الجذبهية للوطن بين السياسي والقومي والاجتماعي، وأحدثت تحولات في وضع الذات والمري والقومي.

قبل تولي السلطة الوطنية لم يمارس الفلسطينيون النشاط السياسي الرسمي - على مستوى الدولة - بالمشاركة العملية إلا في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية ما بين
المرأة وميدان العمل السياسي

1950 و1957، حيث أحيت المجال أمام الفلسطينيين من الرجال في المشاركة في مؤسسات السلطة السياسية التنفيذية، بينما لم يكن أي مشاركة سياسية ملموسة للمرأة، وندر مشاركتها في أجهزة السلطة التنفيذية. فالفترة الأولى التي منحت المرأة الفلسطينية حق المشاركة السياسية تمثلت كانت في عام 1955 أثناء أول انتخابات بدنية في الضفة الغربية. ولكن أكسبت النساء الفلسطينيات خبرة سياسية غنية من خلال مشاركتهم في النضال الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي، سواء من خلال انضمامهن للفصائل الفلسطينية، أو عبر عضويتهم في المؤسسات والاتحادات الجمهوروية التابعة للكت الفصائل.

كان دور المرأة الحزبية مهمًا منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، فإضافة إلى المهام الحزبية الرئيسية تكون مهامها الرئيسية في المنظمة الجمهوروية السياسية إضافة إلى هذا الدور تؤدي دورًا آخر وفوقًا لوقوعها في المجتمع. أي تمارس المرأة في معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية أكثر من دور في الوقت نفسه. تقول إحداهن:

"كونت امرأة فلسطينية الأولى في قيادة المنظمات السياسية الحزبية، في الحقيقة، إضافة إلى الدور المكافحة للمرأة في قيادة المؤسسات المدنية للمنظمة الجمهوروية الفلسطينية في الحرب، وأيضاً، عاملًا فيجب أن تكون عضوًا في الكتلة العملية، وفي النقابة، حتى في مستوى أن أرشح نفسها لعضوية اللجنة التنفيذية للنقابة، ولأن زوجة سجين فلسطيني أيضًا عضوة في لجنة أمبات معقلين... إضافة إلى عملها خارج المنزل (كموظفة أو عاملة) وعملها المنزلية ورعاية شؤون الأطفال، وما تكلف به من الحرب، حيث تزيد أعباء المرأة حمضًا من نتائج مشاركتها في العمل الحزبي." 

شكلت النساء الحزبيات قوة مهمة ورئيسية خلف الانتفاضة، كما أدين دورها موجها نحو نشاطات السلام. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء في النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي ذروتها في فترة الانتفاضة الأولى. رغم أن الغالبية من النساء كانت منتميات للأحزاب السياسية بسبب أن أحد أقاربهن الذكور عضو في ذلك الحزب، إلا أن هناك نسبة لا تأس بها من النساء اللواتي اتمنين إلى أحزاب سياسية مختلفة عن اتحادات الرجال الأقارب (الزوج، الأخ، وغيره).

في دراسة ميدانية أجريتها في شتاء 1995/1996، قالت أربع نساء إنهن يودين ويعترنن (فتيح) لأن أخواتهن أعضاء في الحركة، وقالت أن الاختلاف بين أزواجهن أعضاء في الحركة، ولثلاث نساء لأن أبناءهن أعضاء في الحركة، كما أكدت أولئك النساء بأنهن غير عضوات في الحركة. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤيدي الحركة الإسلامية، معظمهن متضامنات مع أزواجهن أو أخواتهن المعنين للحركة، ما عدا واحدة كان اختيارها ذاتيًا.
وكان واضحاً لدى المؤيدات للفضائل البسيارية أن معظمهن غير عضوات، ففي أصل 17
ارتأى أن فقط حمس النساء حريات، وأنهنن المباشرين من الذكور أعضاء في نفس
التنظيم. بينما ساعدت النبلاء الأخبار البسيارية لأن لم أن أشار مباشرين فيها، وبعضهم
أشار غير مباشرين أو أصابع لأعضاء حريات، ومن أجل حريات الحرب وكن يفقدهن كل ما
هو مطلوب منها عبر نشاطهن الفعالة داخل الأطر الجماهيرية.

تلك النسوة ليس أقل تحسناً في العمل السياسي من النساء الحريات، فمن رافق الدور
الوطني والجماعي الذي كانت تؤديه أولئك النساء غير المنظمات في الأحزاب، وخاصة
الشباتات مهن، لا يمكن أن يسربه الشكل بأنهن لسن حريات، فكانا ولاهن ودافعهن
عن موافقة بسرقة الحرب تشير إلى ارتباط وثيق مع الحريات. والبابوات والأعمال التي
كانت تقوم بها بعض النساء غير الحريات لا تقل أهمية عن ما تقوم به النساء الحريات.
أتذكر مثلاً على ذلك ما قامت به تلك النساء في إدارة وتنظيم المجلة الشعبية ولجان الأحياء،
بل كان دورهن في الشارع أثناء المواجهات والمصادمات مع الجيش الإسرائيلي أكثر بروزاً
من بعض النساء الحريات خاصة بالقيقايات مهن اللواتي تجنبن ذلك تحسباً من الاعتقال
وحفظاً على الأمن الحربي.

أبرزت الدراسة المشتر إليها أعلاه أن البعض من النساء اللواتي عبرن عن تأييد أو ولاء
لإطار سياسي ما، أكذب أنهم لم يشاركن ملائقة في أي نشاط جماهيري معنٍ كالنظامات
والجماعات أو الأحزاب الوطنية، حتى لم تكن أي منهن عضوات في المنظمات النسائية
الجماعية، ومعظمهن من زوجات وأمهات المتقلبين، وتحديداً الكبار في السن، رغم
ذلك كان له دور سياسي تميز بواجهة من مبادرات ذاتية. فقد أدين دوراً بطولياً بتصنيب
أنفسهم كمستشار وافق من أجل حماية أمن جماليت الأسرة الحريات (الأزواج والأبناء والأروع)،
حيث يكونن بحرية المنازل التي يحترمون بها المنازل أو تعقد فيها الاجتماعات
السرية، وإخفاء الوثائق السريّة، وتخفيف من الرقائق.

لا يمكن أن أقف مكتوف الأيدي وانتظر إبني حتى يكلفني أن أقوم بهذا أو ذاك، فعندما
أراه مع زملائه في المنزل يبحثن وراء الأبواب المغلقة، فهم يطلبوني أن أقوم بأمر
ونتقس، فأقوم فوراً بمرافقة الطريق واعتهذ عن استقبال الضيوف من الجيران والأقارب. أقوم
بإعداد الطعام والشراب الساخن لأبي ورفاقه. وعندما تأتيهم في المنزل أكون متواجدًا،
واتنهن من شباك إلى آخر، ومن الباب الأمامي إلى الباب الخلفي، أعلن من ردهة الباب
لأتيك أن مقبل بالمفاجأة. وعندما ينفض الاجتماع أسرار لتنظيف الغرف وإخفاء أي أوراق
ووثائق مناسبة. لا تدمات الوقائع في الليل طالما حياتنا خارج المنزل، أو إذا سمعت صوتاً
غريبة في الحير. هذا عدا فترات الاعتقال فائناً متفاوتة في المنزل من بثوان الزيارات
والمحامي والطبيب وتدبير الاحتياجات السجينة. سواء كان أبي معتقل أو محروراً، فأنا أجد
نفسي مجندة في الحرب الذي ينتمي له ولن، دون أن أكون عضواً أقوم بمهام أشعر أنها ملزمة علي، وهو الدور الذي استطاع القيام به، فحماية أبنى هي حماية للحرب وحماية للوطن. كما أنني لا أتردد في حماية الشباب في حال حدوث صدامات في الشارع، فكل الشباب مثل أبني.

نقتلت أولئك النساء النضال الوطني والسياسي إلى منازلهن - أي حول منازلهن إلى مجال أو حيز عام - ليثبت أن تقسيم حقول الحياة الإنسانية إلى فروع: العام والخاص. وعذر عن الحقيقة. فالعمل السياسي لا يقتصر على ميدان دون الآخر، والمرأة قادرة على أن تشارك في النشاط السياسي في الميادين العام والخاص. وهذا ما برز خلال الانفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى، حيث تضاف إطراف المرأة في العمل السياسي الوطني ليصل ذروته في السنوات الأولى والثانية من الانفاضة، والنساء اللائي لم يشاركن بشكل مباشر في العمل الوطني السياسي، عبرن عن المشاركة وهم في منازلهن، فالأخلاق الوطنية، وأروء الفرق الضرورة، وحِيَاقَة الملابس الصوفية للمعتقلين الأيمنيات كانت جميعها نتجت من قبل النساء القاعدات في منازلهن، إضافة إلى ما كان يقر به من تبكير المواد الغذائية للمناطق المحاصرة والمطولة أميتها أو للشام المطرادين، كذلك تشير معطيات البحث الميداني المشترك إلى أعلاه أن حوالي 50% من النساء في عينة البحث اقتفت منازل أكثر من مرة من الجيش والمخابرات الإسرائيلية من أجل تقييم المنزل أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، وهذا جعلهن يتحسن في المواجهات مع الجيش، ويعيدن على أساليب التفاوض والتحدي والدفاع عن أسرهم ومنازلهن.

وقع الأحزاب والتنظيمات على مشاركة النساء السياسية

لا بد من ربط قضية المرأة في الحزب السياسي بالوضع العام للمجتمع، وفي تركيباته الاجتماعية والسياسية، ومبدأ الفكر الذكوري في المجتمع ومؤسساته، والتي يشكل الحرب جزءاً منها. اتضح من خلال البحث الذي أجريته على مجموعة صغيرة نسبياً من النساء أن هناك تأثيرات إيجابية للأحزاب على النساء لا يمكن تجاهاها. ولكن التأثيرات السلبية أعمت بشكل أوضح وشملت كما أكبر من النساء بعض النظير عن علاقةهن بالأحزاب.

أولا، التأثيرات الإيجابية:
كان للأحزاب الفلسطينية وتحديداً اليسارية منها دور مهم في تشجيع النساء بالانخراط...
في العمل الوطني السياسي، استناداً للفكر اليساري هدفت تلك الأحزاب إلى خلق منظمات ذات برامج نسائية محددة، تعمل مع القاعدة النسائية العربية في الريف والمدن ومختلف المدن. وفعلاً شجعت تلك الخطط النساء بالانتماء لتلك الأحزاب بأطرها الجماهيرية. وركزت هذه التنظيمات على عملية التحرر من كافة أشكال الفهر والاستغلال. ودفع ذلك أعداد كبيرة من النساء غير الحزبيات للانضمام للمنظمات النسائية الجماهيرية. وأصبحت الأطر النسائية واسعة الانتشار ونتيجة أفقياً وعمودياً وظهرت تطورات لدى جمهور النساء العريض في مواجهة النظام الديموقراطي، حتى أصبحت تلك المنظمات تفوق في حجمها وقدراتها القيادية للمنظمات الجماهيرية الذكورية.

أكسب الدور الوطني النضالي الذي قامت به النساء في فترة الانتفاضة النساء الحزبيات مهارات قيادية من نوع كان في السابق حكراً على رجال الحزب وحدهم، ولا سيما النخبة التي توجها النبيتساء في قيادة الحزبين أثناء انتقال الكواكب في معظم التنظيمات الفلسطينية (فترة ذروة الانتفاضة)، مثل صياغة البيانات والخطط والإستراتيجية وإدارتها وتوجيه العمل الحزبي على المستوى الوطني. وأثبتت تلك التجربة أن النساء لديهن مقدرة على إدارة دفة الحزب وتوجيه العمل النضالي والجماعي. وهذا ينمو لدى النساء مفهوم المشاركة السياسية، سواء المشاركة المباشرة أو المشاركة بالإبادة، كما نمت الظاهرة الحفاظ على خصوصية المرأة. رغم ذلك برت فجوة بين مهام المرأة كقائدة جماهيرية ومهماتها في الحزب ومهماتها داخل المنزل.

بشكل عام أسهمت النساء في النضالات الأولية، وأظهرت حضوراً فعالاً مكثفاً في النضال الوطني والسياسي في تمكين النساء وتنمية مواقفهم في عائلاتهن وفي مجتمعهن. ولكن كان تأثير الحزب إيجابياً بشكل أكبر على النساء في الصحوف النضالي الأولى، ونوعاً ما لدى بعض الكواكب الرامية. حيث إن الدور الذي أقيمت بينهن حق للمهنية النسوية وعلاقات النوع الاجتماعي، وتبني النساء من النساء الحزبيات القيادات توجهات جديدة أكثر شمولية وقودة على الربط بين ما هو وطني وسياسي واجتماعي.

ثانياً، التأثيرات السلبية:

تدريب النساء الحزبيات أو المنظمات بالأطر الجماهيرية على أساليب العمل النضالي، والذي يدوره أسهم في تعيين وتوجيه قدراتهن، ودورهن في المجتمع. وقد استطاعت النساء الحزبيات والأطريات في المنظمة الجماهيرية تعليمهن طرق عمل وأفكار نموذج لقيادات الأحزاب من الدور. فكثر من الأفكار النسائية قمعت، ووجه الحزب عمل منظماتهم النسائية ليتركز حول الوظائف النسائية التقليدية (الحياته،رعاية الأطفال، والرعاية الصحية، ومحو الأمية والإنتاج الغذائي) وإعدادهم للمشاركة (كقاعدة حياة) في المقاومة الوطنية، أما متابعة
قضايا المرأة الاجتماعية والحقوقية فلما يحظ باهتمام كاف في داخل الحرب
بعد اتفاقية أولو اختلفت نسبة النساء في الأحزاب السياسية وتحديدا البياري منها
وتعكس ذلك على المنظمات الجماهيرية. يعزى تضاؤل اهتمام النساء في العمل الحربي
السياسي والجمعي وتراجع نسبة النساء في الأحزاب إلى عدد من العوامل، أهمها:
ولاء هيئة الرجال على الأحزاب، تجلى هذا في الهيكلية الداخلية للأحزاب. فندر
تواجد النساء في الهيئات القيادة الأولى للحزب (المكتب السياسي واللجنة المركزية)
علما أن في بعض الأحزاب تقارب نسبة النساء إلى الرجال. فإن وجدت نسبة من النساء
في اللجان المركزية في بعضها هذا التواجد أو يغيب عن المكاتب السياسية. وكما ذكرت
في السابق فإن الاعتراف بدور وقادرات النساء السياسية يحدث فقط عندما تتعرض البلد إلى
احدث أو تنبؤ ثورة قوية ضد المحترق، هنا فقط يدرك النظام البترولي الكنص الآخر
من المواطنين وتضارع القوى البترولية على تعبئة وتحدين النساء، وصبر المعنويات
والمحرابات محلية، فوزول الحواجز والعمولات من أمام النساء، ويسمح لها بمشاركة
الرجال في دورهم ومهامهم في المحال العام. وهذا ما لمسنا في الحدث عن المشاركة
في النضال الوطني أعلاه، فإن النساء سواء الحزبيات أو القريبيات من رجال الأحزاب أدين دورًا
orecenti وربما في الدفاع عن أمن الأحزاب والحماية الرجال. فكانت تكلف النساء بهمًا
أي أكثر سرية وخطورة من مهام الرجال، بحجة أن النساء أقل عرضة للإعتقال، وكثر من
 النساء حرص من العضوية الحزبية بسبب تحملهن مهام سرية أكثر خطورة، وارتباط بعلاقة
فردية مع الحزب خارفة من تعرضهن للإعتقال أو الملاحضن بأمان الحرب.
تعرف الكاتبة كاثرين باري الوطنية (القومية) بأنها وفاء لأرض الأم، مقابل ضمان
الحقوق والامتيازات لمواطنيها. ومن جهة ثانية تشير إلى أن الولاء بعد ذاته بطريركي،
وهو تخوال وحماية لحقوق وامتيازات الرجال من الرجال والرجال، وهي بمثابة رابطة
أخرى. حتى إنه في ذروة امتناع النساء في النضال الوطني والدور الذي لعبته، وتم إصدار
هذا الدور في خطاب المرأة الوطنية الذي يذكر النساء فقط كامهات وزوجات وأحوات
المواطنين، أي تابعات الرجال، وليس كذوات إمكانيات. وأشير في هذا السياق إلى نصوص
البيانات الوطنية التي كانت تصدر عن قيادة الانتفاضة الممثلة للفهنة التنظيمات الفلسطينية،
التي كانت تتجنب قضايا النوع الاجتماعي ودور النساء، وتقلل من أهميتها وتذكر فقط
نساء كامهات وأحوات وزوجات وأنبات الأطفال، مجاهذة الدور العربي الذي يعبه النساء
في مختلف المجالات. فمظاهر الإقصاء يركز ضميا على بينة العلاقات الاجتماعية التي
يتعذر على عدم المسافة، ولكنه - كما تنصه الباحثة نهائ البيومي - يتجاوز عند المسافة
ب rencont إذا ما معنى جديدا، يعبر عن القلق الجماعي في مواجهة التغيرات، التي هي في طور
الصيرورة، أكثر من تغييره عن ثبات في وضع المرأة.
الحضور المتبع غير جوهر النساء في المجال العام ويبرز عدد من النساء القيادات وذوات المهارات والكفاءات النوعية شكل تهديداً للنظام الديموکراتي، حيث بدأ واضحاً أن النساء قادرات على مكافحة الرجال والتفوق عليهم في المجال العام. وبعد اتفاقية السلام عندما بدأ يظهر في الأفق بوادر الاستقلال الوطني وإقامة الدولة كان لا بد من تحجيم النساء إبعادهن عن الحلبة السياسية. ومن هنا بدأ تثار مظاهرات بجعلتها رفعها الأحزاب السياسية وخارقة السياسة منها الداعية إلى تحرير المرأة وإدماجها في العملية السياسية.
وبالفعل بدأ وبشكل متغير، تحجيم دور النساء وسحب حقوقهن التي أكسبتها عبر ثلاثة عقود من النضال الوطني. فالأحزاب السياسية لم تتحرك ساكناً أمام محاولات التيار الإسلامى المتزامنة تحجيم دور المرأة في الشارع. لقد كان تميل الأحزاب لعدم الدخول في
صراع مع التيار الإسلامى انعكس سلبياً على المشاركة السياسية للمرأة.

اليوم تقع الأحزاب السياسية التي نالت برامجها بتحري المرأة وإدماجها في العملية التنموية، وأصبحت تخبطة وتعتيم النساء في حقوقهن البنائية الوطنية، متجاهلة ما يحدث دون مساندة للمرأة في مواجحة القوى الديموکراتية الوجودية. طبعاً لأنها ليس في مصلحة الأحزاب في المرحلة الحالية أن تتصادم مع تلك القوى، بل تتحالف معهم، حتى ولو كان ذلك على حساب مبادئ الحزب وأهدافه، فبالتالي تكون النساء الضحية.

القول بالأمر الواقع أم خلق البدائل

من الضروري فهم التركيبات الاجتماعية التي تشكل عوائق أمام النساء، حيث تولد قلة مهنة السلطة أو بحث عن منصب سياسي. هناك عدد من العوائق البنية التي تحد من مشاركة المرأة في ميدان العمل السياسي، منها أنماط تقييم العمل بين الجنسين، وتلعب المعتقدات الدينية ومؤسسات أخرى دوراً مهمًا في تبنيت هذه الأنماط. وستخدم الانتقلاة للتعليم والتدريب كممر لعزل النساء عن المواقع السياسية. كما أن التشريعات والقوانين المعقول بها من أهم العوائق التي تحد بشكل كبير من مشاركة المرأة السياسية.

هناك قضية أخرى تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي تتمثل في الأعباء المثلية التي تقع على كاهل النساء والعاملات منهن خصوصاً. وتجبر النساء على القيام بالأعباء المنزلية حتى ولو كانت في موقع سياسي متقدم، بينما يعتبر الرجل مهاره السياسية منفصلة عن الأسرة.

تقول الكاتبة البرازيلية سونيا ألفاريس: إن الدولة إما أن تكون آلياً للتغيير الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية السلطوية على النساء. "فدول العالم الثالث التي تمررت من الاستعمار
أدت فيها النساء دورا مميزا في حركة التحرر الوطني، نصر نسائها على مباشرة المباشرة في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجال، وتعلق النساء أمانهن على الدولة كونهما تمثل لهن أهمية حاسمة في تحقيق مبادئ الحياة العامة والخاصة. بالفعل فإن العديد من الدول الحديثة التي تحترم الاستعمار وضعت النساء في الميادين العامة من خلال سن القوانين، واسؤستراتيجة التعليم العام للإناث، وصراعات قوانين تحترم المساواة بين الرجل والمرأة، والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية. ورغم ذلك بقيت المرأة أصغر الممارسات التقليدية البتريركية التي تمثل بالأزواج والأباء وبقايا ذكرى العشيرية.

هل يمكن أن تشكل تنظيمات المجتمع المدني بديلاً للدخول النساء في معركة الحياة السياسية، وكمسرح للمساواة ومشاركة سياسة كاملة؟ يكمن الخطر في ظاهرة غير مرتبة في تنظيمات المجتمع المدني في الزي الوطني أو المدني أو الثقافي التي يقودها ويوحده الرجال. لذا أشك بقدرة منظمات المجتمع المدني وحدها على مساعدة النساء في الحصول على حقوقهن، وٌهل حشد القوى والطاقات النسائية بأعداد واسعة في الأحزاب السياسية يمكن أن يساعد النساء في الوصول إلى مواقع صنع القرار، وتحقيق مشاركة أوسع في حقن السياسة؟ والسؤال هنا هل فعلا يبرح رحلات الأحرار بهذه الخطة ويفتحون الأبواب على مصاريعها للنساء على قاعدة المساواة الكاملة والنامية؟ هل هناك استعداد لتغير بعض الأحزاب تغييرا جذرية حيث تضمن مساواة الرجال والنساء في كافة هياكل الحزب وقوائمه الانتخابات؟

أمر آخر لا يقل أهمية هو تبني الحزب لبرنامج نسوي بشكل يضمن إسهام الحزب بكامل أعضائه في مناصرة قضايا المرأة ليس فقط بالقول، بل بالمسار العملية وعلى كافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية وفي المجالات العام والخاصة. ضمن هذه المعطيات فقط يمكن للنساء أن يضمن حقوقها سياسية كاملة، علما أن هناك شكوكاً في تقبل الأحزاب السياسية لهذه المطالب، حتى لو تساوي عدد النساء بعدد الرجال في قاعدة الحزب. فالهيمنة الذكورية لا تقبل المساواة النسائية على المناصب القيادية، لذلك لا يتواجد الرجال الحزب عن خلق المبادرات والأعراف من أجل إبعاد النساء عن حلبة المنافسة وعن الوصول إلى السلطة السياسية.

حزب نسائي مستقل

ما زال الخطاب الذكوري مهيمنا على مؤسسات المجتمع المدني، وتحديدا داخل الأحزاب السياسية، التي تتضوي على أشكال وآليات مختلفة للإعجاب، والحل الوحيد
الذي يُتضح مشاركة واسعة للنساء في العمل السياسي هو تشكيل تنظيم سياسي نسائي مستقلًّا، أي أنى أريّ ضرورة إعادة النظر في الدور السياسي للمرأة من منطلق وجودها كمرأة. ويرأي بشكل التشكيل السياسي للمرأة المجال الوحيد الذي يمكن أن تتاح فيه الفرصة لأعداد كبيرة من النساء للمشاركة الرسمية بالعمل السياسي، حيث يعلو صوت المرأة، ويصبح مسموعًا في المجالين العام والعسكري، وأثنى هنا مع نهى يومى:

"نهدف خلق منطقة جديدة، تتلاّم الفراغ الذي وله الخطاب المهم للمحترمة. لكن لا يمكننا الدخول إليها من فكرة الإلغاء، التي أعاني منها على كل الصعد، كفكرة الثورة التي تلغي ما قبلها... وفكرة التسلط، بحيث هناك دائما - شخص واحد أو عقيدة واحدة يمكنها الحقائق".

لا أطلب بالغاء العمل المشترك بالرجل في الميدان نفسه، ولكن أحد أن التنظيمات المستقلة يمكن النساء من أن تخوض الانتخابات بقوائم تتنافس مع الرجال كمجموعات وليس كأفراد. كما أرى أن التنظيمات النسائية المستقلة لديها إمكانية النجاح في طرح برامج ذات رؤية شمولية للربط بين مفاهيم الوطن والسياسي والإجتماعي، فالنساء وحدهن قادرات على رؤية العمل السياسي في مختلف المجالات الحياتية، وكونهن غير الحياة في مختلف ميدانهن الخاصة والعامة، ويعبر أن السياسة موجودة في كل الميدانين. فالعمل السياسي ليس حكرا على الرجل، ولا يقتصر على ميدان دون آخر من ميدان الحياة الإجتماعي.

أرى في التنظيمات النسائية المستقلة تدفع أعدادا كبيرة من النساء للمشاركة في العمل السياسي بفهمه النسوي الذي يشمل مختلف الميادين الإجتماعية، ويمكن للتنظيم السياسي أن يحقق نجاحا إذا استوعب النساء من كل الفئات والشرائح الاجتماعية. وتنظيماتها المستقلة تمكن المرأة من إعلان صوتها، وتمثيلها إنجاز حقوقيها، وتستغني النساء عن نظام "الكوتا" (الخصاص) وتستغني من خوض المعركة الانتخابية سواء البرلمانية أو الإقليمية وغيرها بقوائم مستقلة عن الرجال.

طبعا الأمر ليس سهلا في تشكيل التنظيمات النسائية السياسية، فالعملية معركة بحد ذاتها. وبالنسبة للنساء تعتبر مرحلة تدريبية جيدة، هذا إذا كان فعلا هناك استعداد للمبادرة وإطلاق العنان لتشكيل مثل تنظيمات كهذه. ربما يرى البعض أن الظروف غير مواتية للتفكر في ذلك، ولا بد أولا أن حشد القوى لإنقاذ ما تبقى من فئات أحرابنا السياسية التي ما زالت تلقف أنفسها. وربما تعلو بعض الأصوات مرحية بالدليل وتدفع إلى التنفيذ الفوري، وأصوات أخرى تهجم وتكيل الاتهامات، كل ذلك محتمل... ولكن لا بد أن يكون هناك طرح جديد، وأفكار جديدة، ولا بد أن يحدث التغيير.

وفي الختام فإن المشاركة في التضال الوطنية السياسية قد حررت المرأة الفلسطينية من
السيطرة الأبوية فرضية لم تثبت، صحيح أنه في خضم العملية الثورية كان ذلك حقيقة، واستطاعت النساء تحدي نظام النوع الاجتماعي، وتثبيت الهيمنة البطريركية، ولكن ذلك سرعان ما تلاشي في مرحلة ما بعد الثورة. فالمرأة الفلسطينية لم تتحرر من بنات البطريركية ونظام النوع الاجتماعي المتحيز لا في أثناء انخراطها وتجندها في العمل السياسي والوطني، ولا في المرحلة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات السلام.

المراجع:

1. بعد اتفاقيات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أسلوب عام 1993.


المراجع السابق


11 إصلاح جاد، 1998 سبق ذكره ص. 319.

14 فدوى اللبدي، إقتباس من أطروحة الدكتوراه:


11 المراجع السابق، ص. 126، س. 1-7.

11 هذا نص حرفي لتسجيل مقابلة مع أم معتمل أجرتها عام 1995، تم نشره.

14 فدوى اللبدي (1998) ذكر سابقا

ندوة عن المرأة في الأحزاب السياسية عقدت في مركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت ربيع 1999، شارك فيها كل من أم معتمل شريشة، وربما يدب وسهام برغوثي.


11 انظر:


11 النهى اليومي: المكتب في الزمن المكتوب (مراجع سابق).

11 المراجع السابق.
"سوسپلوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال
انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود"

حسن أحمد لدادة، حزيران 2003، جامعة بيرزيت،
كلية الدراسات العليا، برنامج علم الاجتماع.

هذه دراسة بحث تتناول واقع القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين وسماته، قدم استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. وقد تم وضع عناوين فرعية، وإضافة المراجع للفصل من المحرر. وقد تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في إنتاج وإعادة إنتاج المشروع غير المنظم، وفي العلاقة المتبدلة بين المشروع غير المنظم والعائلة الحاضنة له خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وانطلق دراسة من فرضية أن سمات المشاريع القطاع غير المنظم تعطيها ميزاً قوية على التكيف مع ظروف الحصار الإسرائيلي، كما تمنحها مرونة كبيرة في إعادة إنتاج المشروع.

تتأثر قدرة المشروع على التكيف بالهدف من إنشاء المشروع، ومكانه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباطه بالعائلة، ويربط المشروع بصورة خاصة بتركيبة العائلة النوعية والعمرية، ونسبة الأسرة الاقتصادي، وتختلف آليات توظيف العائلة لهذه المشاريع في تكيفها مع الظروف الصعبة حسب نوع المشروع، وحجمه، والهدف من تأسيسه، وترتبه أيضاً بحجم العائلة، وتركيبها النوعي، ودورة حياتها، وتوفره.
الفرصة لدى العائلة التي لديها مشاريع صغيرة ومؤقتة لتشديد الاستغلال الذاتي أكثر من المشاريع الأخرى، بسبب ارتباط المشاريع الأولى المكاني بالمنزل، وطابعها الكنافي، وتوفير لديها مرونة كبيرة لتغيير شكل النشاط. وتتم مشايخ المشاريع المجموعية الأولي إلى أشكال تكيف أخرى، مثل تقليص الإنتاج، أو تحفيز الأسارع، أو التعاون مع مؤسسات أخرى. وقد تتحول الأورشة التي تعمد في مدخلاتها ومخرجاتها على السوق المنظمة، أو على الاقتصاد الإسرائيلي إلى عبء على العائلة.

وأظهر قسماً تطور المشاريع المحوّلة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية ارتباط إعادة إنتاج هذه المشاريع بحماية من العوامل الداخلية والخارجية. وترتبط العوامل الداخلية بسمات المشاريع المحوّلة، فيما ترتبط العوامل الخارجية ببيئة العامه المؤثرة في هذه المشاريع. وتمثل هذه العوامل في الهدف من إنشاء المشروع وكيفه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباط المشروع بالعائلة.

الأسرة ومشروعها الصغير

كانت المشاريع التي أنشأها أصحابها نواة لمشروع استثماري، وهي في العادة منشآت وورش وعمليات صغيرة، يسعى أصحابها إلى تطويرها، وتتعلق عليها الأسرة آمالاً كبيرة، أقل مرونة في تعاطي الأسرة معهما، وأظهرت الأسرة إصراراً على استنفاد فرص إقبالها قائلةً حتى لو تراجع دخلها كثيراً. فيما كانت المشاريع التي تقع على هامش العمل المنزلي، أو الأنشطة التي أنشأها أصحابها كأداة لتفكيك الفقر، بشكل عام، والأنشطة الماضية التي تستهدف زيادة دخل الأسرة، ذات طابع مؤقت، ولديها الأسرة مرونة كبيرة في التعامل معها، لدرجة تحلية عنها، والانتقال السريع بين حملة من الأنشطة غير المنظمة التي لا يجمعها جامع، إلا إسهامها في توفير دخل، مما قلل للأسرة.

وتتحل درجة ارتباط المشروع بالسوق المنظمة، من حيث التزود بالمواد الخام أو تصريف منتجات ومحميات المشروع، أهمية كبيرة من حيث التحكم في إنشاء المشروع، أو في التقوير في مصر، وبخاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويرز بصورة خاصة تأثير إجراءات الاحتلال في المشاريع التي ترتبط بالإقتصاد الإسرائيلي، سواء مشاريع التعاون من الباطن، أو المشاريع التي تعتمد على المواد الخام القادمة من إسرائيل، أو غيرها. ومعظم المشاريع المحوّلة المرتبطة بالسوق الإسرائيلية، أو ذات الارتباط الكبير بالسوق المحلية هي من قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، مثل المحيطة، وألمينيوم، ومشغل التواليات، والمعهد الصغير.
تقوم علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة له، فمحارب العائلة تجاه المشروع تتأثر بسمات العائلة صاحبة المشروع وتزكيتها الوعية والعمرية، حيث يتحكم تركيب الأسرة وحجارتها في خيارات الأسرة، على مستوى اختيار المشروع واستمراره، وبخاصة مع وجود محددات ثقافية واجتماعية للأنشطة التي يمكن أن يزاولها كل من الجنسين، وأين يمكنهم مزاولتها. ويقدم المشروع وظائف مهمة للعائلة، تمثل في تشغيل الأيدي العاملة الموجودة في العائلة، وفي توفير دخل رئيسي أو ثانوي لها. واتخاذ الأسرة للمشروع غير المنظم آلية تكيف مهمة تسهم لها بالتأقلم مع طرورها الصعبة، وب侦ورة عامة، توجد علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة.

امتصاص العماله الفائضة

في الوقت الذي أبرز مسار هذه المشاريع خلال الانتفاضة اتفاقاً مع التوجهات النظرية، التي ترى أن القطاع غير المنظم يتسع في ظروف عدم الاستقرار، فقد أبرزت، أيضاً، خصوصية في سياقها، وتمثلت هذه الخصوصية في التأثير السلبي في قطاع المناشط والأنشطة الصغيرة، بصورة عامة. أي أن ظروف الانتفاضة أبرزت دور القطاع غير المنظم كأسفحة امتصاص للعماله الفائضة، وآليه تكيف تحلها إليها الأسرة للتخفيض من فقرها، الطارئ والمؤقت، أو الدائم والبنوي، أو بوصفه آلية لزيادة الدخل من خلال البحث عن عمل إضافي، كما يظهر في الدراسات المتعلقة بغرب إسرائيل.

المشاريع الصغرية والاقتصاد الإسرائيلي

وأبرزت الدراسات النظرية ارتباط القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم، وبالتالي. ويتجلى ذلك في تقدير القطاع غير المنظم خدمات مهمة للقطاع المنظم، على مستوى تزويده بالسلع والخدمات الرخيصة، وتسريعه الميادين، أو مستوى معين من الميادين. لكن واقع مشاريع القطاع غير المنظم المدرجة أظهرها ارتباط تطور القطاع الأهم من بين قطاعات الاقتصاد غير المنظم، وهو قطاع المنشات والأنشطة الصغرية، بالقرار السياسي الإسرائيلي، وهو ما خرج عن سيطرة المجتمع الفلسطيني وسلطة السياسة. وما يسمح بذلك طبيعة التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

فقد تبين وجود أنشطة اقتصادية غير منظمة ليس لها علاقة بالاقتصاد الفلسطيني، إلا من
حيث مكان وجودها واستغلالها المادي العام للمواطنة الفلسطينية، وهي في المحصلة استثمارات إسرائيلية، وتعود إلى السوق الإسرائيلية، وبعضها مجرد وجهات عربية لاستثمارات إسرائيلية. كما توجد أنشطة أخرى تتمثل في وجودها واستمرارها في الوظائف التي تؤديها للاقتصاد الإسرائيلي، مثل مشاريع التعاون من الباطن.

وأبرزت هذه المشاريع تأثير أشكال تكيفها بالبدائل المتاحة للأعمال، والمتعلقة بتركيبة العائلة المدنية، من حيث عدد الأفراد القادرين على العمل، ومهاراتهم، ومهمتهم والأعمال التي يمارسونها. وتتأثر، أيضًا، بشبكة علاقاتهم، ومكانة العائلة الاجتماعية، ودور المشروع في تشكيل هذه المكانة. وتأثر القرار حول مشروع، أو مشاريع العائلة، بنتائج ذلك في إعادة إنتاج العائلة، بما فيها إعادة إنتاج مكانتها الاجتماعية. لذلك، نلاحظ مرونة كبيرة لدى العائلات القلبية في تغيير مهن أفرادها، أو مشاريعها، بما فيها استخدام قوة العمل المتاحة لها في أعمال لا تلبي متطلبات اجتماعي جيد، مثل رعي الغنم بالأجرة، أو بيع منتجات الطبيعة، أو القيام بأعمال التنظيف.

المشاريع الصغيرة والفقر

أظهر سلوك المشاريع المبحوثة اتفاقاً مع التوجهات النظرية التي ركزت على دور القطاع غير المنظم مهم في امتياز قوة العمل، وبخاصة في المشاريع الخدمية والتجارية، وكذلك دورها في التخفيف من الفقر، حيث مثلت المشاريع غير المنظمة خياراً رئيسيًا، وفي أحيان كثيرة، ملاذاً آخرًا للعائلات القلبية، وبخاصة المشاريع المرتبطة بالمنزل، ومشاريع الخدمات المستقلة، المتمثل، بشكل خاص، في أنشطة الباعة المجولين، والبساطات "الطيارة"، التي تبدلاً السلع التي تبيعها، وتبدل أماكن وجوهها.

وبهذا تتفق مع الدراسات المختلفة التي أكدت ارتباط هذه المشاريع بانتشار الفقر والبطالة، مثل دراسة الأسوكا (2000).

أظهر تعامل الأسرة الفلسطينية مع مشاريع الصغرى، وبخاصة قطع العائلة الصغرى، وغيرها من المشاريع الصغرى، تأكيداً على الاستنتاج الذي سجله ناصر (1999) في دراسته عن المشاريع الصغرى في شمال الضفة الغربية، من أن هدف المشاريع الفلسطينية الصغرى هو البقاء فقط، واستمرار عملها في السوق، مؤكداً أن مقياس النجاح هو تباونها في السوق، حيث تتمثل الحياز في تقليل عامل الورشة، والنقل من الضغط عليها بتقلص إنتاج الأسرة، و삼 استخدام قوة العمل العائلية بعونها فيها.

لمسة الدراسة تعدد أشكال التكيف التي اتبعتها المشاريع المختلفة على مستوى
المشروع الواحد، وعلى مستوى العائلة الواحدة، حيث جرى الجمع بين توزيع قوة العمل المتاحة للعائلة، بما يتسجم مع إمكانيتها المادية، وتقييم استهلاك العائلة، والاعتماد بالاقتصاد المنزلي الموجه واستهلاك الذاتي. وقدمت الحالات المدرسية مؤشرات على درجة من التناغم في استخدامها لهذه الإجراءات، وهو ما يتطلب دراسة الموضوع من زاوية مغايرة وبمنهجية مختلطة، تركز على كيفية، وشروط استخدام الأسرة للمشروع غير المنظم.

كالآلة تكيف، في إطار إعادة إنتاج الأسرة الفلسطينية في ظروف الحصار الإسرائيلي.

معرّفات موضوعية

يثير سلوك المشاريع المبحوحة خلال الانضاجة تساؤلاً مهماً حول أحد الأدوار التي تركز عليها الدراسات المتعلقة بالقطاع غير المنظم، وهي تقنية كهف أحد الأفكار الريادية والطويلة في الاقتصاد، ومصدر مهم للحصول على الخبرة المهنية وتطويرها، مما يجعل منه القطاع المسؤول عن إضفاء طابع ديموغرافي على اقتصادات بلدان العالم الثالث، وتشير الدراسات، في هذا المجال، إلى قطاع المنتشات والأعمال الصغيرة (مانظر) على سبيل المثال:

الأسبوكة، 2000، و الأسبوكة، 2001). وعلى الرغم من توافر الإشارات الداخلية المهمة التي تسمح للمشروع غير المنظم الفلسطيني للعب هذا الدور، وbicائية مرونة الكبيرة الناتجة عن تدبي تكثيفاتها وتشييدها، واعتمادها على العائلة في توفير التمويل والتشغيل والتسويق، وإن كان بدرجات متغيرة، فإن لا يمكن الإضطلاع بهذا الدور، ويعود ذلك إلى أنه يعاني من معرفات مهمة تمنعه من لعب هذا الدور، وهي تتعلق، تحديداً، بطبيعة ارتباطه بالقطاع المنظم المحلي، وطبيعة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وطبيعة تبعية الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

بين سلوك معظم مشاريع قطاع المنتشات والأعمال الصغيرة تراجعًا في أدائها، وتحول بعضهما، بما ما إلى عبث على الأسرة. فهذه المشاريع تتقدم، عادة، للروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي، فهي مرتبطة بالاقتصاد المحلي، إما مباشرة، وإما من خلال الاقتصاد المنظم المحلي، مما يجعل من دور وتأثير القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وتأثير تطورات الاقتصاد الإسرائيلي في تطورها كبيرة، وحاسم في بعضها.

يثير هذا الوضع تساؤلاً مما حول دور مشاريع هذا القطاع، وبيضوية قطاع المنتشات والأعمال الصغيرة، في إحداث تنمية تقوم على فلسفة فك تبعية اقتصاد الضفة والقطاع عن الاقتصاد الإسرائيلي، أو الأفق الإيجابية عن سؤال: ما شروط التوظيف الفعال لهذه المشاريع، والاستفادة من سماتها في لعبة دور ريادي في تنمية الاقتصاد المحلي؟
المشاريع الصغيرة والصمود...

وبصورة عامة، تشير المشاريع المتحركة إلى أن الدور الأبرز لهذا القطاع هو في توفير خيارات تسمح بصمود الأسرة الفلسطينية، وتسمح بتكيفها مع ظروف الحصار. أي أنه اقتصاد صمود، وبخاصة أن الأنشطة الأكثر فاعلية هي تلك المرتبطة بالمنزل والأعمال المستقلة، وهي الأنشطة التي تعيد إنتاج الفقر، وتعد إنتاج تمييز القائمين عليها. وتبرز قضايتها في التخفيف من الفقر والبطالة. وهي أنشطة ذات أثر محافظ، وليس لها دور مهم في إحداث ديناميكية اقتصادية في البلد. فهي صغيرة جداً، مؤقتة، وتعاطى مع ما هو موجود.

وتجلى دورها في إعادة إنتاج تمييز الأسرة اجتماعياً، من خلال ملاحظة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية للمشاريع القطاع غير المنظم. فاللجوء إلى الأنشطة المنزلية، وأنشطة البيع المتحول، أو القيام بأعمال التنظيف، هو خيار أخير لدى الأسرة، تلجأ إليه تحت ضغوط متطلبات الحياة. ولاحتظ تمسك الأسرة بورشتها الصغيرة، أو تمسك المعهد الصغير بمشروعها، لأسباب تتعلق بالمكانة الاجتماعية التي يضفيها المشروع على صاحبه وأسرة صاحبه.

أنواع المشاريع الصغيرة وديناميكياتها

ويشير ذلك إلى ضرورة الفصل بين أنماط الأنشطة غير المنظمة الثلاثة في الدراسة والتحليل، أي نمط أو قطاع الانتاجات والأعمال الصغيرة، ونمط أو قطاع الأعمال المنزلية المبكرة للدخل، ونمط أو قطاع الخدمات المستقلة، فهي مختلفة من حيث ديناميات إعادة إنتاجها، ومن حيث وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

وأعطت المشاريع المتحركة مؤشرات مهمة على أن هذه المشاريع في تغيير أدوار أفراد الأسرة. فهي تشكل بديلًا ملائمًا للنساء، وبخاصة في قطاع الأعمال المنزلية المبكرة للدخل، تباع وتداولها الاجتماعية والثقافية على عمل المرأة. وتسمح باستغلال عملة الأطفال والشيوخ، وبخاصة أن معظم عملية العمل في هذه الأنشطة تتم في المنزل أو في مكانها، وهذا ما أكدته دراسات عدّة، منها حمamy (1997)، والجهات المركزية للإحصاء الفلسطيني، المرأة والعمل (2001).
أظهرت الحالات المدروسة مؤشرات على زيادة أعباء النساء في الأسر التي لديها مشاريع غير منظمة، وتشير تلك من خلال تحمل النساء أعباء المشروع المنزلي، أو من خلال تحميلها أعباء إنتاج عمليات غير منظورة في مشروع الرجل. وعلى الرغم من تشبه الدراسة إلى أهمية ذلك، فإنها لم تستخدم متابعتها، وبخاصة أن ذلك يتطلب متابعة دقيقة لمهمة أفراد الأسرة اليومية، لفترة زمنية معقولة، أو من خلال منهجية شيدها بما اتبع في مسح استخدام الوقت الذي تتناقل الجهود المركز لإضاءة الفلسطيني العام 2000-2001، وتشير هذه الأدلة على زيادة أعباء النساء في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المرأة هي المسؤول الرئيسي عن معظم أنظمة التكيف التي تتخذه الأسرة، بما فيها تقليص إفاق الأسرة، وتقليل ارتباطها بالسوق، وتشديد الاقتصاد المنزلي الموجه لاستهلاك الأسرة. وهذا ينقل مركز تقلير دراسة الموضوع إلى تكيف الأسرة، وأثرها على إعادة توزيع الأدوار فيها، وكجزء منها، أعباؤها في المشروع غير المنظم.
وبصورة عامة، أعظم المشاريع المبحوثة مؤشرات عامة على الدور مهم للعوامل الخارجية والداخلية بالنسبة للمشروع، في إعادة إنتاج المشروع غير المنظم. وبيت دورها الكبير في إبراز دور هذه المشاريع في اتصال البطالة المرتفعة، واستخدامها آلية للتخفيف من الفقر، على حساب دورها في إضفاء درجة من الدينامية على الاقتصاد المحلي. أي تزايد أهمية الأنشطة المنزليه المدبة للدخل، وقطاع الخدمات المستقلة، وإضفاء دور قطاع المنتشات والأعمال الصغيرة.

المراجع:
الاستراتيجيات والعوائد، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، أوراق العمل الكامل، المجلد الثاني. رام الله: وزارة العمل الفلسطينية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)؛ 2000. الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع تركيز خاص على البطالة. نيويورك: الأمم المتحدة.


http://www.escwa.org

نقا عن الصفحة الإلكترونية:

ناصر، يوسف، 2000، مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
منتدي
طولة مستديرة:
الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني

عقدت دراسات المرأة في جامعة سيريزيت بتاريخ 18 أيار 2003 ندوة على شكل طولة مستديرة لمناقشة الأزمة السياسية الراهنة، ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في صياغة الحلول لمعالجة هذه الأزمة. وقد شارك في النقاش عدد من الأكاديميين والباحثين، منهم (مع حفظ الاسماء):

(أبو عواد، ليما ميعاري، ريم حمادي، عبد الكريم البرغوثي، تريني ريجان، روان الفقيه). هذا بالإضافة إلى عدد من مقدمي الأوراق الوراثة أسماهم في الفقرة التالية. وقد طلб المعهد إسهامًا مكثفًا من عدد من شخصيات المجتمع المدني، ونقوم بنشرها هنا مع تدخلات تحريرية طفيفة. وقد أدار الندوة الأستاذ جميل هلال، وفيما يلي الأوراق المكتوبة، وملخص لأبرز الأفكار التي أثيرت في الندوة.

جميل هلال: موضوع طولةنا المستديرة اليوم هو الأزمة السياسية الراهنة، وسؤال ما العمل إزاء هذه الأزمة المتزامنة. ينحص موقف حكومة شارون، كما هو معروف، في تدمير المشروع الوطني الفلسطيني عبر تفتيت المجتمع الفلسطيني، وتدوير اقتصاده، وعبر إنهاك الحركة الوطنية (السلطة ومعارضة، ومجتمع مدني)، وتستفيد حكومة شارون في تنفيذ استراتيجيتها هذه من شروط الوضع الدولي، وتحديداً بعد الحادي
عشر من أيول 2001؛ ومن شروط الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق، ومن الحال الذي ألقى إليه الوضع الفلسطيني الداخلي (غياب قيادة قابعة، وتفتت استراتيجيات، وبتغيت سياسيا، ومجموعة قدر وطاعة قياسية...). هنا السؤال الأثري: ما المهام المطلوبة من المجتمع المدني في مكوناته الرئيسية (الحارات السياسية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية) لمواجهة هذا الوضع، وإخراجه من حالة الانسداد السياسي القائمة؟ هذا وقد وردت إسهامات مكثفة من السيدة أميرة هارون وهي عضو مكتب سياسي في حزب التالم صناعة (غزة)، والسيدة نادية أبو نحلة وهي مديرية طاقم شؤون المرأة (غزة)، وساهم برغوثي، عضو المكتب السياسي لحزب فدا، ود. جورج حممان، أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، ومدير مؤسسة مواطن، والآستاذة ألين كناث، مديرية معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، والسيد أشرف العمر، الصحافي والمحلل السياسي (غزة).

من المفيد، لدى مناقشة الأفكار المطروحة في الأوراق مواجهة السؤال التالي: من هم اللاعبون الأساسيون في الساحة الفلسطينية في الوقت الراهن؟ من الواضح أن التيار الإسلامي بات لعباً أساسيًا، وتبية حركة فتح، رغم ما تشهده أوضاعها الداخلية من توترات لعباً أساسياً كذالك، وإن بدرجة أقل، السلطة الفلسطينية. على الصعيد الإقليمي والدولي تبرز كل من إسرائيل والولايات المتحدة كلاعب رئيسي، و مصر والأردن كلاعبين ثانوينين. وتشعر حكومة شارون إلى مع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وذات معقلة للحياة والاستمرار، عبر ضم أكبر جزء من أراضي الضفة الغربية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، ونحن في معزل سكانية عبر سور العزل العنصري والمستوطنات والحواجز، ما يجري في غزة منذ فترة هو محاولة لقضاء على المقاطعة الفلسطينية المسلحة، وسرر الإرادة الوطنية الفلسطينية تتفيد لحظة شارون. وفي الوقت الذي تشهد الساحة تجاذباً بين التيار الوطني العام، مثلاً بحركة تحالف والتبار الإسلامي مثلاً بحركة حماس، وما يعيش عن الساحة الفلسطينية هو صوت اليسار الديمقراطية القادر على تشكيل بوصلة للحركة السياسية الفلسطينية في مأزقها الراهن. هذا الصوت غالب منذ فترة، وهو أحد تجليات المآزق السياسي الفلسطيني... هذا مدخل لتحفيز الحوار.

ستبدأ بالإسهامات المكثفة، ومن ثم نستمع إلى مداخلات.
أ. الإسهامات المكتوبة:

أولاً: ورقة د. جورج حممان: هل سيستمر المجتمع الفلسطيني في التفت؟

لتصور السيناريو التالي: "تندفع إسرائيل تهديداتها للرئيس عرفات، ويغيب عن الساحة السياسية، وهو الصنع اللامتناهي للمستقبل السياسي الفلسطيني الحالي بما في ذلك حركة فتح. بدأ التفتت في حركة فتح المتسمة أصلاً إلى مجموعات وفوات ومحارس غير مساعدة، متلازمة ومتراصئة أجواء. تقوم اللجنة المركزية للحركة بعدد اجتماعاتها لإصدار بيان بغرور تبتين تتميلها كلجنة لفتح. يجري الطلب بشرعية تمثلها من مجموعات مختلفة سياسية ومدنية في بانات مضادة، ويدعو البعض لعقد اجتماع للمجلس الثوري لữa الإطار المناسب لإعادة الوحدة الداخلية. يسبق اجتماع المجلس الثوري مداولات وشعارات واجتماعات عدة لغرض الاتفاق على محاور عديدة تشكل قيادة مرحلية، لكن الاتفاق متعارض وتأجل عقد الاجتماع عدة مرات.

في هذه الأثناء تقوم الإدارة الفلسطينية بمحاولة لسد الفراغ السياسي ولكنها ليست في وضع يمكنها من السيطرة على ما يجري على الأرض، بالرغم من المناوشات المتعددة الصادرة عنها للجمهور العام. وتفاقم الوضع الميداني أثناء ذلك، وتعاظم سطوة المجموعات المسلحة داخلية، وترعد مطالبهم "بتهرب" وقية من الجمهور عن المقترحين مهماً منهم اعتباره دعما لمقاومة الاحتلال. وتنتشر المقاطعة بأشكال مختلفة مع استمرار التوتر والاعتدالات والاغتيالات، وتشجع المجموعات المسلحة لتمرير ووجوها وحاجتها "التحريرات"، خاصة المجموعات المستقلة عن الحركات والأحزاب السياسية أو حتى تلك التي تسعى أن تبنيها إحداهما.

وحتى بعض عناصر من الأجهزة بالانضمام إلى هذه المجموعات، أو تشكل مجموعات جديدة نظراً لتوقف دفع الرواتب بسبب تفشي السلطة وحصول انفجار إضافي في الوزارات والدوائر الحكومية، بسبب إصدار الإضافات المحمية في كافة المحاوار التي كانت تشكل النظام السياسي قبل اضمحلال مؤسسات الرقابة.

بعد ثلاثة أشهر من توقف دفع الرواتب لموظفين الحكومة واستمرار الوضع الميداني مستعر، تزداد نسبة البطالة، ويعيد الفقر، وترعد السرقات والاعتدادات الداخلية، ويصبح الوضع جاهزاً لتدخل خارجي. فالوضع الإقليمي والدولي لا يتحمل استمرار حالة الفوضى هذه التي تهدد دول الجوار بدليل قيام الأردن ومصر بتشديد إجراءات عبور الحدود إلى ما يقارب الإغلاق، حتى إن مؤدي العمر لم يتمكنوا في العام 2004 من الحصول على تصاريح دخول إلا للنزول.

تصاريح دخول إلا للنزول.
تتحرك الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الجنة الرباعية والأمم المتحدة وإسرائيل، نظرًا لأن الوضع داخل أصلياً أصبح مهماً لظهور قيادة جديدة، ولوجود تقبل من الجمهور الفلسطيني في مبادرات توأم منها إيقاف المعنى الاقتصادي وحالة الفوضي التي باتت تطال المجتمع.

وتعد آخر أخيراً القمة العربية لبحث الوضع في فلسطين وتوفير غطاء عربي لمبادرات دولية متعلقة بالفلسطينين.

ويتواصل الضغط على حماس وفصائل المقاومة المختلفة وعلى سوريا عبر التهريب أو الترغيب ثانياً. وتعاونت إسرائيل مع مشروع وفق إطار التيار المثير، ولا تجد الأطراف الفلسطينية صعوبة كبيرة في الموافقة. بيد أن العمل على مركزة الجهود من قبل الرباعية بعد إعادة هيكلتها، ويتطلب الركاب لموظفي الحكومة كإجراء مرضي، وبدأ المؤسسات الأجنبية بتوزيع المساعدات بشكل مكثف بما في ذلك وكلاء الغوث. ويتم الإعلان عن مؤشر انتخابات تأبينية جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة، وممثلين عن جامعة الدول العربية، بعد مواقيع حماس وأخرى على المشاركة فيها.

وقد أشارت حمسة تقوم إسرائيل بالإفراح عن عدد من المعطيات من بينهم قياديين سياسيين، مثل: عبد الرحيم ملح وحسن يوسف، وموظفو برغوثي وآخرون. وتجلت خروج مراوح البرغوثي بدأًا مما بالداخل فتجية لبيشتر بقدر من إعادة اللحمة الداخلية وتوفير قيادة لها مشروعة. تعزز فتح حماس جديدة من إعادة الاستفاضة بين المحاور المختلفة استعدادًا للمرحلة القادمة. ويطالب مراوح البرغوثي بانعقاد اللجنة الحركية العليا والمجلس الثوري لرفع الإعداد للانتخابات الداخلية لاختيار ممثلين في مختلف الأطر بما في ذلك اللجنة المركزية.

في الآن، يبدأ العمل بسرعة على إنجاز قانون انتخابات جديد وهو ما كان المجلس التشريعي بصدع مناقشته سابقاً قبل تحديد العمل على إنجازه بالنظر "الظروف الملمم". ولأ لا تتعارض حماس على إدخال التمثيل النسبي لتصبح المقاعد على الأقل أن القانون القديم قد يؤدي إلى حصولها على أغلى من المقاعد، لأن المناقشة ستكون في الأساس بينها وبين فتح التي تعاني من ضعف نسبي. وهذا يقود، بدوره، إلى قائم حماس بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو أمر عائد مرفوع فيهما في الوضع السياسي الراهن، لأنه يعني التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة حول المسار السياسي المقبل. فهي ترى أن الوضع أفضل لها أن تكون في المعارض، شرط حصولها على نسبة "معقولة" من المقاعد في المجلس التشريعي القادم، وهذا ما قد يوفر نظام التمثيل النسبي الذي يمنح تعددية أكبر في المجلس.

وبعد الدعم المالي للمؤسسات الأهلية تتشارك حماس الإعداد للإlections من تنوات وورش عمل وتغريد للناخبين ولجوء محلية لجهاز الانتخابات والتأكد من تزامنيها وشفافية إجراءاتها. وتقوم الأطر والمؤسسات النسوية بمتابعة عملها والضغط
على المجلس التشريعي "لتوفير حد أدنى من المقاعد للنساء في القانون الجديد. ويجري
في الأثناء ضخ الأموال لإحياء الاقتصاد المحلي من خلال مشروع إعمار في غزة خاصة،
وإعادة تأهيل الشوارع والمباني بما في ذلك مطار غزة، وخلق فرص عمل جديدة، نظرًا
لفهم جميع المعنيين أن المسار السياسي يلزم رافعة اقتصادية. وتقوم الرباعية بالإعلان أنه
بعد إتمام الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، سيجري العودة إلى خارطة الطريق بهدف
إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.
هذا ليس الاحترام الوحيد الممكن. للتصور احتمالين آخرين.

سيناريو رقم 3: يجري دراسة تداعيات تنفيذ تهديدات إسرائيل للرئيس عرفات بدقة وهي
تحتاج لضوء أخضر من الولايات المتحدة، ولتحديد الوقت المناسب لأخذ رد فعل
الفلسطيني والعربية بعين الاعتبار لأنها قد تؤجل أي مسار سياسي لفترة يصعب تقديرها.
لذا يبدأ العمل على خيار آخر وهو تحويل منصب الرئيس عرفات إلى منصب فخري أو شيء
فخري. ونحو ذلك استناداً إلى المسار السياسي تبدأ المطالبات من عدد من النخب الفلسطينية،
ويحاصرة النخب السياسية، أي يصبح الرئيس عرفات يظهر قيادات جديدة نظرًا "الفشل" القيادة القديمة… وضمن هذا التصور يطلب فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن السلطة
الفلسطينية على أن تولى السلطة مسار المفاوضات والمسؤوليات "الأمنية". لكن هذا التوجه
يصطدم بثلاث عقبات يجب حلها: الأول، قبول الرئيس عرفات بهذا الدور، وثانيًا، قبول
إسرائيل والولايات المتحدة به، وثالثًا، وجود قناعة لدى إسرائيل والولايات المتحدة بأنه
حتى لو قبل الرئيس عرفات بهذا الدور، فإنه لن يكون في إمكانه إعادة خلق الأوراق لاحقًا
وفي منتصف الطريق.

سيناريو رقم 3: "يستمر الوضع الراهن على ما هو عليه ولكن يوجد احتمالين يتعلقات
بمبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية المسماة "انسحاب من طرف واحد". الأول، نجاح
شارون بتسويق خطة معللة داخل الحكومة، ربما بإعادة تشكيلها بالتخفيف مع حرب العمل
وعروض الأحزاب التي على يمين الليكود. في هذه الحالة، يجري التحليل لهذه المبادرة من
الولايات المتحدة وال봐ية والاسراء بأنها مرتبطة مع خارطة الطريق، أو تقوم بطلب ربطها،
وفق الموقف السياسي للأطراف المختلفة. لكن الوضع المبكر لا يغير كثيرًا، فستستمر
إسرائيل بالانغذال والتغول وهدم البيت في الرد على آية عمليات مقاومة مهما كان حجمها
معتداً، بغض الحفاظ على "قوة الردع". ومع مرور الوقت، ينتهي المفهوم السياسي لهذه
الخطوة وتتشا حاجة لمسار سياسي آخر غير "الانسحاب من طرف واحد".
أما الاحتمال الثاني فإنه ينشأ في حال فشل شارون في إعادة تجميع "خياره السياسي"
والحصول على موافقة داخلية عليه، وهو الاحتمال الأبعد لأنه يعني فقدان إسرائيل لزمام المبادرة السياسية والتحلي عنها لأطراف أخرى. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت شارون بعدم وجود حل عسكري للوضع الراهن نظراً للقيادة السياسية على العمل العسكري، كون إنهاء الصراع يتطلب قتل أعداد أكبر من المدنيين الفلسطينيين، وهذا أقنع شارون بالحاجة لمبادرة سياسية تقوم بها إسرائيل. وكان لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع مبني وثيقة جينيف إحياء واضحة تهدف إلى الإشارة لوجود خيارات إسرائيلية أخرى في حال استمرار الانقسام السياسي.

والاحتمال الثاني يتلخص بقيام الولايات المتحدة بمبادرة سياسية تضغط فيها على إسرائيل لتنفيذ التعديدات المبادلة مع الولايات المتحدة التي وافق عليها رئيس الحكومة الإسرائيلية، وربما ربطها مع خارطة الطريق بهدف استمرار المسار السياسي. وتشكل المقالة التي كتبتها هنري كيسنجر في بداية أيار الذي دعا فيها لمبادرة سياسية أمريكية مؤشرًا على بداية توحيد الطاقة السياسية في الولايات المتحدة حول الحاجة لإعادة إحياء المسار السياسي في حالة فشل شارون في إعادة ترتيب وتبديل خطته الداخلية، "الإنقاذ إسرائيل من نفسها" كما دعا البعض في السابق.

نظرة أبوية؟ ربما، ولكنها أيضًا حاجة إقليمية ودولية في الظروف الراهنة. لذا من المستبعد أن يكون هذا الاحتمال كبيرًا لحاجة إسرائيل كدولة للإسحاق وإعادة على زمام المبادرة السياسية. وفي كل الأحوال تبقى في بديها إمكانية الهروب للأمام من خلال الانتخابات كبداية أولى، لإعادة خط الأوراق الداخلية، درعًا للمخاطر الداخلي الحزقي بما في ذلك "الحلف الإستراتيجي"، الولايات المتحدة.

ماذا يمكن للمكونات الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني أن تفعله؟ يجب القول أولاً أن النتائج الحاكمة حاليًا في المجتمع الفلسطيني سببه طبيعة النظام السياسي الفلسطيني التي تكمن ضمنه العامة في عدم ملائسته وفي فسقائه، أي أنه كان متفقاً قبل الاتفاقية الثانية، ولكن الصراع الميداني أظهر نقاط ضعفه بوضوح وأدى إلى تفشي أكثر فيه. إضافة إلى أن وجود سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطيني في وضع فيه صراع ميداني خلق أزمة كبيرة لها، فهي من جهة تستعى للحفاظ على وجودها المرتبط باستمرار عملية سياسية، لكن توقف المسار السياسي لا بد أن تقرر وجودوها تجاه جمهورها الداخلي في خضم الصراع من خلال دعم غير رسمي للمقاومة، أي أنها حاولت أن تمسك بالعضا من الوسط كما يقال.

ونظرة أن خارطة الطريق تشكل المسار السياسي الوحيد المنتظر عليه بين كافة الأطراف المعنية بما في ذلك السلطة الفلسطينية، يبقى هذا المسار الوحيد الممكن حتى لو تم تغذية ليأخذ بين اعتبار "الانسحاب من طرف واحد" إن تم. ولكن مفعول هذا الانسحاب
السياسي سيلتازى خلال ما لا يزيد عن العام في حال استمرار الصراع الميداني، وسيتم دفع كافة الأطراف للمباراة إلى خارطة طريق معدلة.

إن مقدار المجتمع المدني في التأثير على المسار السياسي محدودا بسبب ضعف الأحزاب السياسية ومركز القرار السياسي الفلسطيني. لذا تكتسب الأولى الأولوية لمؤسسات المجتمع المدني في العمل المستمر والمؤكد من أجل فتح النظام السياسي لتبنيه بتحقيق الرأي العام الفلسطيني في القرار السياسي. ومن الأهمية بمكان أن تعكس التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني في بنية النظام السياسي، لأن تعدد المعاير هو الضمان الوحيد لدعم مركز القرار، ولأنه يوفر التوازن المطلوب للإسقاط الداخلي وإيقاف النزيف. كل ذلك مشروط أيضا بالأساسية، النزع المتضاد للفسفساء الحالية.

ثالثا: أزمة هارون:
دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين إزاء معطيات المرحلة.

إن تعقيدات وإشكاليات وتبادلات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سياسيا وميدانيا واستراتيجيا يحتار عندها الحكيم ويفق عندها الحكيم. ولكن مع الأخذ بالاعتبار الكثافة الزرقاء للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية ذات النقل الضاغط على أوضاع وقضايا الاجتماع العام تصبح الأمور أكثر استعابا. وإذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا إذا ينطحت في ظل صعود الهميمية الأمريكية أن الجديد في الوضع الدولي الحالي هو أنه يمثل قوة ضاغطة بحدة ليس على حركات المقاومة فقط، وإنما على فكرة المقاومة من أجل تحويل نفسها في ظل عدم وجود اتفاق دولي واضح على تحديد الفرق بين المقاومة والإرهاب. كما يجعل تناول الولايات المتحدة في احتلال العراق والسيطرة على ثرواتها ومقدراته زيتا شاملا وساحقة للنظام الرسمي العربي، ويصب في خدمة الكيان الصهيوني كحليف استراتيجي مهم لوالضان، والميل من الإرادة العربية الرسمية، وممارسة مزيد من الإرهاب. إن مقولات المرونة والواقعية والتعاطي مع حقوق الإنسان وتحولاته وقوانين القوى والتحالف الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي والتمادي في الرؤية الأمريكية بعيون إسرائيلية ما هي إلا دعوات للتتنافى الطوعي عن الحقوق المشروعة.
الوضع الإقليمي: برزت رؤى سياسية مستدامة لتنبؤ الحكم العربي التي انتقلت على موراثاتها، وبناءً على الصراع العربي الإسرائيلي في صورة نزاعات قطرية يمكن تسويتها على مدى الساعة الوطنية الخاصة. بات وذلك واضحًا من خلال:

- اللقاء القطرى - الإسرائيلي (2003) الذي جاء في سياق إقليمي مليك بالتشكل في النوايا الأمريكية الإسرائيلية، والذي استخدم خطاب "علاقات إسرائيل على أساس المصلحة القطرية"، وهو خطاب جديد وأسلوب متفرد لتعامل مع الشأن الفلسطيني، يتم ربطه بمصلحة الدولة مباشرة بغرض النظر عن مسيرة النسوية وتوفيقه لتجربة الاهتمام العربي والتحرك المتفرد.

- إعلان العرب في قمة بروت في عام 2003 مواقفهم على تطبيع العلاقات مع إسرائيل تلاها قليل طهران للمرة الأولى بفكرة دولتين فلسطينية وإسرائيلية.

- بات شبح التطبيع يظهر وبشدة من خلال ثقافة السلام التي تزوج لها بعض المؤسسات من خلال برامج هدم للثقافة، وضرب الهوية، واستغلال لحنور، وأصول القضية الفلسطينية.

 فلا عجب إذن صعوبة الواقع الفلسطيني الداعي للقلق والدمار إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، ولا تعني بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني كانت مغيبة تمامًا، بل استطاعت تقليل اعتماد الفلسطينيين على الكثير من الموارد المتعددة المصادر، واستيعاب صدمة الإغلاق الكامل والجزيئي لعشرات الآلاف من العمالة، ومقاومة التقيد الصارم على نقل الأموال إلى الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى مواجهة القيود والضوابط الجماعية الإحرازية التي نمارها قوات الاحتلال من خلال دورها العنيف وغير استمرار دور مؤسسات الزراعة والتنمية رغم صعوبة الوضع، على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي من أبرزها:

- الرؤى الفلسطينية المناقضة والخلافات الجوهرية السياسية والموضوعية لغابات وحدود التحريض وإمكانيات التعاون مع إسرائيل، والبقاء بعدها في دائرة اللاحاسم والأوضوح، واستحالة التوفيق مع المناقضات.

- عدم وجود قيادة جماعية للانفتاح، وعدم وضوح المرجعيات للفصائل السياسية مجتمعة، وغياب الرؤية الاستراتيجية والأهداف المحددة، وغياب برامج عمل سياسي محدد.

- ضعف دور الأحزاب، واستغلال وجودها، وخلو برامجها من مواقف سياسية محددة ومتفق عليها.
• احتلال منظومة القيم في المجتمع على مستويات عديدة، وترجع قيم إيجابية عديدة.
• محاولات تغيير الوعي لتسويق أهداف سلام محاد ومراعين من خلال مسيرة فاشلة.
• انتهت بوضعية تفاوض مفتوح تكون فيه مرجعية التفاوض هي حارض الطريق.

ويتطلب الوضع الراهن من منظمات المجتمع المدني العمل على:
• توفير حالة من الجاذبية والاستعداد للتعاطي مع هذه المعطيات دون إخفاء
  لحقيقة الأوضاع الصعبة والسلبية.
• إسقاط الخوف من النفس جمعاً، والحيلولة دون تسرب اليأس إلى داخل
  العقول والقلوب للنيل من إرادة التحدي التي ترفد المقاومة وتنميها.
• جسم الموقف من قضية التسوية، وبالتالي التعاطي مع الاختيار العام وهو
  المقاومة والالتفاف على قاسم مشترك لا تمثله قوى خارجية، وإنما بشكل عصابة
  خبرة نضال أجيال سبقت، وأجيال حاضرة ومستقبلية، وصولاً إلى وحدة وطنية على
  قاعدة برنامج وطني للإصلاح والتغيير الديموقراطي، وتأمين مقومات الصمود في
  المعركة ضد العدوان الإسرائيلي.
• إيجاد صيحة صحيحة جامعة وتوجيهية لمحلل نشاط المؤسسات غير الأهلية
  والنسوية، خاصة الأمر الذي من شأنه صب الجهود والإنجازات في عمل موحد
  مشترك واضح الأهداف والوسائل لتحقيق الهدف العام والإستراتيجي.
• إجراء تقييم شامل لبرامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة
  المؤسسات غير الأهلية بما يتناسب مع مستجدات الوضع الفلسطيني المتلاحم
  يومياً. وهذا يتطلب إعادة ترتيب أولويات العمل والتوقف عن الإشغال برامج
  ليست ملحة، مع الضغط على جهات التمويل والمانحين من أجل تنفيذ المشاريع البنية
  والأنشطة والمشاريع الطويلة المدى التي تعزز عوامل صمود وبناء المجتمع.
• تركز على إرسال وتأهيل مفاهيم الهدية الفلسطينية، وعملية القضية،
  ومفهوم المقاومة دولياً وإقليمياً، وذلك بإحياء حركة التضامن الدولي، وتقييد الرواية
  الإسرائيلية، وإبراز حقيقة أن القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية، والمطالبة
  باستحقاقات ذلك.
• انتخاب ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في اللجان الوطنية العامة
  التي تتشكل لمتابعة قضايا الجمهور والإسهام في بلورة حركة اجتماعية اقتصادية
وطنية، وتعزيز الدور الميداني وخاصة في مواقع المواجهة والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية التي تدعو لها قيادة الانتفاضة.

القيام بحملات مقاطعة السلع الإسرائيلية، على أساس أن المقاطعة مبنية على موقف مبدئي من مناطق وطنية وعفوية، والعمل على توفير البدائل الفلسطينية، وتشديد استهلاك السلع التي لا بديل لها.

وأخيرا إن صراعا مغعدا وشمولا وحضارية كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن حسمه بالضربة القاضية، ولا تعني التحديات متلاكما بلغت انهزاما حتى لو كان في محصلتها أن موازين الصراع ليست في صالحتنا، فموازين القوى أخطأت في الحسابات أمام عطاء شعبنا وتفاضله، والواقع خير شاهد.

ثالثا: سهام برغوثي: دور مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة


وسعيا للتعامل المناسب لنفيذ هذه الخطط رغم معارضة أغلبية حزب لدديرن.

إن هذه الوقائع تشري إلى أن شارون - سواء بالتوجه إلى إجراء استفتاء عام للمجتمع الإسرائيلي، أو بإعادة تركيبة الائتلاف الحكومي بعودة حزب العمل لهذا الائتلاف وخروج المتحددين - ماض في تنفيذ خططه، فيما خيارات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة؟

أولا: تواصل كفاح الشعب الفلسطيني حتى تحقيق أهدافه الوطنية إبانه الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأرض إلى احتلال في الخامس من حزيران 1967، ورحيل المستوطنين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وضمام حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق قرار 194 1948.

ثانيا: اعتبار تنفيذ خططة الانسحاب أحادية الجانب من غزة خطوة نحو مواصلة الشعب...
الفلسطيني لنضاله من أجل الحرية والاستقلال الوطني. وهذا يتطلب تحمل السلطة الفلسطينية المسؤولة الكاملة للمناطق التي يتم إخلاؤها.

ثالثا: تقويت الفرصة على شارون في تنفيذ خطته الانسحاب أحادية الجانب من غزة باعتبارها هزيمة ألمت بالفلسطينيين عبر تمديد البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وإلحاق ضربات متلاحقة لخليل المجد، وتعزيز إفقار الشعب الفلسطيني، وفتح الأباب أمام عملية تمديد الذات. وهذا يتطلب التحليل المسؤولية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية في إطار وحدة العمل.

تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ورفع جاهزته في مجابهة التهديدات.

رابعا: إطلاق مبادرة فلسطينية جديدة تؤكد على تمسك الشعب الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية، وتدعم إلى عقد مؤتمر دولي لحل الصراع على قاعدة دولتين لشعبين، وأن لا أمن ولا سلام دون تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

خامسا: العمل على دعم قرارات المجتمع الفلسطيني لصيانة حقوقه الوطنية وحمايتها.

سادسا: تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

فما المطلوب في هذه المرحلة حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من مواصلة نضاله وتعزيز صموده وتمكنه من مواجهة هذه التحديات؟

الاستفادة القصوى من تجاربنا السابقة من الضروري الاستفادة القصوى من الخبرات والتجارب التي تولدت عبر عقود في النضال الوطني الفلسطيني الذي مكّن الشعب الفلسطيني من الاستمرار في البقاء على أرضه، وت elemento أشكال وأساليب نضاله المشروعة ضد المحتل التي أفرقتها الموالح الدولية. فالผลกระทบ هو الأخذ بدروسها. لقد تمكن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته الاجتماعية وقواه الوطنية في مختلف المنعطفات التاريخية من توليد أدوات لتنظيم الجمهور الفلسطيني، واستبها أنماط وأساليب من العمليات المنظمة رغم القمع والتشكيك التي تتنتهجها سلطات الاحتلال على مر العقود. فهذا نماذج رائدة للحركة الوطنية الفلسطينية أهمت في إحداث نقلات نوعية في مجري عملية التضامن الوطني، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

1. دور البلدات والمجتمعات المحلية في التصدي لسياسات الاحتلال. فقد شكلت نتائج العملية الانتخابية التي جرت عام 1976 للبلدات نقلة نوعية في دورها. فقد تولت، إلى جانب دورها الأساسي في إدارة شؤون المواطنين، دوراً
وطنيا قيادياً. فقد تشكلت لجنة التوجيه الوطني من روساء البلديات التي أخذت على عاتقها قيادة التضامن الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال.

دور الحركة النقابية في التصدي لإجراءات الاحتلال، وفي صياغة العلاقة بين أصحاب العمل والعمال حيث يتم تنمية الاقتصاد الوطني (على الرغم من التبعية الاقتصادية للاحتلال)، وتحقيق مكاسب للعمال من خلال تحديد العد للأخرين للأجور، وحل ترايع العمل من خلال تشكيل لجان تمثل النقابات واللجان العملية المؤسسات الوطنية، وتكريس حرية التنظيم النقابي، وإجراء الانتخابات الدورية.

هذا بالرغم من حملات الاعتقال الواسعة في صفوف القيادات العمالة، وإصدار الأوامر العسكرية للتدخل بالشؤون الداخلية للنقابات العمالية.

تطوري دور الحركة النقابية الفلسطينية المنظمة باستناد أشكال وأعمال تعليم من أجل تمكين النساء من خلال توسيع قوة منظمة لهن لحياة دورهن الوطني والاجتماعي، وتبني برامج تضع حلاً واقعاً للمشكلات التي تواجه النساء تحت الاحتلال، وتعزيز النهج الديمقراطي في الحياة الداخلية من خلال عقد المؤتمرات الدورية التي تفرز مشاركة القاعدة النسوية في صياغة سياسات وبرامج الأطر النسوية المختلفة، وتشجيع النساء لتوسيع مشاركتهن في الحياة العامة.

بورة أشكال متنوعة للعمل في المجال الصحي والزراعي والترفيهي.

تعزيز المبادرات المحلية للتنمية إلى تخفيف المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية من مثل تشجيع تشكيل فرق العمل التطوعي التي أسهمت في تخفيف تكالفة بعض المشاريع التنموية التي كانت تتوفر السيدات عبر تحديد أيام للعمل التطوعي (مناسدة الأمير الفلسطيني) في مواسم فصل الشتاء، وفي مواسم الخصوبة، وفي فتح وفتح طرق الزراعة (الانتحال). كما أسهمت في تفعيل دور الشباب في المجتمع الفلسطيني، وإشرافه في وضع السياسات والتوجهات الخاصة بدور الشباب المؤتمري.

هذه بعض النماذج التي تدل على تمكن الحركة الوطنية الفلسطينية من صياغة برامجها تحت الاحتلال بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ورفع جاهزتهم في مقاومة الاحتلال.

كما أظهرت تجربة الانفراجة الأولى (1986-1993) قدرة القيادة الوطنية الموحدة من قيادة الشعب الفلسطيني في المناطق المحترلة على التصدي للمحتل، وعلى إيجاد الحلول الواقعية للمشكلات الناجمة عن سياسة الاحتلال كتنظيم العلاقة بين مالك العقار والمستأجر، والترويج للمنتجات الوطنية المحلية عبر المقاطعة المشددة للبضائع الإسرائيلية، ومحاولة
تطویر ومحاصرة الفوضیة یتعب理论 التحلیل مع العملاء، وعبرها من الأشكال التضامنية التي حافظت على السیسیج المجتمعی، وشملت وقایة مائعة لأی تخجل مجتمعی.

أن التطور إلى خبرة وتجربة الحركة الوطنیة الفلسطینیة خلال العقود الماضیة يعني أن الشعب الفلسطینی يتمکن تحاور تؤهیل لمواجهة التحولات الحالية، وتشكل السیاسة لحماية مکنونات الوطن ونساجیه المجتمعی إذا توافرت الأدوات الیادية الحزبیة علی تنمیة وتطوير هذه التجارب في خدمة النضال الوطنی والدموکراتی، خاصة أن تجربة السنوات التي سبقت الانفتاضة الثانیة. ورغم تجربة الانفتاضة الأولى، فالانفتاضة الثانیة تميزت بتغییب دور الجماهیر المنظم، في الوقت الذي تحمل هذه الجماهیر العبل الأکبر دون مشارکة في صنع القرار الوطنی.

دور الأحزاب السیاسیة ومؤسسات المجتمع المدني والانفتاضات الشعبیة

إن مكونات المجتمع المدني المتعلقة في الأحزاب السیاسیة والمؤسسات الاهلیة والانفتاضات الشعبیة مطلبة بفFORMA برامجها وخططها خدمة تعزیز تصمیم الشعب الفلسطینی، وإحداث التأیر في دمقرطة المجتمع، وتشکل مجموعات داعمة وضاغطة لسیدة القانون، وتشجیع المشاركة المجتمعیة في صنع القرار الوطنی.

إن واقع الأحزاب السیاسیة الحالي لا يمكنه من الیاه بدورها إلی لم تجر تغییرات فعلیة على نبیتها عبر تعزیز الیادية الدموکراتیة بإجراء الانتخابات الدویرة، وفتح المجال أمام الیادات الشابة في الوصول إلى مراكز صنع القرار، والتخطیب من الشواویب التي أدت إلى ترهلها.

تمثل أبرز التحارت التي تحدق بالمجتمع الفلسطینی على ضوء تنفيذ خطة شارون في تعمیق وتوصیف حالة الفوضیة التي تشكل خطرا على السلسلة الوطنیة والمجتمع. فهناك حاجة لوجود سلطة واحدة قوية وعادلة تفرض القانون على الجميع، وتخضع المجتمع للمعادلة المنازیة، وتكون قادرة على الرقابة والمحاکمة المساؤة. وھناك حاجة لدور فاعل لمكونات المجتمع المدني تتمثل في:

١. إجراء مراجعة نقديّة شاملة لوضعیة الأحزاب السیاسیة والمؤسسات الاهلیة.

فمقدار ما تحدت من تغییرات جذریة على أوضاعها تمثل من تحمل أعباء المحلة والإسهام في تشكیل سیاس جام لدی خلالة مجتمعیة قد تحصل، وفمقدار ما تمكن من العمل الجاد من أجل حلق آثاره لضمان وحدة العمل في مختلف مناطق الوطن عبر تعزیز الامامیة وعیادة التوزیع في الیارد، التي تحكم بها وإعطاء الأولیة للمعانی الأكثر تضریرا والمتتآرثة من عملية بناء جدار الفصل العنصري.
الوصول إلى ميثاق وطني بين أطراف الحركة الوطنية والإسلامية. وفي هذا السياق المطلوب التسريع في إقرار مشروع البرنامج الوطني المقدم من قصائل منظمة التحرير الفلسطينية لوصول إلى اتفاق وطني يسمح بتعزيز سلطة القانون وتعزيز ثقة الجمهور بها.

المضي قدما نحو إصلاح شامل للوضع الداخلي الفلسطيني استنادًا إلى وثيقة الاستقلال (1988)، والقانون الأساسي لبناء مؤسسات المجتمع على أسس ديمقراطية، تكفل العدل والمساءلة والتحليق السياسي، واحترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء، وتوفير ضمانات التداول السلمي للسلطة.

تشكل مجموعات ضاغطة لاعتماد خطة أمنية شاملة، لتحقيق الأمن الداخلي، وحفظ النظام العام، ووضع حد للتفاوت الأمني.

المطالبة بإجراء الانتخابات المحلية على قاعدة التمثيل النسبي، حيث تلعب وحدات الحكم المحلي دورًا أساسيًا في المحافظ على مكبات المجتمعات المحلية ومنع انهيارها، وتسمى في بلورة قيادات محلية قادرة على القيام بدورها التنموي، وفي تنظيم الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية، وفي ذات الوقت في تطعية الجمهور الفلسطيني في التصميم لإجراءات الاحتلال. مع ضرورة التأكد على أهمية إقرار نظام "الكونت" للنساء لضمان مشاركتهم في الهيئات المحلية. فقد ثبت بالملموس أن النساء أقدر على تحديد الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، وأن تكون هذه الحضوة كمقدمة لإجراء الانتخابات العامة.

إعادة دور للالتحادات المهنية والشعبية والعمل على دمجها وذلك عبر جملة من الإجراءات، أبرزها: إعادة بناء النقابات العملية، وإجراءات النقابات علماً وتنزهية، والعمل على تطبيق قانون العمل، ومشاركة ممثلين من النقابات في صدور التشغيل والحماية الاجتماعية، وإعادة دور للالتحادات المهنية، وتقع دورها المجتمعية؛ وإعادة بناء اتحاد المعلمين باعتباره إطارًا تقليديًا يدافع عن قضايا المعلمين، وتأسّس من أجل تحسين الظروف المعيشية لهذا القطاع المهم الذي يتحمل المسؤولية بناء الأجواء القادمة، وإعادة تحرير الحركة النسائية الفلسطينية وتنظيمها من الشوائب التي علقت بها خلال المرحلة السابقة، وذلك عبر دمجها، والابتعاد عن قيادات نسوية شابة على نماس مباشر مع الجمهور النسائي، وقادرية على بلورة السياسات التي تلبى هموم ومشكلات النساء الفلسطينيات، وتوليد قوة نسائية منظمة، مع العمل على تعميم النماذج الناجحة.
7. إسهام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطة تنمية وطنية شاملة تخدم عملية تحرير شعب الشعب الفلسطيني، وفي مواجهة مشاكل البطالة، وفي وضع سياسة لمواجهة الفقر بمشاركة الفقراء وإسهام صوتهم.

8. الضغط من أجل توجيه سياسات الدول المتاحة لخدمة الأولويات التنموية للمجتمع الفلسطيني، والحد من تناقض المؤسسات الأهلية في الحصول على دعم لخدمة أفراد وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي.

9. إسهام مؤسسات المجتمع المدني في صياغة الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية حقوق المرأة الفلسطينية، وضمان مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية، وسن القوانين التي تضمن تكافؤ الفرص، وإلغاء أشكال التمييز الواقع على المرأة الفلسطينية. وعلى الأحزاب السياسية أن تقر نسبة 30% في تمثيل النساء في هيئة قياداتها.

10. إعادة بناء وتوسيع لجان الأحياء لتعزيز التضامن، وتوفير الأمن الاجتماعي، مع العمل على توسيع برامج التكافل الاجتماعي وفق معايير أسس سليمة، وتشكيل اللجان ذات الاهتمام من مثل الدفاع عن الأسرى، ورعاية أسر الشهداء والجرحى، ورعاية الأسر التي لا مأوى لها بسبب تدمير منازلها...

رابعا: نادى أبو نحلة: منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخطط الشاروني

في إطار التطورات السياسية الجارى التي عناوينها الرئيس الامريكي التفرد والهيمنة الأمريكية الامنها، التي تطال مصارع الشعب، والمس بحقها في تحرير مصيرها، والهادف لإعادة صياغة شرق وسط جديد كما تأمل فيما يحدث من احتلال العراق، وانتهاءات صارمة لحقوق الإنسان، وفي إطلاق العنوان للعنصري الكولونيانية الإسرائيلية للتحكيم، والسيطرة وضروب الحماية بكل الموافقات والأعراف الدولية وما تمضى عنها من إعادة احتلال مدن الضفة الغربية، ومن تصعيد عسكري إسرائيلي طال مؤسسات السلطة والمقاومة ومنظمات المجتمع المدني. ومن الواضح أن مخطط شارون الليكودي يستهدف ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية كما يثير بناء جدار الفصل العنصري، وضم القدس، وحشر الفلسطيني في تجمعات وكتونات ومعازل مقطوعة، وتحويل قطاع غزة إلى مجنن نحو مليون ونصف فلسطيني تحت شعارات الانسحاب المضللة. كما من الواضح الدعم الأمريكي لهذا المخطط بعد موافقة بيش على خطأ شارون (الانفصال من جانب واحد) وإعفائه من
مواصلة مفاوضات الحل النهائي وشطب حق العودة للأجئين وقرارات الشرعية الدولية. كيف يمكن مواجهة المخطط الرازي إلى تدمير الكيان السياسي الفلسطيني ورموزها؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه المكونات الأساسية للمجتمع المدني (أحزاب، اتحادات، ونقابات ومنظمات غير حكومية) لمنع الانهيار وإبطال المشروع الشاروني؟

الأحزاب السياسية:

تعاني الأحزاب السياسية من أزمات بيئية شاملاً، وإن تبنت حدة الأزمة من حرب إلى آخر. ومن أبرز تجليات هذه الأزمة:

1. عدم القدرة على التأثير على القرارات السياسية المصرية، وهذا الضعف لا يطال أحزاب المعارضة، بل وحركة فتح نفسها التي هي حزب السلطة السياسية الحاكمة.

2. ضعف دورها في معالجة القضايا المطلوبة للجماهير، وبخاصة قضايا الفقر والبطالة والإفلاس الأمني والرشوة والمحسوبية.

3. انعدامه للخطاب السياسي استراتيجي على حساب دورها الديمقراطي، رغم إقرارها في خطابها بضرورة الرأب ما بين مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، إلا أن جل جهودها يتجه نحو العنوان السياسي فقط. ولا يخفى على أحد غياب دور الأحزاب السياسية في مجال الحركة التشريعية، وحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص.

4. تراجع حجم التأثير الجماهيري لبرامجها وخطابها، لا سيما في ظل عجزها عن إحداث أي تغييرات في توجهات السلطة، وآليتها عملها.

تؤسس الحيات السابقة لضرورة مراجعة الأحزاب لخطابها، وفهمها للتحالفات والتعامل مع الآخر، ولدورها حيال القضايا المجتمعية والديمقراطية، ومشاركتها في القرار السياسي، ولمراجعة طرق عملها في التأثير على صناع القرار، بعد أن تأكد أن تفرد قيادة حركة فتح في القرارات السياسية، وفي إدارة شؤون البلاد، وهو ما أثر عن نتائج كارثية.

لذا فإن أي دور حاسم وجوهري للأحزاب يجب أن يستند للتوجهات التالية:

أولاً الإسراع في تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع ضمن إستراتيجية سياسية ورؤية موحدة، وأدوات تساهم على تحقيق الأهداف لإنهاء حالة التفرد، ويجيد تصبح المرجعية السياسية.
وهو يتطلب إعادة النظر في:

الأربعون مطلوب أمام الفلسطينيين (المفاوضات والمقاومة)، في إطار توحيد برنامج سياسي مقاوم بحرية التفاوض وفق قرارات الشرعية الدولية بما يضمن عدم التفريق بالحقوق التاريخية والثابتة للفلسطينيين (القدس، واللاجئيين، وإقامة الدولة الفلسطينية).

أشكال وأشكال التضامن الموحدة في إطار اتفاق وطني حول أشكال النضال، والتحديد لعمليات الاستشهاد داخل حدود ٤٨، وأشكال المقاومة ضد قطعان المستوطنين وجنود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ٦٧.

إعادة الاعتبار لأساليب العمل الجماهيري المقاتلين للخطط الشارونية، وإسقاط جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي من خلال تنفيذ هذا الدور، وتوزيع المباني في محاولة منظمة للسما الاستمرارية لجه بقش هذا المخطط، وإشراك الجماهير في معركة البناء والاستقلال.

ثانية إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية المتمثلة في السلطة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمجتمع التشيوي، وذلك من خلال بني برنامج إصلاحي يتناول:

١. المشاركة السياسية الأوسع لكافة القوى الوطنية.

٢. الانتخابات العامة وال generado وفق قانون ديمقراطي يعزم إسهام كل القوى الوطنية لموجة محلية وفصلي العربي الشاروني الرامي لتفشي الوحدة الجغرافية.

ثالثاً تفعيل دور الأحزاب في القضايا المطلوبة والديمقراطية للمجاهير.

رابعة التعاطي الحضاري والبسيط مع أشكال المقاومة، بما ينسجم مع المناخ المحلي والعربي والدولي.

خامساً تتضمن الكونا على أساس الجنس في الأنظمة الداخلية للأحزاب لضمان تمثيل ومشاركة أوسمة للمرأة، بما يهم تنفيذ مشاركة المرأة وتفاعيل دورها في الفعل السياسي والمقاومة.

النقاشات العملية والمهنية:

لا يوجد نقابات إلا أنها لا تقوم بأي دور لصالح الفئات الاجتماعية المتمثلة لها. فهناك ضعف في التمثيل النقابي المعر ب بصورة موضوعية عن الأهداف والمطالب الأساسية للفئات الاجتماعية، حيث يعثر السياسي على النص الواقعي والتمثيلي، وتتكسر مصالح
الهياطات المشرفة إداريا ومطلبة على حساب السواد الأعظم من الأعضاء، لحساب
الولايات الشخصية والسياسية على حساب المصلحة العامة. ومن أجل تحليل أزمة
النقابات ما يلي:

أولاً تعاني الحركة النقابية من الانقسام، ففي الحركة النقابية العمالية ثلاثة
إجتهادات (نقابات). ولا تزال مقدمات التوحيد غير واردة على المدى القريب.

ثانياً غالبية قيادة الحركة النقابية هم موظفون لدى السلطة التنفيذية في مراكز
ألا (وكل وزارة، مدير عام). فكيف لهذه القيادة أن تنافس من أجل حقوق فاتها
الاجتماعية من السلطة وهي موظف لديه؟ ومثال على ذلك: نجد أن النقابات
العمالية لم تلتزم مسيرة كبيرة في هذا الاتجاه النقابي، وفي المقابل لا تشارك
في نضالات عمالية لتأمين دعم البطالة أو الفقر.

ثالثاً نظام "الكوتا" الحزبية ما بين فصائل منظمة التحرير وشطب حساب الانتخابات
الديمقراطية. وإذا كانت فلسفة العمل النقابي تعتمد على انتخابات ممثلي النقابات
نرى أن الواقع النقابي في فلسطين يشير إلى أن آخر الانتخابات أجريت لنقابات
العمال على سبيل المثال قيل 15 سنة.

رابعاً التنمية والتصعيدي في تقديم الخدمات.

خامساً انحسار العضوية في النقابات، فضلاً عن النقابات العمالية لا تعقده حجم
العضوية في نقاباتها 10% من عدد العمال.

وبالتالي فإن النقابات في وضعها وبيئتها الحالية عاجزة عن الإسهام في وقف المخطط
الشاروني وفك تبعية العمال والمهنيين للعب دور بارز في هذه المعركة.

يتطلب إصلاح الحركة النقابية اعتماد الإجراءات والتقاليد التالية:

أولاً سن قانون عصري موحد للنقابات العمالية يأخذ بمبدأ حرية التنظيم
النقابي.

ثانياً توحيد الحركة النقابية من خلال تطبيق أحكام القانون السابق الذكر، وإجراء
الانتخابات مرة ذهبية من القاعدة إلى القمة أخذًا بمبدأ التمثيل النسبي.

ثالثاً إشراك الأعضاء في النقابات العمالية والمهنية في صنع القرارات ورسم
الخطط والبرامج النقابية.

رابعاً تعية أعضاء النقابات على المستويين الوطني والدولي من خلال برامج تقدمها
النقابات.
خامساً إجراء تعديلات بنوية في الاقتصاد الفلسطيني، تكفل توفير فرص عمل كي نصل لأهداف التنمية في المجتمعات وداخل الخط الأخضر.

سادساً من قانون للضمان الاجتماعي يشمل البطالة، لتسهيل العمالة من مواجهة الفقر.

سبعاً ضمان الاستقلال المالي والإداري كأحد أهم شروط أهلية النقابات، وأنه يساهم مع مفهوم المجتمع المدني، حتى تستطيع اتخاذ المصا贝尔 المفيدة عن مصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تشكلت منها أساساً.

المنظمات غير الحكومية:

蔽 على أولويات المنظمات غير الحكومية العمل وفق الاتجاهات التالية:

- الضغط من أجل عملية الإصلاح الشاملة، والمطالبة بتعزيز الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لمفهوم الحكم الصالح.

- التشجيع على بناء حركات اجتماعية، بصرف النظر عن الاختلاف الأيديولوجي والسياسي للجماعات والأفراد المشاركين في هذه الحركات.

- إبراز أهمية المشاركة في القضايا المطلية والمدنية، ووضع الأحزاب والنقابات ضمن فئاتها المستهدفة.

- الدعوة والضغط لإجراء انتخابات نامية وفق قانون ديمقراطي يعزز مشاركة الجميع، وتحديد المرأة على أساس قانون يضمن الكوتا كنسبة موقوتة يسيهم في إتاحة فرص أمام النساء لحوض الانتخابات في إطار.

- فضح طبيعة المخطط الشاروني الهادف لعزل المناطق الفلسطينية، ومصادرة 58% من مساحة أراضي الضفة الغربية، واستكمال الجدار، وهذا المخطط ليس تطبيقًا لخارطة الطريق، ولكنه رصاصة رحمة لخارطة الطريق وكل الاتفاقات الدولية.

- تنظيم مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية لعزل مخطط شارون.

- دعوة صناع القرار في النظام السياسي الفلسطيني إلى إعادة النظر في البنية الرائدة، وإعادة البناء على أسس ديمقراطية وشفافية.

- إعادة الاعتبار للعمل الأهلي والتطوير في المنظمات لجذب الجماهير للفعل الاجتماعي والوطني والديمقراطي.
خامسًا، أيلين كتيب: كيف نخرج من مأزق الانهيار؟

يتمزج الوضع الفلسطيني بارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للأسرة، وتعرض أفرادها للتعديات اللاإنسانية. كما يتضمن معاناة الأسر، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وتدهور الأوضاع المعيشية للأسرة، وتعرض أفرادها للتعديات اللاإنسانية.

تستخدم الأطروحات السياسية والاجتماعية في فلسطين الإカードية من أجل التعبير عن أنداد الأزمات والقرارات الأخيرة التي تم اتخاذها، كمساعدات، أو المشاركة في المناضلات، أو المشاركة في المناضلات.

هذه الأطروحات السياسية والاجتماعية في فلسطين الإカードية من أجل التعبير عن أنداد الأزمات والقرارات الأخيرة التي تم اتخاذها، كمساعدات، أو المشاركة في المناضلات، أو المشاركة في المناضلات.

التالية:

1. إعادة تعبير المرحلة السياسية الحالية من جديد، بعيدا عن أي تشوية أو تشويش، تضع المفاهيم في إطارها الصحيح حتى لو لم يتم تعريف هذه المفاهيم...
مع الثقافة المعلوّمة التجارية في المرحلة الحالية، أو مع الديمقراطية الأمريكية الزائفة، فالمرحلة هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطياً، تستخدم جميع أشكال المقاومة التي تقرها المواثيق الدولية. وهي مرحلة تؤكد على البعد الديمقراطي في عملية التحرر من خلال الاعتراف والاعتماد بالتراث المقاوم، الذي تشكل أساساً من صعود شعبنا أمام التحديات الصعبة، وأهمها مواجهة الإجرام الاحتكاري اليومي.

تحديد طموحنا كمجتمع، في بناء دولة فلسطينية واضحة الحدود والمعالم، يكون مضمونها الديمقراطي ليس ل fasيا بل يكون عملياً، ليكوس لفكر ديمقراطي صريح ينتقد من تحريرنا الأهلية ويتلاحم مع احتياجات شعبنا بما يفسهم في بلورة وعي اجتماعي وسياسي تقدمي بواجهة الأيديولوجيات الأصولية.

bezpieczeńst اجتماعي ينوي بتقية أطر المجتمع المستقبلي يسعى بدون خلق أو تردد مظاهر الفساد وسلّطية النظام السياسي، ويصور رؤية المجتمع المستقبلي الذي تسمح له العشائر المجتمعية لتنمية المجتمع وفتحاته من جديد. فالمنظمة لا تكون فقط على برنامج تحرير في إطاره الوطني، بل في إطاره الاجتماعي لدفع المجتمع للوصول إلى المساواة والعدل الاجتماعي (أدرك بمذاج العمل التطوعي وميادينه).

تحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء في هذه المرحلة، حتى لا يتم خلق الحابل بالنابل، أو خلط الأوراق بشكل يصعب علينا الحسم. فنحن الضروري في هذه المرحلة أن يكون لدينا موقف واضح تجاه الأحزاب الصهيونية التي لا يختلف ببعضها عن بعض في الجوهر، وعلينا عدم المراهنة على أمريكا عدو الشعب، أو الاستمرار في تزوير الحقائق وإظهار الناس تبر ياهباً بحريمه على أساسحساس، أو إيهام الناس بأنه يمكن لامريكا أن تضطهد على إسرائيل وتقيم الحلف السياسي العالم. هذه الأشكال أصبحت مكشوفة، وإنجب أن لا نسمح لها بالاستمرار و إضعاف عزة المقاومة. أما على المستوى العربي، فالشمول هو بلورة موقف واضح يشكل أساساً لقرادة الواقع العربي الذي يمتحن فيه الأنظمة العربية الرسمية جميعاً بدون استثناء ولعبة كاملة للنظام العالمي. بالمقابل يجب أن نعمق علاقاتنا مع الجماهير العربية لنبته فيها وفتحاً الأمال لمستقبل أفضل.

يجب محاكاة الأكاديميين والمثقفين بحراً وصدق وأمانة حول دورهم التاريخي الذي نقل مجتمعات أخرى من مجتمعات إقطاعية ذكورية أو سلطوية إلى ديمقراطية، وأن يتم إعادة صياغة خطابهم ليكون قنديل أمانة أمام الثقافات الشابه التي تعيش، راهتنا فراغ فقاعة سياسياً تسيره بوميا سلسل النظام العالمي.
لذا أقترح، تعليقاً لهذه المبادئ، تشكيل منتدى اجتماعي يرعاه المجتمع، ويكون هذا المنتدى منبرًاً لمثقفي الأطر الطلابية، والنسائية، والعملية، والكتاب والصحفيين، والأكاديميين، على أن يستهدف الشباب. ويحرص المنتدى على تشكيل ثقافة بديلة مقاومة تعيد الإنسان كمساهم وصانع للأحداث. أرى أنه من المفيد أن نعيد تجربتنا الديمقراطية السابقة حول العمل التعاوني، التي حملت مبادئ وقيماً أخلاقياً ونضالي، وأن نعيد هذه التجربة عبر منتدى ثقافي اجتماعي قادر على أن يواجه التحديات الحالية، ويكون حافزاً ومحرراً لحماية حرائرنا الاجتماعية وسياسياً. فقراءة الواقع بشكل دقيق وموضوعي لا يشير بأن الأحزاب السياسية الراهنة قادرة على أن تعيد إنتاج نفسها بشكل يليق لتحديات المرحلة، فالترك مساحة لمبادرات فردية وجماعية متواضعة يمكن أن تولد قيادات شابة ديناميكية وتحلق جماعات ضغط، وربما حركات اجتماعية تستطيع مواجهة التحديات الخارجية والداخلية على السواء.

سادساً، أشرف العجمي؛ تنظيمات المجتمع المدني: الدور الغائب والمطلوب

رغم لا يتفق الفلسطينيون على إنجازات الإنتفاضة الثانية "النظام الأقصي" إذا كانت هناك إنجازات أصلية، ولكن هناك اتفاق واسع إلى حد كبير حول العوائق السلبية الهائلة التي ترتبط على السياسة العدوانية الإسرائيلية المنهجية التي جاءت في إطار الردع على المقاومة الفلسطينية. ويمكن القول إن المجتمع الفلسطيني عاد سنوات طويلة إلى الخلف بعد عملية الهدار الشهيد، والتي طالت مؤسسات السلطة والتنظيمات الفلسطينية، وعمليات القصف وال tịchمية التي راح ضحيتها آلاف الفلسطينيين بين شهداء وجرحى، وتسبيت في أعداد كبيرة من الإعاقات الجسدية. هذا عدا الآثار النفسية العميقة الناجمة عن العدوان والضائحة الاقتصادية الخانقة التي تسبب بها الحصار المزروع على الشعب الفلسطيني وعمليات تجريف الأراضي المزروعة وإقصاء الأشجار، وتدمير المصانع والورش ووقف العمل في إسرائيل.

وقد تراقبت الحسابات المادية على الأرض مع خسارة سياسية لا تقل حضورة، حيث تراجع الدعم الدولي للفلسطينية، وجرى وضم الكفاح الفلسطيني بالإرهاب في ظل خلط الأوراق الذي حصل في الساحة الفلسطينية، وحالة الفوضى التي شهدتها على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين وخاصة في إطار المقاومة المسلحة، وبذات تنفيذ العمليات التفجيرية ضد أهداف مدنية في إسرائيل. كما حظي مشروع شارون الذي يستهدف منع قيام دولة فلسطينية وقطع الطريق أمام أي طموح سياسي بدعم الولايات
المتحدثة، وتتهم من أطراف الرأي الدولية في ظل غياب أي مبادرة فلسطينية قادرة على
مواجهة الخطير الذي يحمله هذا المشروع.
وبهذا المجتمع حالة من الاضطرابات التي أصابت النسيج الاجتماعي في ظل استمرار
انحسار وترجف الكثير من القوى الإيجابية التي كانت سائدة في العلاقة بين الناس لصالح فيم
سلبية، تتراوح بين استمرار الفساد بكل أشكاله، وبين التطرف والعدمية، وشيوع الأصولية،
والاعتماد على الغيابات في معالجة أوجه الأزمة التي تعصف بالمجتمع.
ومن أبرز مظاهر الخلل والأزمة الفلسطينية ضعف السلطة وتشتيتها، وإزدياد حدة
الصراعات بين جماعاتها وأجهزتها وحاصية في إطار حرب السلطة، وأيضاً غياب دور
تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب واتحادات شرعية وتفاهمات مهنية ومنظمات أهلية
وغيرها، مع أن المنظمات الأهلية تحديداً كانت فعالة أكثر من بقية مكونات المجتمع
المدني الأخرى لطبيعتها مهامها ودورها، ولكن هذه الفعالية لم تكن بالمستوى المطلوب
نظرًا للفترات الفلسطينية العام، ومشاكلات التي تعانيها هذه المنظمات كجزء من الحاله
الفلسطينية. وغياب دور تنظيمات المجتمع المدني يعني تجاهل القطعات الحية والمتأثرة
في المجتمع الفلسطيني عن الإسهاب بضمانها في العملية الكفاحية وفي إطار عملية البناء
الديمقراطي.
هذا الواقع الفلسطيني الصعب لا يعني بطلية الحال أننا وصلنا إلى وضع مبوس منه،
فهناك متسع لعمل الكثير من أجل وقف عملية التدهور الجارية على المستويين الداخلي
والخارجي وتطوير بنية المجتمع الفلسطيني على أساس أكثر ديمقراطية. وهناك دور أساسي
وحملات تنظيمات المجتمع المدني تستطيع الاضطلاع به في إطار هذه العملية.
تستطيع الأحزاب والفصائل المختلفة على سبيل المثال أن تتعاون مع السلطة، وتضغط
عليها في نفس الوقت، من أجل اعتماد خطة سياسية فلسطينية يمكنها التصديق للتفاوضات
التي تفرضها المخاطر الراهنة في إطار إعادة الاعتقاب لبرنامج السلام الفلسطيني (حل
الدولتين)، وتوجد الخطاب الرسمي وتخيره من سمة الإزدواجية الضارة. وليس من
المفروض هنا أن يحصل إجماع شامل على كل بنود ومفردات هذا البرنامج وهذا الخطاب،
ويفكرين أن توافق الأغلبية عليه وتحملها السلطة والمؤسسة الفلسطينية.
وبالنسبة مع ذلك بفترات أن يتكاتف الجمع من أجل وضع حد للفوضى والتسبب
وحالة الفناء التي تشهدها السلطة والمجتمع الفلسطيني على أساس وحداني، السلطة
وسيادة القانون والنظام، وهذا لا يعني إلا بإجراء إصلاح جدي في الجهاز القضائي لتفعيل
دوره وتحقيق الصلح والاستقلالية اللازمة لفرض القانون، وأيضاً في الأجهزة الأمنية التي
يجب توحيده مراعيتها وتحديث مهامها بفكرة في إطار التكامل والاحترام القانوني، وظيفته، أو لا
بانضباط هذه الأجهزة نفسها، وتحليلاً فيها من القيادة والعناصر التي تحول دون اضطلاعها

بواجهها في حماية أمن المواطنين والمجتمع.

وفي هذا السياق هناك أهمية خاصة لإجراء إصلاحات ديمقراطية جذرية في النظام السياسي الفلسطيني برمته، بدأ من اعتماد قانون أساسي يراعي الوضع الرافض، ويؤمن لبنان مؤسسة ديمقراطية قادرة على التعددية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين. وهناك حاجة كذلك لإعادة النظر في بنية وآداء المؤسسات السلطوية المختلفة لجهة ملاءمتها للدور المطلوب منها في هذه المرحلة وفي المستقبل.

ويكون إجراء الانتخابات المحلية وعامه تشارك فيها كل القوى والأحزاب السياسية بعد تعديل النظام الأساسي وقانون الانتخابات، خطوة ذات مغزى على طريقبناء الديمقراطية السليمة.

هذه المهمات وغيرها يمكن أن تتجدد من أجلها الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المعنية بإصلاح وضع السلطة والمجتمع، بالإضافة إلى الاتخاذات الشعبية والنضالات المهنية التي ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن القطاعات التي تمثلها، لتحقيق حقوقها، ورفع مستوى معيشتها، وتوزيع مكانتها في المجتمع. وهذا بدوره يقود إلى الاضطلاع بمهام وأدوار أكبر نحو الإصلاح والتفجير.

غير أن تنظيمات المجتمع المدني وخاصة تلك المعنية بالإصلاح والتطوير الديمقراطي لا يمكنها القيام بأي دور أو مهمة جدية إذا لم تبدأ بإصلاح أوضاعها، وإشاعة الديمقراطية في صفوفها، وإجراء الانتخابات الداخلية، وتجديد هيئاتها الفيادية، وتطوير لواحها ونظمها حتى تصبح مؤهلاً لمواجهة الكبرى الملقاة على عاتقها.

ولست يمكن لحزب سياسي أو منظمة أهلية أو اتحاد وغير ذلك أن يطالب بالديمقراطية والتعددية، في حين أنه يعني من تكشيف هويته، وشرطة قيادته، وغياب الديمقراطية في صفوفه، على طريقة يقول "يأمور الناس بالفر وينسوا أنفسهم". ففاقد الشيء ليس فقط لا يعطيه بل لا يكون صادقاً في الدعوة حتى لدى الآخرين.

ويتوقع أن تتعالى الأحزاب والفصائل التي تعتبر من أهم مكونات المجتمع المدني، على دورها البالغ الذي اعرضته خلال السنوات الماضية كشريك في حالة الفساد والفوضى، أو كبشر من بعد يخشى أن تتسخ بيد بالانغماس الفعلي في العمليات النضالية من أجل التغيير، وبدأ بشكل موات، ومستمر في كفاح محدد الأهداف والمراحل من أجل درء الخطر التي تهدد القضية الوطنية والسياسي الاجتماعي الفلسطيني. وهذه العملية حذر أن يحرى الشرع بها وتنفيذها بعض النظرة على التطورات والمتغيرات التي قد تحدث هنا وهناك. وهذا لا يعني أن يكون جزءاً من تنفيذ اتفاقيات دولية أو رسمية بل بالأساس نابعاً من المصلحة الفلسطينية العليا أولًا وأخيرًا.

ومن غير الممكن الفصل بين الكفاح السياسي ومقاومة الاحتكال التي يمفروض أن
بشارك فيها الشعب بكافة فئاته وقطاعاته في سياق عملية تقوّد إلى تحقيق الحقوق الوطنية بإقامة الدولة المستقرة في حدود العام ١٩٧٧، وحل قضية اللاجئين، وبين مهتمات الإصلاح والبناء الديمقراطي والاهتمام بحاجات الناس ومطالبها وهمومها اليومية. هذا مشروع متكامل، وأي نجاح في أي جزء منه يسهم في تحقيق نجاحات الأجزاء الأخرى، ويدفع إلى الأمام العملية برمتها.

جانب من النقاش العام

لبني عبد الهادي: أنا أتفق تماماً مع طرح الأستاذة آليلين كتب، أي أن يتم البدء في عملية التغيير الاجتماعي عبر منتدى اجتماعي، أو تشغيل دور النخبة في التغيير الاجتماعي. أرى أن السبب لا يمكن في النظام السياسي فقط، بل في النظام الاجتماعي القائم علينا لن يدعم النظام السياسي. يجب أن يحدث تغيير اجتماعي، وهذا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني التي عليها تغيير النظام الاجتماعي القائم على العشارية والرقية والتحايلية الفصائية.

الحركات الاجتماعية وسلبة، المنتميّ الاجتماعي الذي تمت إليه آليلين، ينبغي أن يدخل تغييراً على النظام الاجتماعي وليس على النظام السياسي فقط. النظام الاجتماعي يجب أن يكون مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني، وأن تقوم بالتالي بتعطى الرأي العام إزاي موضوع محدد أو مجموعة مواضيع من أجل التغيير الاجتماعي. وباستغططة المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور مهم كمجموعات ضاغطة من أجل تعزيز الديمقراطية، وتكوين بعض القطاعات والشراكات حتى تزود من مشاركة في اتخاذ القرار...

أوّل على ضرورة العمل على النظام الاجتماعي وزيادة المأسسة، وإعادة الاعتبار لروح العمل التطوعي داخل القطاع الأهلي، والدمج ما بين العمل المهني المحرّف والنشاط التطوعي، وتعزيز الشفافية، وتشغيل الاتحادات.

جمال هلال: يرايك هل هذا كاف لإزالة الاحتلال؟

لبني عبد الهادي: لا إطلاقاً، لكوني أرى أن النظام الاجتماعي بحاجة إلى جهد كبير ...

جورج جفان: أشعر أن المجتمع المدني يتحدث مع نفسه، أو أنه متفق على ذاته. لأنّ درجة ترتيب المجتمع المدني من الإعلام الفضائي - الصحف والمجلات والراديوهات والتلفزيونات واللقاءات والندوات ...؟ أرى تعالي في محاولة التأثير على الرأي العام...

رمزي رحجان: لدى المنظمات الأهلية والمنظمات والمؤسسات المختلفة أفكار عدة ...لا أريد أن أقول لهذه ما عليها فعله، لكن عليها أن تؤثر في الجمهور، يمكن أن تكشف كيف
يذكر الجمهور عن أسلحة مفتوحة أو خوارزمات محددة، ي수ّر متوقع على ذاته...

أيام كتاب: ينسحب اليسار من الساحة...

جمال هلال: اليسار متوقع والليكسي الإسلامي يهيمن على المجتمع المدني، والدلال على ذلك كثيرة...

جرج جقمان: هناك تيارات مثيرة أو مسيئة وأيضا أصلحت أقبلية، لكن هذا الوضع ليدوم للأبد. التيارات التي تشكل الآن أقبلية لا تستوعب للبحث عن آليات ملائمة لتوعيم تأثيرها، فهي متشابهة بأييات محتقورة، أو هي خائفة أن تعرّف عن آرائها، لا أدري...

عبد الكريم البرغوثي: فكرة الدروع للجمهور فيها نخبة تقع معرفياً. ما أمتتابعات الوصول للجمهور؟ وبالتالي فالبواقي ي 록 أن يتم بحثه. هل حقاً يوجد فرار سياسي؟ في رأيي لا يوجد فرار سياسي، بل إن 50 مشروعاً سياسياً عقلياً مقيداً لنا، لكنه قائم وممارس من قبل الإسرائيليين وبموافقة أمريكية، والسلطة الفلسطينية تحاول أن تحافظ على نفسها بطريقة أو أخرى، وتتأقلم مع ما هو مطلوب. السلطة يمكن أن توافق مع خطط أنصح شوارن، ويمكن أن تتسلم الوضع وتستوعب على أنها بطولة فلسطينية. يوجد "الاستسلام" السياسي، إذا جاز التعبير، ولا يمكن مقاومة هذا الامتلاء إلا بإزاحة المشروع الوطني الفلسطيني. هل نحن حقاً بحاجة للدولة، هل نحن إذا أمسينا المرحلة محلة تحرير وطبي ديمقراطي فإن مصيرها سيكون الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية، أم أننا نريد دولة واحدة، وبالتالي فإن وجود السلطة أصبح عينا على الشعب الفلسطيني، وهو الأمر الذي يوهمنا وجود فرار سياسي، لأن عدم وجود الفرار السياسي يقصد به مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أي مسار أوسو كما فإننا لا مفاوضات، وهذا يوحى بقرار سياسي. الموجود هو الاحتلال.

طهر حضيرة الطرح موجود عند الجمهور وعند بعض النخب، ماذا بعد حل السلطة. هناك مشكلة إذ أننا، مثلا النضال الفلسطيني هو إقامة دولة وطنية فلسطينية في الضفة وغزة. يجب أن الحلم يتمثل في الدولة الواحدة، وأننا لا أفضل استخدام كلمة ثنائية القومية؛ لأن الدولة الواحدة هي دولة لكل مواطنيها. الآن في فلسطين كل مواطن هو دولة... علينا أن نتخبر وتقول: إننا لا نريد دولة...

جمال هلال: وجود ديمقراطي حاصلة موضوعية لمجتمع تقليمي، مجتمع يقوم على العدالة والمساءلة والحرية. هذه حاصلة قائمة الآن أكثر من أي وقت مضى. لدينا ولا لدى المجتمعات العربية الأخرى، إنها حاصلة بانت ملحة. الدولة الواحدة (أو ثنائية القومية) شعار رفته المقاومة الفلسطينية في أواخر السينينات، ولا يوجد إلى إدوارد تعديل أو غيره. نريد خطابا تقليدياً ولا لأنفسنا ولن ينبر أن يسمع في العالم وفي إسرائيل. نريد رؤية واستراتيجية...
ترجم هذه الرؤية إلى خطوات وخطط...

هديل قزاز: الدولة الواحدة، يا عبد الكريم، ليست طرحا جديدا فقد طرحت من منظمة التحرير سابقاً كما قيل. لكن الحدث عن علل جدية إبداعية يحتاج إلى بوقة جديدة، وهذا غير موجود حتى الآن. المشكلة هي الوسطية، نحن وسطون في كل شيء، بدأنا من موقعنا الجغرافي في رام الله، من الذي يتكلم وكيف يتم تسيير الأمور، وكيف يحكم جول كل شيء وكأنه خبير فيه، هذا يعيب التخصص في المواضيع، ويعوق الأمور، ويمنك إمكانية وجود مجموعات ضغط. مطلوب عند طرح فرضية أن يكون الذي يطرحها متمكناً منها أو متمكنة منها ويعرف ماذا يريد. وهذا يستدعي التخصص، وهذا يختلف عن المهنية.

مطلوب التخصص في قضية أو مجموعة قضايا، وهذا هو ما يدعم تغيير المجتمع، وهذا ما نفتقر إليه. ونعتقد أنه من ضمن تشخيص الوسطية هو عدم رؤية ما يجري في أماكن أخرى خارج رام الله. هناك تشكيكات لمؤسسات أهلية كثيرة جيدة، وفيها نحن شبابية جيدة لا نمعن لها، وهي موجودة في غزة، وموجودة في نابلس، وفي أماكن أخرى... حدث أن التقت قبل أيام بمجموعات تقدمت بمنح الدراسات العليا، من قلابية، وجبين، والخيل، ووفجعت بنشاطهم وحيويتهم وبرؤيتهم الواضحة. أي أن بذور التغيير موجودة عند نخب شبابية جيدة، وهي تتحدث بطريقة مختلطة...

ربما حمامي: لا ينبغي أن يقول الحدث عن اليسار وعن المتقدمين إلى أن لهم تأثيراً بدون بنية سياسية، وهم لا يستطيعون أن يكونوا قيادة حقيقية أو أن يوفروا اتجاهاً إلا إذا كانوا جزءاً من شبكة متكاملة. فيدون بنية وآليات فإن المتقدمين ليسوا سوى أصوات وليس قيادة أو أصحاب تأثير حقيقية في حركة حماس، نجد أن هناك قنوات تربط بين المفكرين وبين رجل الشارع. منذ أوسو ونحن نتكلم عن يسار ديمقراطي، وعن حركة سياسية بديلة، ولم يحدث شيء حتى الآن. هناك وضع بيني يمنع أن يحدث تحول مثل هذا. فالمشكلة لا تكمن في غياب العقول والخبرة والالتزام، فهذه موجودة. هناك ما هو بيني يمنع هذا من الحدوث. هناك قوى صحيحة وعميقة داخل المجتمع، لكن لا أرى أن تكون حركة سياسية جيدة. السلطة لم تعد تمثل حضوراً إلا من زاوية توفر عمل، وهذا مهم، وفي الوقت نفسه تنمو حماس بحكم البنية التي تمكنها وقدرتها على محاكاة حاجات الناس...

نداء أبو عواد: ما معتقه من سياسوهات ومن تعلقات يشير إلى أن لا إمكانية جدية لأي تحول أو تغيير جدي، بل إن التحول المحتمل يشير نحو الأسوأ... لكن المفترشات المطروحة تبقى مقتضبات مجرد، أي لا تطرح من بناية الهدف. اليسار يمكن أن يقوم عملية التغيير، لكن اليسار يحتاج لمن يستعينه...

آليل كاتب: هناك طلبة وحركات اجتماعية....
نداء أبو عواد: من يشكل المنتدي الذي تكلمت عنه؟ ومن سيجعله معه وتبناه؟

الأحزاب السياسية مترابطة متراجعة رايدة. تتغير إلى إثارة بريزنت نجد أحياناً مثل رفع
الخبوات، وال.Default تغلب، والحركة الطلابية في بريزنت تتفاقم. رغم أنها تشكلت في بدايات
المحاضرة في فترة من الفترات. هذه الحركة الطلابية التي سبنتها لم تصبح جزءاً من النضال؟
كيف يمكن للمجتمع أن تبني علاقة وثيقة مع الحركة الجماعية؟ تعرف أن النخبة بعيدة عن
الحركة الجماعية، لكن ما إدارات التواصل بين هذه النخبة والحركة الجماعية؟ هناك
بدايات كما تقول هدف. هناك من يعمل في الميدان. أنا أعرف عن مجموعات تعمل،
وتحديثاً في مناطق النمس، حيث هناك صراع يومي مع الاحتلال. هذه المجموعات مضطرة
لأن تضع استراتيجيات للمقاومة والتصدي للممارسات الموجبة ضدهم. كيف يمكن
للنخب أن يعمل بين الناس؟ كيف تبني أنواع جديدة، وليس فقط عملًا تطوعياً وليست فقط
لجاناً كما كان في الاتحاد الأول. المهم كيف يتم اتخاذ آليات عمل جديدة؟ وكيف
تتم تطويرها وتمكينها؟ يمكن للمجتمع أن تساعد بهذه القضية. أي كيف يمكن لها أن توجه
مسار البدايات ل أن تتحرب لأنها ممكن للنخب أن تدخل وتتحرب.....

 جميل هلال: يجب تركيز أكثر عن اللازم حول النخب. في الواقع الحركات الاجتماعية
ذات القاعدة الجماعية هي التي تجدب المنطق وليس العكس. والأحزاب الناشئة
والأمراض الناشئة هي التي تجدب إليها المثقفين وغيرهم. لنذكر كيف كانت حركة حمص قبل
10 أو 12 سنة، حيث نجد برنامجها متخلفا جداً، والآن باتت تستخدم، إلى حد ما، خطاباً
يلสถلم المجتمع المدني والديمقراطي وحقوق الإنسان. عندما تنشأ حركة ناشطة اجتماعية
إيئاً تولد انحيازات لها، وهذا ينطبق على الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء كانت
من اليمين أو كانت من اليسار، أو من الوسط، وقدرة الحركة على جذب الكفاءات يطور
الحركة نفسها، ويولد مثقفين عضويين....

 هديل فراز: ما أود أن أضيفه أن لدى الشباب الذين أشارت إليهم ميزة أساسية وهي غياب
أي خوف من غياب ياضر عرفات ولا من تغيرات جذرية للسلطة، وهي مرشحة لأن تأخذ
دوراً قيادياً...

 جميل هلال: لكن هل هذه مجموعات محلية أووطنية؟

 هديل فراز: قد تبدو مجموعات محلية، لكنها ليست محلية. لأن لها ارتباطات تنظيمية
وسياسية، وتحديدًا لها ارتباطات مع القيادة الشابة في فتح...

 جورج جماعان: اناشو لي أت أقول بداية أت أتافق مع ربما بخصوص موضوع المثقفين،
إنه إذا لم يكونوا مرتبطين بحركة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي فإننا نتكلم عن أفراد...
فمن الواضح أن الفعل السياسي يلزم أنه تنظيم. الفرد يمكن أن يكون صوتاً وضيماً وغير ذلك، لكنه لن يكون فاعلاً سياسياً، وأكبر دليل على ذلك هو حياد عبد الفتاح الذي يشكل ضمير الأمة، ولكنه غير فاعل سياسياً. بخصوص ما ذكر حول الفعل السياسي فأننا لم أقذَل أن هناك فراغاً سياسياً، قلت إن الوضع لا يحتوي استمرار وجود فراغ سياسي إلى فترة لا متاحة، لكن حالياً ليس هناك فراغ سياسي. مبادرة شارون حاولت أن تُقِيب الفراغ. لم أكن أقصده أن ألمع بظلال تشاوّمية من خلال التحليل الذي عرضته. كتبت محدداً بالوقت، إذ كان ممكناً أن أتكلم بتوسع عن أشياء أخرى. يُرجى أن لموضوع الجدار جانباً مما للعمل. لكن إذا كان هناك قرار من محكمة العدل الدولية لصالح الجانب الفلسطيني فهناك إطار شرعي لمناهضة الجدار على صعيد أوروبي. ليس فقط جداراً، فهو مشهد ورسالة سياسية في أن واحد. ويصبح بإعادة فتح ملف الاحتلال، لكن واقع الشرذمة السياسية الداخلية عامل معين، والقضية الأساسية التي ينغي أن تحل هي تغيير النظام السياسي. هناك دائماً توتر بين التحليل الذي يسعى إلى أن يكون متجرداً وبين التفاوض الضروري للعمل السياسي، يعني ينغي أن يكون هناك مشهد لإعادة سياسية للعمل يغمر النظر عن التحليل لأنه في الآخر من يُعم ويُسِع يرى نتائج، حتى لو كانت هناك صعوبات، ولكن عدم الفعل يعني إنهيار، ويصبح الشخص عندما مشاريع فردية. هذا ما حصل خلال فترة أوسا. الذي يقفاً الان في غزّة يقاوم بدور تحليل سياسي؛ لأنه هناك شئ مفروض عليه، يغمر النظر عما سيحدث لاحقاً... أنَّنا إذا ندركوا بين الموقعين. أنا كنت اتحدث عن موقع واحد فقط. لو سأأتي شخص الآن: أنت ماذا تؤيد الآن? مأجوب بأني مع استمرار المقاومة، لأنها في رأي الشيء الوحيد الذي يحرك الوضع السياسي. هذا حدث في الانتفاضة الأولى، ويجري الآن في الانتفاضة الثانية، يعني أنني سأحل مسار سياسي، ولكن القرار بقبول أو عدم قبول المطروح السياسي يصبح هو السؤال.

لاffe: كيف يمكن تغيير النظام السياسي؟ من سيفقف تمام الانتفاضة الثانية سياسياً؟

الانتفاضة الأولى جاءت بمبدرد وأوسلو. من سيقف موقف الانتفاضة الثانية سياسياً؟ من سيقف موقف الشارع السياسي؟ ماذا يتغير النظام السياسي؟ لا يوجد هناك آلية غير الانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات، وهذه تواجه إشكاليات الآن... أو هناك أزمة عرفات، وترك الأمور تنطير...
ثقة في هذه الأحزاب، حتى أزمة ثقة بالأفراد الذين في هذه الأحزاب، ولذا فهي انتهت... لذا أركز على نوع معين من المثقفين وليس على أي مثقف. معظم المثقفين العرب انهاز وأصبح متسامقاً مع الأنظمة العربية. هناك أفراد انسحبوا من الأحزاب لأن هذه الأحزاب لم تتطور معهم، لأنهم تطوروا أكثر منها. إذا بقينا نقوم بتحليل كلي (ماكرو) فلن نعمل شيئا. تذكرنا بأن العمل التعاوني جلب الشباب للأحزاب. لذا أقول إن هذه هي آليّة وليست البديل، لأن الحزب السياسي هو الأداة في التغيير. لكن كيف لهذه الأحزاب النائمة التي بعض أصولها طبقية فلاحية متخيلة وعشرائية أن تدع مجددا؟ هي بحاجة لنواة جديدة حديثة، نخبة حديثة. أنا وجدت هذا في الطلاب، عندما يأتي الشباب للسؤال عن ما العمل؟ نلمس حجم الفراق. يريدون أوجاع وليس من يوفر لهم الأجواء. وهؤلاء ما زالوا أعضاء في أحزاب وفي آخر طلابي، وهم من جبهة العمل الطلابي ومن حركة الشباب. كيف يمكن أن نواجه الأصولية في الجامعة؟ رئيسة الجامعة غير قادرة على المواجهة، وتظهّر أنها لا ترى ما يجري يوميّاً، أو تكتفي بنشر بيان اعتذار في بعض الأحيان مثلاً. نريد أن يبدأ الحزب الجديد. نحن متسجيون من الأحزاب، كيف نبدأ؟ لماذا لا نبدأ بمثتدي ثقافي...؟ وبعد ذلك نرى. لدينا أزمة ثقة بالقيادات الحزبية الموجودة التي كان لها تاريخ إيجابي، لكنها باتت غير قادرة على التقديم. لذا فكرة المثتدي.. نبدأ الآن في جامعة بيرزيت...الأحزاب غير قادرة الآن على لعب دور أساسي في هذه المرحلة لأنها في هذه المرحلة هذه الأحزاب انتهت....
تقارير
تقرير أولي
ثلاثة أحياء في زمن الحرب والصراع

إعداد رولا أبو نحو، معهد دراسات المرأة

هذه المادة جزء من تقرير أشير حول بحث يشرف عليه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يتناول التغييرات التي أدختها حالة الحرب والحصار والمقاومة على أوضاع وعلاقات الأسرة والمجتمعات المحلية في ثلاثة مواقع متجاورة، ويشير العدد الثالث من الدوريات الذي سيصدر في العام 2005 على عرض لبعض نتائج هذا البحث.

يسعى البحث لمعرفة كيفية تعامل الأسرة الفلسطينية والمجتمعات المحلية مع حالة الصراع الحاد الأشبه بظروف الحرب السائدة منذ إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أواخر أيلول العام 2000، من خلال دراسة ثلاثة أحياء متجاورة من مدينتي رام الله والبيرة، فهو يسعى إلى فحص العلاقات داخل الأسرة، وعلاقة هذه مع المؤسسات والأسر الأخرى، ويرصد، في الوقت نفسه، طبيعة العلاقات والأوضاع والتفاعلات المختلفة داخل كل موقع من هذه المواقع، وما استجد على أوضاعها خلال سنوات الانتفاضة الثانية.

تشكل الأحياء الثلاثة وحدة جغرافية متميزة، رغم ما تجعله من تبادلها في صممتها الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية. مخم الامعري المكتظ باللاجئين يتبين بأوضاع اقتصادية صعبة، ومعظم سكانه من فئات كادحة أو معدمة. وموقع أم الشريطيف في مدينة البيرة توسع بشكل كبير بعد نشوء السلطة الفلسطينية عام 1994، وسكانه خليط من وافدين
من مناطق مختلفة، تتشكل نسبة عالية منهم من الطبقة الوسطى الدنيا. والواقع الثالث هو المصوبن، أحد أحياء رام الله القديمة الذي يتميز ويعرف كأحد الأحياء "الراقية"، ومعظم قاطنيه من الفئات العليا من الطبقة الوسطى.

تشكل الأسرة المعيشية الوحدة الأساسية للبحث، إضافةً لمؤسسات المجتمع المحلي للمواقع الثلاثة. حيث تسجل الأدوار على الأسرة في علاقاتها مع العائلة الأوسع، والجيران، ومع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية، أخذين بالاعتبار بعد النوع الاجتماعي في هذه العلاقات وتفاعله مع العناصر المختلفة.

يركز البحث على مؤلفين مركبين:

يختص السؤال الأول ما يمكن تسميته بـ "إستراتيجيات البقاء" للأسرة الفلسطينية في الظروف السائدة منذ أيلول 2000 وحتى الآن، ودور شبكات الاجتماعية في هذه الاستراتيجيات، وموقع علاقات النوع الاجتماعي، ودور المؤسسات والمنظمات في حياة سكان هذه المواقع.

ويتفحص السؤال الثاني إمكانية التعامل مع هذه المواقع كمجتمعات محلية، ودور الفئات الاجتماعية المختلفة (نساء، شباب، إخ) والمؤسسات واللجان المحلية والمنظمات السياسية في تشغيل واقع هذه المواقع بالاستناد إلى مقارنات بين الانتفاضة الأولى والثانية.

لماذا الأميري وام الشرابي والماضيون؟

حالفت ظروف الاحتياج والحوادث العسكرية ولي تشمل مختلف مناطق الضفة الغربية دون الاختيار الأوسع من مواقع سكانية. ومن هنا وقع الاختيار على المواقع الثلاثة المذكورة، وبحاصلة أنها احترى على النوع المطلوب لسماح تجمعات كان من أهداف مشروع البحث دراستها، وكونها تقع ضمن الحدود الجغرافية المناخ الحركية داخلها. كما أن التواصل الجغرافي بين هذه المواقع الثلاثة أضاف عاملًا مشجعا لاختيارها، وبحاصلة أنها تتابى من حيث أوضاعها الطبقية، وتكوينها السكاني، وأسلوب حياة كلا منها.

شيء عن المنهجية

يستخدم البحث بشكل أساسي أساليب من البحث الكيفي، وعلى مسح إحصائي لمعرفة ما دخل على هذه المواقع من تحولات سكانية واقتصادية ما بين التعداد العام للسكان والمساكن والمؤسسات في نهاية العام 1997، وربع العام 2004.
وعلى صعيد أساليب البحث الكيفي جرى ويجري ما يلي:

- مسح ميداني للتحديد منطقة البحث ومسح لمعالمها الأساسية: واستهدف هذا المسح رسم صورة عامة هو موجود من منازل وبيوت وعبارات، وما هو مسكن منها، وتنوعة البناء والخدمات المرفقة به من حديقة وسور ومضعد، والشبكات الخدماتية المتوازرة في الموقع من كهرباء ومياه وهواتف، ووضع الأرصفة والشارع وإشارات المرور، ونوع المؤسسات العامة في هذه المواقع (حكومية ودوائية) عن الخدمات الطبية من عيادات ومستشفيات ومدارس، وجمعيات أهلية، ومدارس، ودور الحضانة، ورياض أطفال، وأنواع النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية من أبنية وجمعيات ولجان شعبية، إضافة لدور التنظيمات السياسية والهياكل الدينية فيها، وأخيراً أشكال الانتشار الاقتصادي - الخدمات الموجودة من مجالات تجارية وورش ومصنع ومقهع ومطاعم، وباعة متجولين أو أشخاص.

- إجراء مقابلات معمقة مع الأحياء الثلاثة. فقد قام فريق البحث الميداني بسلسلة من المقابلات المعمقة مع أشخاص على معرفة بهذه المواقع يسكنون فيها منذ فترة غير قصيرة، وذلك للتعريف على تاريخ الموقع، وأهم الأحداث التي تعرّض لها أو تأثر بها الموقع في السنوات العشر الأخيرة، وأهم المشاكل التي تواجه هذه المواقع، وتأثير الانتقاص وال الخليط عليها. وكذلك لأخذ فكرة عامة عن دور المؤسسات الفاعلة فيها.

- إجراء مقابلات معمقة مع أسر معيشية في المواقع الثلاثة: الهدف من هذه رسم معالم للعلاقات الاجتماعية في كل من المواقع الثلاثة من جانب، ولرسم صورة عن العلاقات بين أفراد الأسرة ومع مؤسسات المجتمع المحلي وما دخل عليها من تحولات خلال الانتقاص التام، من جانب ثان. بالإضافة سجلت هذه المقابلات آراء أفراد الأسر حول عدد من القضايا العامة، بما فيها تجربتهم خلال الانتقاص.

- رسم الشبكات العلاقية لأفراد الأسر المختارة في المواقع الثلاثة، وذلك لإضفاء النمذجة في أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، وتحديد تخوم الحيز المكاني لشبكة علاقات الفرد أو الأسرة في كل من هذه المواقع، وما دخل عليها من تغييرات الانتقاص التام (مقارنة بما كان قبلها). ويمكن أن تسمى هذه الآلية البحثية (عبر تقدير مؤشرات تتفاقل مع مؤشرات من وسائل بحثية أخرى) في الإجابة على تساؤلات حول ما إذا يمكن اعتباره، من المواقع الثلاثة المذكورة، مجتمعًا محليًا، وفقًا ما هو متعارف عليه في الأدبيات، أم أن هذه التجمعات المحلية لا تعدى كونها
موقع جغرافية (سكنية بالأساس) يتطلب عليها علاقات محددة (علاقات قرابة وحوار بالأساس) يقيم فيها أسر وأفراد (في فترات متباينة من اليوم). لكن محاور شبكة علاقاتهم تبقى متمركزة أو مشدودة لخارج هذه المواقع، وما إذا كان هناك تباين بين هذه الأحياء في طبيعة شبكة علاقاتها.

جلسات لمجموعات بؤرية (مجموعات حوار) مع الشباب: وقد تسهم الآلية في رصد الأفكار والرؤى المختلفة والمتشابهة لدى فئة الشباب حول القضايا المختلفة المطروحة: السلطة ودورها، الانتفاضة الحالية والاحتياج، ورؤيتهم وتطلعتهم المستقبلية على ضوء تجربة السنوات الأخيرة. وقائلاً ان مثل هذه المجموعات قد تكون كافية للتوجهات السائدة لدى فئات اجتماعية معينة، كونها تتيح فرصة للنقاش وتبادل الأفكار ضمن مجموعة تفاعل وتناقش، مما يعطي فرصة أكبر للتعبير عن الأفكار بأقل ما يمكن من التحفظات.

أما على صعيد البحث الكمي، فقد تم مقارنة نتائج التعداد العام (نهاية 1997) لهذه المواقع، مع نتائج استمارة مسح جديد لهذه المواقع رصدت التحولات السكانية والعمارية، والحراس السكاني، أنجزت في ربيع 2004.
 نحو توسيع الإجرادات العامة للصالح العام وإدارة أفراد الإدارة والموارد العامة في فلسطين

تشكل المادة التالية التوصيات التي خرج بها بحث أجراء جميل هلال، ووني جونسون، ورياض موسى بتكليف من منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، الذي تولى سكرتاريةه في تلك الفترة معهد دراسات المرأة في جامعة بيروت. حمل البحث عنوان "في سبيل الصالح العام: الإجرادات العامة والموارد المجتمعية والحاجات الاجتماعية في فلسطين"، ونشر البحث عن المنتدي بالإنجليزية عام 2003، باللغة العربية عام 2004.

تتبع توصيات البحث الخاصة بالسياسات الفلسطينية من رؤية إجتماعية، صاغتها ضغوط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الحقوق هي التي تحدد حجم ونوع الموارد والإجرادات المتوازرة والمحتملة، والرؤية الاجتماعية هي التي تمثل الأولويات لدى تخصيص هذه الموارد والإجرادات. والتوصيات التي نقدمها هنا تمنع من حقوق الوضع الفلسطيني الحالي، والأهداف والقيم الكامنة في المشروع الوطني الفلسطيني. لقد أعادت الاتفاقية الثانية التأكيد على هذا المشروع، كما لفتت الانتباه إلى الحاجات الاجتماعية المهمة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى القبود المفروضة من الخارج على الإجرادات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والموارد العامة.
لا يمكن تغليب هذه الصالح بشكل صحيح إلا من خلال العمليات الديمقراطية للمشاركة والنقاش. فالحكومة هي المديرة ليست المالكة للإيرادات والموارد العامة، إنها مسئولة أمام الشعب. إلا أن تفعيل هذه المسؤولية يتطلب مشاركة الفئات العامة المختلفة، القادرة على تحقيق حياحتها وصالحها.

والاستخدام الصحيح للإيرادات، ليس مسألة إعادة جدة وحسب، على أهمية هذه المسألة، بل مسألة تحديد الصالح العام. ومعظم التوصيات أدناه، تهدف إلى توسع المعرفة العامة والمشاركة في هذه العملية. وإلى جانب كون هذا الأمر مهماً "للصالح العام" وللديمقراطية في كل مكان، فإنه حيوي أيضًا بشكل مطلق، في فترة بناء الدولة وتحديد العلاقة بين الدولة الناشئة ومواطنيها.

زيادة نسبة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة: من خلال الاستمرار في تحسين الجباية، والتفكير في ضرائب جديدة على أرباح رأس المال والملكية...
لإعادة التوزيع بشكل أوسع، وتشير هنا إلى أن الضرائب على الملكية هي ذات أهمية خاصة، بسبب تدفّى النسب الضريبية المفرطة حالياً. لا يتعارض هذا مع الأهمية المالية المستمرة للضرائب غير المباشرة، وضرورة ضمان الإيرادات غير الضريبية وزبائنها. كما أن إصلاح الضرائب لتشمل المشغلين والأغنياء أمر مهم أيضًا، حيث إن معظم الضرائب تجني حاليًا من روابط الموظفين. كما ينبغي إصلاح ضريبة الدخل، فلفادة الضرائب الفلسطينية هي على كفاءة حاليًا، ويجب البناء على مكافحة قوتها، إلا أن وضع الضرائب المباشرة لديها محدود، وأسهام الضرائب المباشر في الإيرادات العامة ضئيل، إذ يقل عن 10%، ول لهذا تأثير حاسم على مساحة الحكومة أمام الجمهور وقدرته المجهود على التقدم بنطاق إلى الحكومة.

3. إصدار تقرير سنوي: كونه أداة بالغة الأهمية لزيادة مساحة الحكومة، وتحديد التبديل وسوء الإدارة والفساد، وشروط استخدام الموارد العامة. لقد كان تقرير هيئة الرقابة العامة لعام 1997 جهداً مهماً، بل ومثيرًا فيما يتعلق بالقيام بمراجعة شاملة لنقلات الحكومة. وبذلك، فإن الآلية تتوافق على كل حال، لإصدار تقرير المراجعة سنويًا، لمراجعة الإنفاق والإنجازات واستخدام الموارد العامة، ويجب تفعيل هذه الآلية. كما أن وجود تفويض واضح لفحص الإيرادات واستخدام الموارد العامة، وكذلك النقلات، هو أمر مهم لمشروع توسيع الإيرادات وتشجيع الإدارة الصحية للموارد العامة.

4. تطوير وتطبيق أنظمة محاسبة عامة كاملة ومفصلة للإيرادات يشكل قانون الميزانية الأساسي لعام 1998 قاعدة قانونية مهمة لتقديم التقارير والمساءلة، إلا أنه لم يجر كما يهدف الأنظمة الضريبية التي تبنى عليه بالكامل حتى تاريخه. ويجب اعتبار وضع الأنظمة الضريبية لتقييم القانون بشكل كامل مهمة ملحة أمام وزارة المالية، بالتعاون مع الجهات الأخرى، كما ينبغي أن تشمل هذه الأنظمة فئات مفصلة لتقديم التقارير عن الإيرادات والأغراض التي خصصت لأجلها.

5. إنشاء لجنة مستقلة للأراضي والموارد العامة، تتولى تقديم توصيات تتعلق بالسياسات إلى مجلس الوزراء، والملحق الإسرائيلي الفلسطيني، والجمعية عموماً، يخصص الخطوط العريضة لتحديد الأراضي العامة واستخداماتها الصحية.

ومن يجري عمل هذه اللجنة ضمن مشروع وطني لا لاصالح الأراضي التي صدرت بها إسرائيل لبناء المستوطنات وأغراض أخرى، وبهذا فإن هذه مهمة وطنية حيوية. إن إساءة استخدام الاحتلال لقانون، من أجل اعتبار أرض خاصة دولة (عامة)، ومصادرتها لأغراض الاستيطان، يجعل مهمة اللجنة الأولى والأكثر أهمية، وضع
تعريف صحيحة للأراضي العامة، وتشجيع عملية تمكن مالكي الأرض الحقيقيين من استصلاح أراضيهم. أما المهمة الثانية فهي اعتبار الأرض العامة موردًا وطنًا مهمًا، وتقدم توقيعات استخدامها الصحيحة من جانب السلطات الحكومية بموجب القانون القائم، وكذلك التوصية بالإصلاح عند الضرورة. كما أن هناك حاجة للنظر في سياسات تأهيل وتقسيم الأرض العامة. وينبغي أن يشمل هذا ليشمل موارد عامة أخرى (مثل جزء البحر الميت الواقع في الضفة الغربية، ونهر الأردن، والمياه الإقليمية عند سواحل غزة، وموارد المياه الجوفية).

6. إنشاء لجنة استثمار عام مستقلة تكون وظيفتها مراقبة وتقييم أي استثمارات للقطاع العام في القطاع العام نفسه، وتقديم تقارير مفصلة للمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس النيابي. كما أنها تضع هذه الائتمان على تقييم الاستثمارات العامة الموجودة حالياً على أساس كل قضية على حدة، مع تقديم توصيات أخرى حول الاستثمارات التي يتعين أن تخصص. المعبر الذي يشتمل فيه الحفاظ على الاستثمار العام، هو مدى خدمة هذا الاستثمار للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، لأن تتمي هذا المعبر مواقف اقتصادية مسبقة حول دور الحكومة في الاقتصاد.

7. إنشاء صندوق تقاعد لكلمة الأموال المقطعة من أجور العمال الفلسطينيين ومستحقاتهم منذ العام 1967، بما في ذلك فوائد هذه الأموال طوال تلك المدة. ينبغي أن يستفيد من هذه الأموال مباشرة العمال الذين لهم الحق بالطالبية بها، وأن تستمر الأموال المتبقية لخدمة صندوق أساسي للضمان الوطني الاجتماعي.

8. توحيد هيكل الضريبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خدمة تدفق أموال الاستثمار بين المنطقتين وأغراض تحقيق العدالة والإنصاف. فلا تجب سوى الآن ضريبة على الزكاة في الضفة الغربية، بينما تفرض ضريبة مرموقة على الملكية في قطاع غزة تفرضها البلدية من جانب، والتحكم المركزي من جانب آخر. أما في الضفة الغربية فقد غرفت الحكومة الأردنية هذا النظام المروحة عن الاتناد البريطاني الذي ظل مطبقًا في قطاع غزة.

9. إنشاء لجنة مراقبة عامة للتحقيق في الأسعار وتنظيمها. فالتحفيزات الاجتماعية يمكن أن تكون أيضًا من خلال وضع أسعار منصفة للموارد الأساسية، حتى تستطيع العائلات الفقراء الاستفادة منها، كما أن تنظيم هذه المراقبة يخدم الصالح العام.
ثانيا: الاستجابة للحاجات الاجتماعية:

ينبغي، عند إقرار مخصصات الإيرادات العامة وإدارة الموارد العامة أن ننظر في الأمر وفق
عناصر شاذلكي الارتباط بعضهما ببعض ولهذا هما منظور تنمية بشرية، ونظام ضمان
اجتماعي يكرس حقوق وواجبات المواطنة. ويطرح مثل هذا المنظور التوصيات التالية، التي
يطلب بعضها تنفيذاً تدريجيًا كلما توافرت الإيرادات وموارد عامة إضافية:

أولاً: تخطيط تنموي، يعالج التفاوت الواسع ما بين الأقاليم والمناطق والمجتمعات
المحلية في الأراضي الفلسطينية، يشمل هذا التفاوت نسب الفقر، والبطالة،
والوصول على الخدمات الأساسية، والحماية الصحية، وفرص العمل.

ثانياً: المحافظة على التعليم الأساسي وتطويره ليغطي كل الذين يحقق لهم الحصول
عليه، باعتباره حقًا وواجبًا. يجب أن يتوفر التعليم الثانوي المجاني للجميع، وأن
يكون إجباريًا لكلا الجنسين عالجًاً أم آجلاً. كما ينبغي أن تمكن مناهج الدراسية
الشابة من الجنسين، بأن يكونوا مواطنين نشيطين، وأن تروهم بالمهارات
والمناهج المتطلبة لتطوير المجتمع، وخدمة صالحة ونموهم هم أنفسهم.

ثالثًا: توفير دعم عام ثابت لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية من خلال فرض ضريرة
للتعليم العالي، أو من خلال آية مخصصات ثابتة أخرى، ويرافق ذلك تقويض عام
للكتب التعليم ملائماً وذا مستوى عالٍ. من الضروري أن يعتمد التعليم الجامعي
والتعليم ما بعد المرحلة الثانوية على الميزانية العامة، إذ ينبغي أن ننظم وفق الفهم
الذي يرى ضرورة أن ينتج التعليم العالي أشخاصًا ذوي كفاءة عالية، يمكنهم من
أن يساهموا في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بدلاً من مجرد الحصول على
درجات علمية. ومن الضروري أيضًا أن تقوم لجنة خاصة من الموظفين والمواطنين
المعينين بالنظر في موضوع الرسوم الحساس ضمن هذا السياق. كما ينبغي تمكن
أبناء وبنات العائلات الفقيرة من الحصول على البعثات وقوض الطلاب (إما من
وزارة التعليم العالي أو من السلطات المحلية، أو من صندوق خاص لدعم الطلاب).
فالطعام كما شهدت بذلك دول عديدة، هو شرط حاسم للتنمية والمواطنة الوعي.
وأيضاً أنه أيضًا شرط ضروري للمساواة بين الجنسين وتحسين نوعية رعاية الأطفال
وتطورهم.

رابعًا: شمول الرعاية الصحية للمواطنين جميعًا. ونوصي هنا بإنشاء نظام تأمين
 الصحي إلزامي، حيث يمكن أن يتم ذلك أساساً من خلال توسيع النظام الحالي.
الذي يطبقه كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والأثروا، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية الدولية والمحليّة. إن معظم الذين لا يتعون بأي مظاهر صحي، ويشكلون 40% من المواطنين، هم من العائلات القهوة (أطفال، ونساء، وكبار في سن). وينبغي اعتبار شامل هولاء في نظام الرعاية الصحية العام من بين الأولويات، كما ينبغي أن يتم التمويل من خلال الضرائب المباشرة، مع ضرورة إعطاء اهتمام خاص لتوفر التغطية الشاملة للكبار السن، إن هذا إلى جانب التعليم الإلزامي (والثانوي)، هو ممكن ضروري لأية سياسة موجهة لتصحيح عدم التوزيع القائم في العرض، سواء أكان على أساس الطبقة الاجتماعية، أو على أساس النوع الاجتماعي، أو آية عوامل أخرى. إننا نوصي بإجراء دراسة خاصة حول التكلفة العامة لتمكِّن هذا البرنامج، وكذلك التكلفة الضريبية لتحسين نوعية الخدمات الصحية العامة، ولاقرب الألفيات لجذب مستوى أعلى من التنسيق بين القطاع الخاص، والقطاع العام، والمنظمات الأهلية، والأثروا.

خامسًا نحوي خطة التقدم الحالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع خطة تقصيد الإلزامية للموظفين في القطاع الخاص وقطاع المنظمات الأهلية، لتكون الخطوة الأولى نحو نظام وطني للضمان الاجتماعي.

وقد يؤدي ذلك أساسًا إلى استيعاب المشاريع العائلية الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدًا، ولكن ينبغي أن يشمل المشاريع القطاع الخاص الكبيرة والشركات، وأن يشجعها و/أو يشجع نقابات العمال، على إنشاء شكل واسع من صناديق تقاعد قابلة للتطبيق. أما أولئك الذين لا تشتملهم الخطة الحالية (الأملاك، والمتعلقات، وكبار السن، والمعوقون، أصحاب المهن الحرة، أو المشاريع الصغيرة جدًا في القطاع غير الرسمي)، وهم تحت خط الفقر أو أنهم غير مشمولين بأي خطة تقاعد، فمن الضروري اعتبارهم مؤهليًا للاستفادة من برنامج مساعدات للمساعدة الاجتماعية.

سادسًا إعجاز عام للكبار السن: إضافة إلى دعم وتوزيع مخططات التに基づة، فإنا نوصي بشدة أن يجري تبديع عمل من إعانات الضمان الاجتماعي للكبار السن في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن يتضمن ذلك رزمة من الدعم الصحي الشامل والدعم الجنسي للدخل، وكذلك إعطاء تخفيضات على فوائد الرافض العام، وخدمات أخرى ي تحتاج إليها كبار السن. وهذه العملية مهمة للفوزية الحاجات الحقيقية والاجتماعية للكبار السن في فلسطين، ولوضع الإعانات الاجتماعية ضمن مجال حقوق المواطنين، بل ووضعها "الضيافة المحترطة" وتهيئتها تحت هذا الاسم، هناك أمل بأن تلعب الأمور التي ستجمع عندما تجود إسرائيل مقترحات العمال منذ عام.
1967، دورًا في هذا المجال، وذلك في إطار تنفيذ حقوق وموارد العمل الفردية. ولا بد من حساب تكلفة تنفيذ مثل هذه السياسة وتسهيل ودمج خطط التقاعد، عندما تتحسب تكلفة برامج المساعدة الاجتماعية.

سابعاً برامج مساعدة اجتماعية وطنية فعالة:

تسعى كل برامج المساعدة الحالية إلى تخفيف الفقر المدقع، وبذلك فإنها تساعد على إعادة إنتاج الفقر، ورغم ذلك، انخفضت المخصصات الاجتماعية لهذا الغرض فعلياً في السنوات الأخيرة. وبينما يتوجب على التخطيط النموي أن يهدف إلى استقرار الفقر، سواء الفقر الدخل أو الفقر القدرة، فأن المساعدة الاجتماعية، ينبغي أن تهدف إلى ضمان ألا يعيش فرد أو عائلة تحت خط الفقر. على الدولة أن تسعى إلى جمع إيرادات سنوية متساوية، لتتمكن من معالجة الفقر. إذاً هذا مع التعليم والصحة العامة، يشكل المطلب الأكبر على الإيرادات والواردات.

ثامناً من الضروري أن يغطي أصحاب العمل بمشاركة الدولة، التأمين ضد البطالة والتعويض عنها، وترتيبات أخرى خاصة بحوادث العمل والأمراض المهنية، وأن يطبق ذلك من خلال قانون خاص منصف.

أعتقد أن ينبغي إنشاء صندوق لهذا الغرض، كما نص القانون المقترح لصندوق التأمين الاجتماعي الذي اجتاز القراءة الأولى في المجلس التشريعي، وإضافة إلى التعويضات، وعلاج حوادث العمل، والأمراض الناجمة عن العمل، فإن القانون المقترح يشمل أيضاً تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والبطالة، وكذلك التأمين الصحي للعامل وأسرته. ويشمل القانون المقترح العمل (المسلمين) في إسرائيل. يمكن تنفيذ مثل هذا الصندوق وتغطيته على مراحل، إلا أنه من المهم إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي، وتصنيف مراحل التنفيذ. فمن خلال ذلك فقط، يمكن لعقد الاجتماعي ملائم ومفهوم أن يسهم في تطور فلسطيني ومواطنيها.